بسم الله الرحمن الرحيم

جامعه آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

رساله ماجستير في العلوم السياسية بعنوان

"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي"

لبنان "دراسة حالة" (٢٠٠١ – ٢٠١٣)

"Us Foreign Policy toward Eastern Arabia"

Lebanon: A case study (2001 – 2013)

إعداد

صابرين محيميد عبدالله الشمري

١١٢٠٦٠٠١٨

المشرف

أ. د. محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

جامعه آل البيت

٢٠١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة ("السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي" لبنان "دراسة حالة" (٢٠٠١ – ٢٠١٣)) استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعه آل البيت نوقشت و أوصي بإجازتها بتاريخ / / ٢٠١٣.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الاستاذ الدكتور / محمد عوض الهزايمة	مشرفا رئيسا	.....
الاستاذ الدكتور / عبد الفتاح الرشدان	عضوا	.....
الدكتور / أمين العزام	عضوا	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى

حلا... وأمي... وأبي... وإخوتي...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أشكر الله ثم والدي، وكل من ساعدني في كتابه هذه الرسالة، وفي مقدمتهم الدكتور محمد المقداد القائم بأعمال معهد بيت الحكمة والدكتور أمين عزام، والدكتور صايل السرحان، والدكتور عاهد المشاقبة، والدكتور عبد السلام الخوالدة، والدكتور هاني أخو رشيدة، لما قدموه لي من علم وتوصية وإرشاد، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذ الأجيال والكلمة الصادقة، الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة، الذي أعطاني من وقته الكثير وتعلمت على يديه كيف يكتب الإنسان بحثاً، فذلل لي الصعاب وقادني إلى السبيل الذي به أتممت رسالتي، فجزاهم الله خيرًا وأسبغ عليهم الصحة والعافية.

إنه سميع مجيب

الباحثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

المقدمة: ١

١-١أهمية الدراسة: ٢

١- ٢ أهداف الدراسة: ٢

١-٣ مشكلة الدراسة: ٢

١- ٤فرضيات الدراسة: ٣

١-٥ متغيرات الدراسة: ٣

١-٦ حدود الدراسة: ٣

١-٧ منهجية الدراسة: ٣

١ – ٨ مفاهيم الدراسة: ٤

١-٩ الدراسات السابقة: ٥

الفصل الأول: المشرق العربي ولبنان في المسيرة التاريخية للسياسة الأمريكية ١٢

(١٩٥٠ – ٢٠٠١).....١٢

المبحث الأوّل: المشرق العربي والسياسة الأمريكية للفترة الواقعة ما بين (١٩٥٠ – ٢٠٠١).....١٤

المطلب الأوّل: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٥٠ – ١٩٨٢) ١٥

المطلب الثاني: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٨٣ – ٢٠٠١) ٢٥

المبحث الثاني: الواقع اللبناني في المسيرة التاريخية للسياسة الأمريكية.....٣٣

المطلب الأوّل: لبنان الواقع والهوية ٣٤

أولا: الواقع اللبناني: الجغرافيا والديمغرافيا والنظام:.....٣٥

ثانيًا: الهوية العربية للدولة اللبنانية: ٣٨

المطلب الثاني: لبنان في السياسة الخارجية الأمريكية ٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان ٤٧
المبحث الأوّل: السياسة الخارجيّة الأمريكية والنظام السياسي اللبناني ٤٨
المطلب الأوّل: التدويل والنظام السياسي اللبناني ٥٠
المطلب الثاني: الفدرالية والنظام السياسي اللبناني..... ٥٨
أولا: مفهوم الفدرالية: ٥٩
ثانيًا: الولايات المتحدة وفدرلة لبنان ٦١
المبحث الثاني: السياسة الخارجيّة الأمريكية والديمغرافيا اللبنانية ٦٨
المطلب الأوّل: التوطين وديمغرافية لبنان ٦٩
المطلب الثاني: النزعة الطائفية والانقسامات السياسية ٧٨
الفصل الثالث: الأدوات التنفيذيّة للسياسة الأمريكية في لبنان ٩٠
المبحث الأوّل: الأمم المتحدة في خدمة الأهداف الأمريكية ٩١
المطلب الأوّل : لبنان ومجلس الأمن الدولي ٩٣
أولاً: مجلس الأمن والقرارات الدولية ٩٤
ثانيًا: مجلس الأمن والأهداف الأمريكية..... ٩٩
المطلب الثاني: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ١٠٣
أولا: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والشأن اللبناني ١٠٤
ثانيًا: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والأهداف الأمريكية ١١٠
المبحث الثاني: الحليف الاستراتيجي في خدمة الأهداف الأمريكية ١١٤
المطلب الأوّل: الكيان الصهيوني والاستقواء السياسي والاقتصادي ١١٥
أولا: الدعم الأمريكي السياسي للكيان الإسرائيلي ١١٦
ثانيًا: دعم الأمريكي الاقتصادي للكيان الاسرائيلي ١١٨
المطلب الثاني: الكيان الصهيوني والاستقواء العسكري..... ١٢١
أولا: المساعدة العسكرية للكيان الصهيوني: ١٢٢
ثانيًا: الحليف الاستراتيجي والأهداف الأمريكية ١٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة: ١٣٢
أولا: الاستنتاجات ١٣٤
ثانيًا: التوصيات ١٣٥
المراجع ١٣٧
الكتب باللغة العربية: ١٣٧
الكتب المترجمة: ١٤٢
دوريات عربية. ١٤٢
صحف عربية. ١٤٥
رسائل جامعية. ١٤٧
مواقع الكترونية. ١٤٨
مقابلة تلفزيونية: ١٥٢
كتب اجنبية. ١٥٢
الملاحق ١٥٣
Abstract ١٥٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
١.	نص مواد النظام الأساسي للمحكمة الدولية	١٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي: لبنان حاله دراسة ٢٠٠١ ــ ٢٠١٣

إعداد الطالبة:

صابرين محيميد عبد الله الشمري

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد عوض الهزايمة

استهدفت الدراسة التعرف إلى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي لبنان "دراسة حالة"، حيث قامت على فرضية مفادها: "إن هناك علاقة ارتباطية بين توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ومنطقة المشرق العربي بعامة ولبنان بخاصة، ومقومات المنطقة الجيوسياسية، وهذه العلاقة تتأرجح سلبا وإيجابا ،صعوداً وهبوطاً مع الأحداث التي تجتاح المنطقة، في حين كانت مشكلة الدراسة تتمحور في سؤال رئيس مفاده: "ما الأسلوب الذي رسمته الولايات المتحدة لسياستها في المشرق العربي بعامة ولبنان بخاصة.

وللتحقق من فرضية الدراسة والإجابة على السؤال المحوري للمشكلة، فقد اتبعنا منهج صنع القرار في السياسة الخارجية ومنهج النظام الدولي ومنهج المصلحة الوطنية، وهذه المناهج معمول بها في مثل هذه الدراسات، وهي تناسب وتحقق الأهداف العامة للدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى صحة الفرضية وأوصلتنا إلى عدة استنتاجات، أهمها: أن هناك ارتباط بين منطقة المشرق العربي بعامة ولبنان بخاصة، والسياسية الخارجية الأمريكية، كون المنطقة تعج بالثروات المختلفة الهامة التي تزيد قوة الولايات المتحدة، لتبقى القوة الكبرى في العالم، وأن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في لبنان، هي توجهات تنبع من المصلحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية، كونها تنظر إلى تحقيق ما يسمّى بمشروع الشرق الأوسط الكبير فضلاً عن أن الأمم المتحدة وخاصة فروعها المتنفذة، أصبحت أداة من أدوات السياسة الخارجية كفعلتيها في لبنان من خلال مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، أضف إلى ذلك أن الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني في فلسطين يجعل منه أداة تنفذيه للولايات المتحدة؛ كونه يحقق غايتين معًا: أهداف أمريكية، وأخرى ضرورية للكيان الصهيوني نفسه.

إن الاستنتاجات السابقة استوجبت عدة توصيات، أهمها: ضرورة العمل على الحفاظ على لُحمة المشرق العربي بعامة، وضرورة الحفاظ على قوة لبنان بخاصة، لكي لا يتسلل الآخر من خلال خلخلة بنية المشرق العربي ولبنان. كما أن هنا ضرورة لإحياء روح التضامن العربي لتشكيل قوّة في وجه كل طامع ومعين، والتفاف شعب لبنان حول الوطن اللبناني على اعتباره وطن الجميع، فضلاً عن الابتعاد عن التحالفات الطائفية مع القوى الخارجية؛ لأنها تهدف إلى تحقيق مصالحها، لا مصلحة لبنان.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية الأمريكية، المشرق العربي، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، أهم قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية عرفها التاريخ، إذ باتت اللاعب الأقوى على مسرح القوى، بعد حالة من التقاسم مع "الاتحاد السوفيتي السابق "، إثر انهياره في مطلع القرن العشرين، فالسياسة الخارجيّة الأمريكية أصبحت طموحة أكثر مما يجب، وخصوصًا بعد تفردها بزعامة العالم وبسطها للنظام الدولي الجديد، فمن منطلق هذه القوة؛ أخذت الولايات المتحدة تتبنّى سياسات خارجية متعددة، منها الحفاظ على مصالحها القومية وإقامة تحالفات مع دول صديقة، والتآمر ضد دول معادية لسياستها، وهذا الأمر ألزم الولايات المتحدة - كونها قوة عظمى أن تهتم بكل دول العالم وتسعى إلى توسيع نفوذها بالاستحواذ على مصالح أخرى تضاف إلى مصالحها القومية؛ الأمر الذي زاد من أهمية قرارات السياسية الخارجيّة الأمريكية، فدفعت العديد من الدول لتحسب ما يمكن أن يتخذ من جانب الولايات المتحدة الأمريكية خشية من صناع القرار فيها، وإدخال ما يعتبر مناطق نفوذ ومصالح للدول ضمن مناطق نفوذ ومصالح الولايات المتحدة، كما أخذت العديد من المراكز المعنية بالشأن الأمريكي في استقطاب آراء المختصين، وتدوين كثير من الكتب ونشر آلاف من الدراسات، لتستطيع من خلالها رسم سيناريوهات مستقبلية قد تتبناها الإدارة الأمريكية.

إن السياسة الخارجيّة الأمريكية، وإن كانت صناعتها تدخل في عملية معقدة وبطيئة، إلا أنها في نهاية الأمر تكون مدروسة بعناية فائقة، فنراها تستخدم سياسة الدبلوماسية الناعمة كالمفاوضات، وفي حالة عجزها عن تحقيق الأهداف؛ فإنها تستخدم آلاتها العسكرية التي أصبحت أداة من أدوات سياستها الخارجيّة، وفي حالة المشرق العربي كانت أدواتها تلك، تتماشى مع بعضها البعض.

ففي الوقت الذي أقنعت به دول المشرق العربي أنها دول صديقة، نجد أن تلك الدول قد سارت معها وتظللت تحت رايتها، ومثال ذلك، جيش التحالف الذي أعاد للكويت شرعيتها عام ١٩٩١، وبعد أن وجدت الولايات المتحدة الأمريكية طريق المفاوضات لا يجلب نفعاً في العراق؛ قامت بشنِّ هجومٍ عسكريٍ أطاح بالنظام العراقي السابق، فضلاً عن الأحداث التي تدور في لبنان، حيث تتحرك الأصابع الأمريكية السياسية وفق مصلحتها القوميّة، التي فتأت عملية تنفيذ مشروعات التوطين والعبث بالورقة الداخلية فيها واضحة للجميع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-١أهمية الدراسة:

١-١ تنبثق من هذه الدراسة أهمية علمية وعملية وهي كالآتي:

١- الأهمية العلمية: تأتي الأهمية العلمية للسياسة الخارجيّة الأمريكية في المشرق العربي لدى الباحثين والعلماء والمهتمين في شؤون العلاقات الدولية، بعد أن ظهرت الكثير من المبادرات والمشروعات وزاد الاهتمام من قبل صنّاع القرار في الولايات المتحدة بالمشرق العربي بشكل ملحوظ، حيث شكلت لها منطقة استراتيجية ذات أهمية كبيرة في توجهات سياستها الخارجيّة، خصوصًا بعد أحداث ١١ أيلول التي كانت نقلة كبيرة في سياسات الولايات المتحدة الخارجيّة في المشرق العربي بعامة، ولبنان بخاصة.

٢- الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية لموضوع الدراسة من خلال البحث عن الأسباب وراء تنامي أهمية منطقة المشرق العربي بالنسبة للسياسة الأمريكية في السنوات القليلة الماضية، وكذلك الوقوف على المبادرات والمشروعات التي تبنّتها الولايات المتحدة في المنطقة، والتعرف بشكل خاص إلى توجهاتها في لبنان وأبعاد هذه التوجهات على المستويات كافة.

١- ٢ أهداف الدراسة:

١-٢ تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرف إلى الخلفية التاريخية للسياسة الخارجيّة الأمريكية في المشرق العربي ولبنان.

٢- بيان التوجهات السياسية الأمريكية تجاه لبنان.

٣- إبراز الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجية الأمريكية في لبنان.

١-٣ مشكلة الدراسة:

١-٣ تكمن مشكلة الدراسة في السياسة الخارجية الأمريكية ومدى فاعليتها (سلبًا أو إيجابًا) في المشرق العربي بعامة، وفي لبنان كحالة خاصة، وتتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال محوري مفاده: ما الأسلوب السياسي الذي رسمته الولايات المتحدة لسياستها في المشرق العربي بعامة ولبنان بخاصة؟ وهذا السؤال انبثقت عنه عدة أسئلة مجموع إجاباتها تعني الإجابة عن السؤال المحوري، وهذه الأسئلة هي:

١- ما هي المسيرة التاريخية للسياسة الخارجيّة الأمريكية تجاه منطقة المشرق العربي بعامة ولبنان؟

٢- ما هي التوجهات السياسية الأمريكية تجاه لبنان؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ما هي أبرز الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجيّة الأمريكية في لبنان؟

١- ٤فرضيات الدراسة:

١-٤ بناءً على مشكلة الدراسة؛ فإنها تقوم على فرضية رئيسة تتمثل بما يأتي:

" توجد علاقة ارتباطية بين توجهات السياسة الأمريكية ومنطقة المشرق العربي بعامة ولبنان بخاصة ومقومات المنطقة الجيوسياسية، وهذه العلاقة تتأرجح سلبًا وإيجابًا، صعودًا وهبوطًا مع الأحداث التي تجتاح المنطقة العربية ".

١-٥ متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: السياسة الخارجيّة الأمريكية.

المتغير التابع: عدم الاستقرار في لبنان.

١-٦ حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: (٢٠٠١ - ٢٠١٣): لقد تم اختيار عام ٢٠٠١م، ليكون بداية لهذه الدراسة؛ لأن هذا العام وقع فيه حدث كبير هزّ الولايات المتحدة، فاتخذت من هذا الحدث مبررًا لغزو المنطقة العربية، عسكريًّا وسياسيًّا، وهو انهيار برجي التجارة العالمية في نيويورك، الذي وقع في ١١ أيلول عام ٢٠٠١م، حيث اتخذت الولايات المتحدة من هذه الحادثة جواز سفر للتدخل في أية بقعة في العالم، وخصوصًا العالم العربي، بحجّة القضاء على الإرهاب. وأمّا اختيار عام ٢٠١٣ كنقطة نهاية الفترة الزمنية، فهذا يبرره أنّه العام الذي توقف عنده الحصول على البيانات والمعلومات التي تمكننا من إنجاز هذه الدراسة، كوننا إن تعدينا هذا التاريخ؛ فإن الدراسة ستكون دراسة تنبؤيه، وفي مثل هذه الحالة قد لا يتوفق الباحث في بناء بحثه بالصورة التي تتطابق مع الواقع، فالغد يحمل أحداثًا ومفاجآت جديدة ربما لا يتوقعها أحد.

الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية البقعة الجغرافية التي يشغلها لبنان كدولة، وأية مناطق في المشرق العربي قد تؤثر أو تتأثر بها السياسة الأمريكية تجاه لبنان.

١-٧ منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاتها، فضلاً عن الأهداف والفروض التي سيتم اختبارها، فقد تم استخدام المناهج الآتية: (منهج صنع القرار في السياسة الخارجيّة، ومنهج النظام الدولي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- منهج صنع القرار في السياسة الخارجيّة:

بالرجوع إلى أدبيات دراسة صنع القرار الذي ظهر في بداية الخمسينات من القرن الماضي، وقدمه ريتشارد سنايدر في إطار نظري ودقيق ومفصّل، حيث اعتبر سنايدر بأن الفعل الصادر من الدولة يقوم به أشخاص، وبالتالي فإن فهم هذا الفعل واستيعابه يتطلّب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صنّاع القرار لمحيطهم، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، فالكيفيّة التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجههم، هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع(١). وبناء على ذلك، سوف يتم توظيف منهج صنع القرار في السياسة الخارجيّة عند مناقشه توجهات صناع القرار في السياسة الخارجيّة الأمريكية، بالإضافة إلى نفهم الظروف والعوامل التي تؤثر في صانع القرار الأمريكي.

٢- منهج النظام السياسي الدولي:

وهذا المنهج مقتبس أساسًا من نظرية النظم في دائرة العلوم الاجتماعية، ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات الدولية: (مارتن كابلان، وتشارلز ماكلاند، وجورج مودلسكي)، ويقوم هذا المنهج على الفكرة التي ترى بأن عموم الوحدات الاجتماعية والسياسة الدولية تعكس نُظمًا متمايزة تدخل مع بعضها في علاقة تفاعل، ومجموع هذه العلاقات المتفاعلة هي التي تكوّن- تحليليًّا- النظام السياسي الدولي المعاصر، وبالتالي؛ فإن هذه النتائج سوف تقودنا إلى سهولة تحليل العلاقات الدولية ونظمها السياسية (٢):

١ – ٨ مفاهيم الدراسة:

هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات المهمة، يجب التعريف بها لأغراض هذه الدراسة وهي:

أ- السياسة الخارجيّة:

التعريف الاسمي: هنالك عدد من التعريفات قدمها أهل الاختصاص للسياسة الخارجيّة لأية دولة، منها ما عرّفه محمد السيد سليم "إنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون

---

(١) ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٧٧.

(٢) حمدي عبد الرحمن، المنهج في العلوم السياسية، منشورات جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعه بدائل البرامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي " [١]، وقال عنها مارسيل مارل: "إنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي إنها تعالج قضايا تطرح خارج حدود الدولة عكس السياسة الداخلية "[٢] وقدم الكاتب السياسي الأمريكي (والتر ليبمان) تعريفاً لها فقال عنها "إن السياسة الخارجيّة هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام [٣].

ويمكن تعريفها من خلال ما سبق بأنها: مجموعة من السلوكيات والأنشطة، يقوم بها صانع القرار السياسي من أجل تحقيق مصالح للدولة في محيطها الخارجي.

ب- المشرق العربي

التعريف الأسمي: هو مصطلح جغرافي يطلق على جزء من منطقة الوطن العربي، الذي يمتد من البحر الأبيض المتوسط غربًا، حتى الهضبة الإيرانية شرقًا. وهو اسم يشير إلى الجزء الشرقي من الوطن العربي في مقابل الغرب العربي، تضم منطقة دول الهلال الخصيب بشكل أساسي (العراق، وسوريا، وفلسطين، والأردن، ولبنان) بالإضافة إلى دول شبه الجزيرة العربية (السعودية، والكويت، والإمارات، والبحرين، وسلطنه عمان، واليمن،قطر)[٤].

١-٩ الدراسات السابقة:

هناك كثير من الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة، وقُدّمت كتباً وأبحاثاً محكّمةً، وتقارير ومقالات، وفيما يأتي بعض من هذه الدراسات التي ناقشت الموضوع:

- دراسة سهام هلال هلالات (٢٠٠١) الموسومة بـ "الآيديولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية تجاة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ :دراسة

---

(١) محمد السيد، تحليل السياسة الخارجيّة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢.

(٢) سعد التوفيق، مبادئ العلوم السياسية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص ١٥.

(٣) بطرس غالي، ومحمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٠٩.

(٤) http://ar.wikipedia.org/wiki/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حالة (العراق وفلسطين) "[١]، وتقدم هذه الدراسة الأحداث والتحولات التي حدثت في توجه السياسة الخارجية الأمريكية، وقامت الدراسة على سؤال محوري تمثل في "كيف يؤثر النسق العقيدي الذي يعتنقه صانع القرار على موافقة التي تنعكس على قراراته التي يترجمها سلوكه"، وأما فرضية الدراسة، فتقوم على فرضيتين رئيستين (كلما كان هناك تقارب في طبيعة المعتقد الذي يعتنقه صانع القرار مع التصور المشكل لدية عن العالم الآخر؛ وكان هناك انسجام في توجهاته تجاة الآخر؛ وكلما كانت طبيعة المعتقد الذي يعتنقه صناع القرار متشددة، كلما قلت استجابة للمستجدات في النظام الدولي).

ولاختبار صحتهما، فقد وضفت الباحثة منهج صنع القرار وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها أن مفهوم الآيديولوجيا الذي استبعد في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية من المنظور التقليدي، له أثر كبير في إدراك صانع القرار في ظل الإدارة الحالية "المحافظين الجدد، وأظهرت الدراسة دور اليمين السياسي والمناصر لإسرائيل من خلال تدعيم جهود كلا الدولتين في مكافحة الإرهاب، وعدد من التوصيات التي جاء أهمها بأن على العرب والمسلمين الأخذ بعين الاعتبار أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية تجاة إسرائيل تتجاوز الاعتبارات الاستراتيجية، ومرد ذلك يعود إلى انتماءات الإدارات الحاكمة الآيديولوجية المتباينة، وتوصي الدراسة العرب والمسلمين بأن يعوا الرؤية التي تنتهجها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

- دراسة منار الشوربجي (٢٠٠٥) الموسومة بـ "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجيّة "[٢]، استهدفت الدراسة التعرف إلى إدارة بوش الابن في سياق تطور السياسة الخارجيّة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، والتقاط الجذور التاريخية لتوجيهات تلك الإدارة مع تتبعها في تطورها التاريخي، من أجل الوقوف على الثابت والمتغيّر فيها، وقد قامت الدراسة على أساس الإجابة عن السؤال المحوري التالي: إلى

---

(١)سهام هلال هلالات، "الايدولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية اتجاة الشرق الاوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ :دراسة حالة (العراق وفلسطين) "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة، عمان، ٢٠٠١ .

(٢) منار الشوربجي، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية "، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦١)، ٢٠٠٥، ص ص ٢٠٦ ــ ٢١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي مدى كانت أحداث سبتمبر هي المحرك الرئيس لتلك التحولات؟ وهل أحدثت سياسة بوش الابن انقلابًا على ما قبلها من سياسات؟

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وقد أجاب عن أسئلة الدراسة، وتوصّل إلى عدة نتائج، أهمها: إن التحولات الداخلية في الولايات المتحدة هي الأخطر - على الإطلاق- في تحديد مسار السياسة الخارجيّة الأمريكية للسببين رئيسين، هما: أولهما يتعلق بالمدى القصير، والثاني يتعلق بالمدى الطويل نسبيًا، كما أن من أهم الاستنتاجات، أن أحداث سبتمبر أعطت الإدارة الأمريكية مبررًا يسمح بالمزيد من التعتيم والسرية، وكذلك التقليص الواضح للحريات المدنية.

- دراسة علي حمد الله محمد الحوامدة (٢٠٠٥) الموسومة بـ "الأبعاد السياسية والاقتصادية للمشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير)، وأثره على المنطقة العربية "[١] تهدف الدراسة التعرف إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية للمشروع الذي قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٤ لأعضاء مجموعة الدول الثماني الصناعية، ويتعرض الباحث إلى الدوافع الحقيقية وراء هذا المشروع، وعليه؛ فقد قامت الدراسة على عدد من التساؤلات التي حاول الباحث الإجابة عنها من خلال فرضية مفادها: إن هناك علاقة عكسية بين حجم المصالح الأمريكية في المنطقة العربية وتبنيها لأجندة المشروعات الإصلاحية في المنطقة، وإنّ تغيير مسار المشروعات ينسجم مع التغير في حجم المصالح الأمريكية في المنطقة. وتماشيًا مع التساؤلات وفرضية الدراسة؛ فقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم كمنهج رئيس للدراسة، بالإضافة إلى المنهج الإقليمي والمنهج المورفولوجي، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات التي تطالب بإجراء عدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لمواجهة الآثار السلبية لهذا المشروع ولغيره من المشروعات الخارجيّة.
- دراسة سعاد العنزي (٢٠٠٧) الموسومة بـ "التحولات في السياسة الخارجيّة الأمريكية

---

(١) علي حوامدة، "الأبعاد السياسية و الاقتصادية للمشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير)وأثره على المنطقة العربية "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، عمان، ٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أحداث ١١ سبتمبر، والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط (٢٠٠١-٢٠٠٦) "[١] تناولت فيها توضيح التغيرات التي انبثقت بعد أحداث سبتمبر، خصوصًا في السياسة الخارجيّة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وتوضيح دور الايدولوجيا التي اتبعها المحافظون الجدد في صنع السياسة الخارجيّة الأمريكية، وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها إن هناك علاقة بين تداعيات أحداث ١١ أيلول وعملية الاستقرار في الإقليم، كما كان بجانب هذه الفرضية، فرضيات فرعية أخرى، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الإقليمي ومنهج صنع القرار مع الأخذ بالنموذج الإدراكي، وتوصلت الدراسة إلى صحة الفرضية، وجاءت بعدة استنتاجات، أهمها رغبة الولايات المتحدة بالسيطرة على المنطقة، وتحجيم المد الإسلامي.

- دراسة يوسف الجمرة (٢٠٠٨) الموسومة بـ "الروية العقائدية ومكوناتها للجيل الثاني من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية "[٢]، وضح من خلال دراسته مراحل التطور التاريخي للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، والفرصة التي هيأتها أحداث الحادي عشر من أيلول للمحافظين، لوضع أجندتهم ومشروعاتهم موضع التنفيذ، من خلال تبنّي سياسة الحرب المفتوحة ضد الإرهاب والحرب الاستباقية، وكذلك التعرّف إلى العقائدية وأثرها في السياسة الخارجيّة الأمريكية تجاه العالم بشكل عام والمشرق العربي بشكل خاص، ووصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، لعلّ أهمها أن الولايات المتحدة - في ظل المحافظين الجدد- طبعت سياستها الخارجيّة بطابع عقائدي خالص، ومن خلال النتائج التي جاء بها الباحث، فقد وصل إلى عدد من التوصيات وجهها إلى العالم العربي والإسلامي معًا، وكانت جميع تلك التوصيات تدعو العالم العربي والإسلامي إلى ضرورة نشر الوعي بالعروبة والإسلام، والعمل بروح الفريق الواحد، الرامي على تحقيق الأهداف المرجوّة.

- دراسة رايق البريزات (٢٠٠٨) الموسومة بـ "مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة

---

(١) سعاد العنزي، "التحولات في السياسة الخارجيّة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر و الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، عمان، ٢٠٠٧.

(٢) يونس الجمرة، "الرؤية العقائدية الجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط ،الدراسات العليا، عمان، ٢٠٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات) "[1]، هدفت هذه الدراسة إلى بيان المعوقات التي تقف أمام هذا المشروع الذي أرادته الولايات المتحدة من تفتيت المنطقة العربية، ومن ثم الهيمنة على مقدراتها وذلك تحت ظواهر برّاقة، كبناء المجتمع المثالي في المنطقة، وزيادة الفرص الاقتصادية فيها، وبيان الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة لتهيئة الأرضية المناسبة لقيام المشروع وتخطي المعوقات، وقد قامت هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها: إن مشروع الشرق الأوسط الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية ستعترضه الكثير من المعوقات تحول دون تنفيذه، لأن هدفه بات مكشوفا يتمثل بالهيمنة على المنطقة من أجل حماية المصالح الأمريكية أوّلًا، وحماية أمن إسرائيل ثانيًا، وقد استخدم المنهجين: التاريخي والوصفي في هذه الدراسة، وجاءت الدراسة مؤكدة صحّة الفرضية، وتوصل الباحث إلى عدة استنتاجات، أهمها: أن المشاريع التي تصدرها الدوائر الغربية تحمل في ظاهرها خيرًا للمنطقة، ولكنّها في حقيقتها تحمل في مضامينها سلبيات كثيرة، وتواجه عملية تنفيذها عقبات كثيرة منها آيديولوجية وأخرى سياسية، وأن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية الأمريكية لتنفيذ المشروع هي أدوات غير مشروعة في حد ذاتها، وتوصلت إلى عدد من التوصيات، أهمها: العمل على تنفيذ المشروع الوحدوي العربي، وعدم الركون للغرب وتصديق ما يأتي به، وردم الهوّة بين أصحاب التوجهات الأيديولوجية والسياسية في المنطقة العربية واستقلال رابطة الدين للتقرب من الأنظمة الإسلامية المجاورة، وفضح أبعاد مشروع الشرق الأوسط في كل وسائل الإعلام على اختلافها، لنشر الوعي بين سكان المنطقة العربية، من أجل مقاومة المشروع، وإحباط محاولات تنفيذه.

- دراسة وائل الكلوب (٢٠١١) الموسومة بـ "دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط، بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠٩- ٢٠٠١) "[2]،

---

(١) رايق البريزات، "مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف و الادوات و المعوقات) "، (رساله ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الدراسات العليا، عمان، ٢٠٠٨.

(٢) وائل كلوب، "دور الارهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٩) "، (رساله ماجستير غير منشورة)، جامعه الشرق الأوسط، ،الدراسات العليا، عمان، ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناولت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف، أهمها: التعرف إلى دور الإرهاب في أحداث ١١ سبتمبر التي شكلت نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط، وذلك استناداً إلى فرضية رئيسة، مفادها: أن الإرهاب كظاهرة عالمية لا يقتصر على شعب ودين، ويعد عملاً غير عقلاني يدفع دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تحكمها مؤسسات تعمل على صياغة سياستها الخارجية الجديدة، وتكمن مشكلة الدراسة في البحث عن الدور الذي يلعبه الإرهاب في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط، للوصول إلى حل لهذه المشكلة.

ووفقا لمشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضيتها تم توظيف المنهج التاريخي، حيث توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها: أن سبب لجوء جهات معينة إلى الإرهاب هو بسبب القهر والظلم، وإذا صح أنّ أحداث سبتمبر قام بها المسلمون، فهي احتجاج على السياسة التي تنتهج الهيمنة والظلم وسياسة الكيل بمكيالين ضد قضايا العالم العربي والإسلامي.

- دراسة علي دعسان الهقيش (٢٠١٢)الموسومة بـ " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (٢٠٠١-٢٠١٢) " [١]، هدفت الدراسة إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه الحركات الإسلامية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، والتعرف إلى موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية، وحول وصول بعض الحركات الإسلامية إلى السلطة، وحاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: (ما هو موقف الولايات المتحدة من حركات الإسلام السياسي في العالم العربي؟) وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة تنظر إلى الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة على أنها كتلة متجانسة واحدة، وبالتالي تصدر أحكامًا ذات طابع تعميمي عليها.

إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة، كونها تناولت موضوعات لم تتعرض لها الدراسات السابقة، وهذه الاختلافات تتمثل بما يأتي: إن هذه الدراسة تناولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان بخصوصية أكثر، فقد تناولت مفاصل النظام السياسي اللبناني وديمغرافية

---

(١) علي دعسان الهقيش، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (٢٠٠١-٢٠١٢) "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعه الشرق الأوسط، الدراسات العليا، عمان، ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتركيبة الديمغرافية وأثر ذلك على هيكلة النظام السياسي بشكل عام، فضلاً عن الكيفية التي استطاعت الولايات المتحدة التسلل –من خلالها- إلى الداخل اللبناني، وتحقيق أهدافها التي لم تستطع تحقيقها بواسطة حليفها "دولة الكيان الصهيوني الغاصب " لفلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: المشرق العربي ولبنان في المسيرة التاريخية للسياسة الأمريكية

(١٩٥٠ – ٢٠٠١)

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن عادت إلى الظهور، وخرجت من نطاق العزلة التي فرضتها على نفسها، وأصبحت قائدة للاستعمار الجديد، بعد أن تخلّت بريطانيا عن قيادة الاستعمار القديم، الذي به انطلقت هنا وهناك في كل بقاع العالم اليوم، ونخص بذلك صوتها المسموع في المنطقة العربية، فقد أصبح الوقوف على الخلفية التاريخية لسياسة هذه الدولة ضرورة لا بد منها؛ لأنه من غير الوقوف على هذه الخلفية سنرتكب خطأ فادحًا، لكون السياسات لا تكون وليدة الساعة، وخاصة ونحن نعلم أن السياسة الخارجية لأيّة دولة، ما هي إلا حلقات متّصلة ببعضها، وكل واحدة منها تستند على الأخرى، وكل حلقة تشكل مرحلة من مراحل متطلّبات الدولة، أهدافاً ووسائل لتحقيق تلك الأهداف.

إنّ المشرق العربي يحتلّ مكانة وأهمية كبيرة لموقعه الجغرافي وثرواته الكبيرة، لذا فإن الدول الاستعمارية يغريها الموقع وما فيه من خيرات فوق الأرض وتحتها، فإذا كانت بريطانيا قد كرّست وجودها في المنطقة مدّة طويلة، فلا بد للولايات المتحدة من الاستحواذ على المنطقة بعد انحسار الوجود البريطاني، فالمشرق العربي بات محط أنظار الساسة الأمريكيين، وخاصة بعد أن أقيمت دولة الكيان الصهيوني في فلسطين.

وتعزيزًا لهذا الأمر، فقد سعى اليهود إلى دفع صنّاع القرار في الولايات المتحدة إلى الهيمنة على منطقة المشرق العربي بخاصة، والوطن العربي بعامة، لتستكمل بناء مشروعها الصهيوني الكبير الرامي إلى إقامة الدولة اليهودية الكبرى على الأرض العربية. وأما لبنان الذي يحتل الجزء الغربي من المشرق العربي؛ فإن السياسة الأمريكية امتدت إلى هذا القطر من أجل تنفيذ أجندة أمريكية ويهودية في آن واحد، شأنه شأن المنطقة العربية المشرقية، لذا وفي سعينا لتحقيق أهداف هذا الفصل؛ فإننا سنتناول مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية في المشرق العربي ولبنان بصورة مختصرة، تؤسس لدراسة تفصيلية تقودنا إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة التي نحن بصددها.

لذلك، فقد تم تناول المسيرة التاريخية لهذه السياسية ضمن محطات سياسية بارزة يؤرخ لها في السجل السياسي الأمريكي، فتم اختيار بداية المسيرة التاريخية للسنوات الأولى لتزعّم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الاستعمار الجديد بعد بريطانيا، وتم اختتام المسيرة بانهيار برجي التجارة العالمية في الولايات المتحدة، وهذا حدث كبير، وأرخ نهاية للمطلب الأول من المبحث الأول للغزو اليهودي للبنان والذي تم بعد إعطاء الضوء الأخضر الأمريكي للقيادة اليهودية، في حين كانت بداية المطلب الأوّل للسنة التي تم فيها تفجير السفارة الأمريكية في بيروت وامتدت نهايته إلى عام تفجير أبراج التجارة العالمية، وكذلك تم اتباع المبحث الثاني على غرار سابقه، ووفقا لذلك؛ فإننا سنتناول هذا الفصل من خلال المبحثين الرئيسين التاليين:

المبحث الأوّل: المشرق العربي والسياسة الأمريكية للفترة الواقعة ما بين (١٩٥٠-٢٠٠١).

المبحث الثاني: الواقع اللبناني في المسيرة التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأوّل: المشرق العربي والسياسة الأمريكية للفترة الواقعة ما بين (١٩٥٠ – ٢٠٠١)

إن ما نذهب إليه في هذا المبحث، هو تتبع السياسة الخارجية الأمريكية بعد أن ظهرت على مسرح الأحداث الدولية كدولة قائدة للاستعمار الجديد، بعد تراجع بريطانيا عن قيادة الاستعمار القديم بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة أبرز ما ذهبت إليه في منطقة المشرق العربي في الحدود الزمنية ما بين الأعوام (١٩٥٠– ٢٠٠١)، وهي العقود الزمنية التي تلت قيام دولة الكيان الصهيوني في فلسطين، وحتى انهيار برجي التجارة العالمية في نيويورك، وأهم ما يمكن الإشارة إليه هو النكسة العربية عام ١٩٦٧، واتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، التي تم وفقا لها تمزيق الصف العربي وإخراج مصر الدولة العربية الكبرى من هذا الصف، وفقًا لقرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد عام ١٩٨٠م، ونقل الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وتم في هذه الفترة دخول العراق الكويت، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية نقل قواتها إلى المشرق العربي بغطاء دولي، وقيامها بتشكيل تحالف دولي لإخراج العراق من الكويت، وكان لها ذلك، ومن خلال هذه الفترة كانت الولايات المتحدة تشدد قبضتها على المشرق العربي، إلى الحد الذي أخذت معه تحدد سياسات دولة، وتفرض سياسات لتحقيق أغراض أمريكية أكثر منها لتحقيق أهداف عربية لدول المشرق العربي، لذا فسياسة الولايات المتحدة أخذت عدة أوجه مختلفة من السياسات، كان بعض منها جسّ لنبض المنطقة، لكونها القادم الجديد واللاعب السياسي على صعيد المنطقة العربية، ولكونها خلفت السياسة الخارجية البريطانية في التوجّه الاستعماري، والبعض الآخر من أوجه هذه السياسة، كان بثوب الراعي للدولة اليهودية التي أخذت موقعها على أرض لم تألفها من قبل، وبين شعوب ترفض الدخيل المستعمر، وجانب ثالث قدمت نفسها فيه كراعية للعدالة ورافضة للحرب الجائرة، وكان هذا الوجه السياسي أثناء عدوان السويس عام ١٩٥٦م، وعند دخول العراق الكويت عام ١٩٩١م.

إن السياسة الخارجية الأمريكية، سياسة لا ترمي إلا إلى تحقيق أهدافها من غير النظر إلى حقوق الشعوب ومتطلبات وجودها، ومن هنا فإننا سنعالج هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأوّل: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٥٠ – ١٩٨٢).

المطلب الثاني: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٨٣ – ٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأوّل: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٥٠ – ١٩٨٢)

لقد تأخّر ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة على مسرح السياسة العالمية حتى نهاية القرن الثامن عشر، فقد كانت سياستها قائمة على مبدأ الحياد أو العزلة الذي كان يعني في الأصل الابتعاد عن مشكلات الدول الأوربية، ومنع هذه الدول من التدخل في أمور العالم الجديد، ولم تتطلع الولايات المتحدة خارج حدودها إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما كانت الدول الأوروبية تتسابق على اقتسام العالم، فسعت إلى المشاركة في الحصول على نصيب منه، واكتفت في المرحلة الأولى بالقضاء على ما تبقى من الإمبراطورية الإسبانية في العالم الجديد والمحيط الهادي، وقد أبدت اهتمامها بالحصول على بعض الامتيازات التجارية والجمركية في الصين، وتعززت مكانة الولايات المتحدة بعد تولي "ثيوردور روزفلت " الرئاسة في مطلع القرن العشرين، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول الأربع الكبرى التي لها تأثير على حفظ التوازن [١].

لقد تطلعت الولايات المتحدة إلى تأمين مصالحها في الشرق، وكان لليهود تأثير كبير في ذلك، حيث بدت أطماعهم تحوم حول فلسطين، إلا أن النشاط السياسي البريطاني كان الأسبق، وخصوصًا أن الحركة الصهيونية لم تنقل نشاطها بعد إلى الولايات المتحدة، إلى أن جاء ويلسون وأيّـد الصيغة المقترحة لوعد بلفور، وهذا في حد ذاته تناقض مع المبادئ التي أعلنها على العالم لإقرار السلام العالمي وضمان حق الشعوب في تقرير المصير[٢]، بعد أن علق العرب الآمال الكبيرة على هذه المبادئ، وعلى السياسة التي أشيع أن الولايات المتحدة ستنتهجها بعد الحرب لمواجهة الأطماع البريطانية والفرنسية نحو بلادهم، وخاصة أنه لم تتضح أي أطماع بعد للولايات المتحدة، سواء أكانت سياسية، أم إقليمية، أم اقتصادية، وما تمت إيضاحه العدالة لا أكثر.

أن الولايات المتحدة بعد الحرب الثانية، أخذت مكانتها في قيادة الاستعمار الجديد وطوت بساط العزلة، فكشرت عن أنيابها، واستخدمت قوتها المتمثلة في الوقوف إلى جانب الكيان

(**1**) Macrides.r.c**, foreign policy in world politics Englewood. Cliffs** , new jersey ,1976, p.345.

(**2**) yale.w, **the near east ,amadern history – Michigan** - ,university of Michigan,1968,p.399.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصهيوني الجديد في فلسطين، فعملت على ضبط السياسات العربية لصالح هذا الكيان، ووقفت إلى جانبه في كل حادثة ونازلة، وفي هذا المطلب سنتناولها من خلال الفقرتين الرئيستين الآتيتين:

أولا: المشرق العربي في الفترة الواقعة ما بين (١٩٥٠- ١٩٦٧).

ثانيًا: المشرق العربي في الفترة الواقعة ما بين (١٩٦٨ – ١٩٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المشرق العربي في الفترة الواقعة ما بين (١٩٥٠–١٩٦٧): بلا شك أن الولايات المتحدة كانت داعمة للسياسة البريطانية الرامية إلى قيام كيان سياسي يهودي في المنطقة العربية، وعندما تمكّنت العصابات الصهيونية من الاستحواذ على الأرض الفلسطينية، وامتلكت أسباب القوه، قياسًا بالضعف الذي كان يسود العرب في فلسطين، قامت بإعلان دولتها عام ١٩٤٨م، بالتواطؤ من بريطانيا؛ الأمر الذي دعا الرئيس الأمريكي إلى الاعتراف بهذا الكيان السياسي الجديد وكان له ذلك، وبهذا فتحت أبواب سياسة بلاده على مصارعها لتبنى السياسات التي تتخذها هذه الدولة الغاصبة [١]، وفي مطلع الخمسينات من القرن العشرين حاولت دول الغرب الاستئثار بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمشرق العربي بشكل خاص، فحاولت أن تربطه بأحلاف وتكتلات، كان الغرض منها جعل الدول تابعة لها سياسيًّا وعسكريًّا، وكانت سياسة الولايات المتحدة في المشرق العربي -في هذه الفترة- قائمة بالأساس لمنع حدوث تسلح بالمنطقة، والحد من انتشار النفوذ السوفيتي، فأصدرت -على هذا الأساس- الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا الإعلان الثلاثي عام ١٩٥٠ الذي جاء فيه: "إن هذه الدول تضمن منع استخدام القوة في فض النزاعات، وأكد أيضاً أن الدول العربية وإسرائيل بحاجة ماسّة إلى الاحتفاظ بمستوى معيّن من القوات المسلحة لضمان الأمن الداخلي، وأن تسليح هذه القوات سوف يكون وفق ما تحتاج إليه للحفاظ على أمنها الداخلي، وتكفل الدول الثلاث تزويد الأطراف المعنيّة بالتصريح بالسلاح، على أن تتعهد بأن لا تستخدمه ضد أية دولة مجاورة، كما نص التصريح على إقرار الحدود المشتركة (الدولية) بين الدول العربية وإسرائيل، وعدم السماح بتغيرها بالقوة "[٢]، وتميز هذا الإعلان بسمتين أساسيتين: الأولى: الموافقة على استمرار إسرائيل وبقائها، والثانية: العمل على إدخال تعديلات معينة على الحدود القائمة وفقاً لاتفاقيات الهدنة، بحيث تتخلى إسرائيل عن بعض الأراضي التي احتلتها خارج الحدود التي عينها قرار التقسيم، والسماح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، ورفع السيطرة الإسرائيلية عن الجزء الغربي من القدس، لكي يتسنى تدويل المدينة، وقد شكّل هذا الإعلان ضمانة سياسية أمنية لحق إسرائيل في الوجود، بهدف الضغط على البلدان العربية للقبول بإسرائيل في الوجود،

---

(١) محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي، دار حامد، عمان، ٢٠١٠، ص ٢٢.

(٢) جمال عبد الجواد، "العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية ١٩٤٨-١٩٨٢ (المسار – المنطق – التطور) "، مجله الفكر الاستراتيجي العربي، عدد(١٣)، ١٩٨٢، ص ص ٩ – ٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن الحدود المشار إليها في اتفاقيات الهدنة، فضلاً عن محاولة إضفاء شرعية دولية على ذلك الوجود، بهدف الضغط على البلدان العربية للقبول بإسرائيل[١]، عقله

إن الصعوبات التي واجهها المعسكر الغربي، وخاصة أمريكا لإقامة حلف دفاعي، عرف فيما بعد بحلف بغداد، وذلك للوقوف ضد الاتحاد السوفياتي، وخاصة تلك الدول التي تحاذي الاتحاد السوفياتي مثل تركيا وإيران وباكستان، فقدمت لإيران مقادير كبيرة من المساعدات الأمريكية، وكذلك الحال مع باكستان وتركيا، أمّا العراق الذي هو أيضاً أحد أطراف الحلف الذي عقد مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفق للحصول على مساعدات عسكرية وعمل على التفاوض مع تركيا في مطلع عام ١٩٥٥ م[٢]، وقعتا على الدخول بالحلف في ٢٤ شباط ١٩٥٥، وفي نيسان من العام نفسه انحازت بريطانيا إلى الميثاق، وسرعان ما انضمت إليه إيران وباكستان، وبهذا يكون هذا التحالف حدًّاً فاصلاً يفصل الكتلة السوفيتية عن المناطق الاستراتيجية بالشرق الأوسط، وليكون درعاً دفاعيًّا على الحدود الشمالية لمنطقة الشرق الأوسط[٣]، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تنضم إلى الميثاق رسميًّا، إلا أنها كانت راعية له، فقد أرسلت البعثات العسكرية إلى المنطقة، وقدمت المعدات العسكرية للدول الأعضاء وانضمت إلى لجان الميثاق العسكرية والاقتصادية[٤].

إن هذا الحلف لم يلقَ الدعم والقبول من قبل الدول العربية سوى العراق الذي رأى رئيس وزرائه في تلك الفترة نوري سعيد بأن الدفاع عن بلده والمحافظة عليه لا يتأتى إلا بالاعتماد على الدول الأجنبية. وإن معارضة مصر كانت هي العامل الحاسم في تحطيم حلف بغداد، ثم جاءت الضربة القاصمة في خريف عام ١٩٥٦، وكان قد مضى على إنشائه أقل من عامين، وذلك عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر، حيث اشتركت بريطانيا وفرنسا ودولة الكيان

---

(١) ناصيف حتي، "الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الاوروبية "، المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، العدد (٣٩)، ١٩٨٢، ص ٥.

(٢) ياسر الخزاعلة، دور الحكومة والقوى الغربية في لبنان، دار الخليج للنشر والطباعة، عمان، ٢٠١٠، ص ٢١٢.

(٣) عطية الله احمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين للطباعه والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٤٦٧.

(٤) راشد البراوي، من حلف بغداد إلى الحلف الاسلامي، مكتبة النهضه المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ٥٣ــ ٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصهيوني، وقد أمر حينها الرئيس الأمريكي بالانسحاب من الأراضي المصرية، وكان له ذلك علماً بأن العدوان جاء عقب تأميم الرئيس المصري لقناة لسويس عام ١٩٥٦، ومن ثم جاءت ثوره ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق، التي أطاحت بالحكم الملكي هناك، فما لبثت إلا إن خرجت بغداد من حلف بغداد، وكشفت ثورة العراق أن الحلف في الحقيقة لم يكن موجها ضد الاتحاد السوفياتي أو ضد أي خطر خارجي، وإنما كان هدفه السيطرة على المنطقة العربية[١]، ولم يتغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحلف، فبالرغم من عدم عضويتها الكاملة، إلا أنها ظلت منضمة إلى لجانه الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وإن ما يفسر عدم انضمامها إلى الحلف انضمام فعلي؛ هو ما بيّنه "جيليان كنج "في قوله: "الذي بيّن أن سبب عدم اشتراكها اشتراكاً كاملاً يعود إلى أنها أرادت -إلى حد ما- تجنب التورط في الاشتراك مع بعض دول الشرق الأوسط ضد دول أخرى في هذا الشرق [٢]، وأما الموقف الأمريكي من الوحدة ما بين مصر وسوريا فقد كان موقفاً، (لا بالمؤيد ولا بالمعارض)؛ لأن الولايات المتحدة كانت تعرف مسبقاً قيمة الموقع الجغرافي في مثل هذا الاتحادات، وأن وجود دولة مثل الكيان الصهيوني تُعدّ حاجزاً[٣]، وعقبه أمام نجاح الاتحاد.

إن ما نذهب إليه فيما ذُكر، هو أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت تعمل على تثبيت أقدامها في المنطقة العربية المشرقية، من خلال قيامها بالحفاظ على المنطقة من المد السوفيتي، ومشاطرة العرب في رد العدوان الثلاثي على مصر، فضلاً عن رعاية دولة الكيان الصهيوني في فلسطين، على اعتبار أن هذا الكيان سيكون كياناً سياسيا كأي كيان آخر منضم إلى هيئة الأمم المتحدة.

لقد كانت بداية الستينات من القرن الماضي بداية فك عُرى الوحدة بين مصر وسوريا، وهذا في واقع الأمر جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قبولاً وترحيباً بهذا الانفكاك؛ لأن الوحدة تعني قوة، وربما هذه الوحدة تؤدي إلى خلق أفكار جديّة وإخراجها من طور الوحدة الرسمية إلى طور الوحدة الفعلية، وأن قبول العرب بمبدأ التعاون بدل الوحدة جعل من السياسة الخارجية

---

(١) راشد البراوي، المرجع السابق، ص ٦١.

(٢) جليان كنج، أهداف الاستثمار في عدن، ترجمة: خيري عماد، القاهرة، ص ٦٣.

(٣) ابراهيم محمد، مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣- ١٩٥٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ص ٤١-٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية أكثر تحسباً لما يجري على الساحة العربية من مواقف، وخاصة عندما أخذت إسرائيل تعمل على الاستيلاء على المياه العربية إلى جانب سلب الأراضي، وهو ما حدا بالقادة العرب إلى عقد مؤتمر قمة عربي يمنع إسرائيل من تحويل مجرى نهر الأردن، وأصبح التعاون العربي رمز العمل العربي، وأخذت القضية الفلسطينية موقفًا متقدماً على سلم أولويات السياسات العربية، وكان موقف الولايات المتحدة داعماً لموقف الكيان الصهيوني الذي لا تثنيه المواقف العربية، لطالما الولايات المتحدة داعمة له [١].

لقد أخذت المنطقة تتجه عام ١٩٦٧ إلى مسار جديد في العمل العسكري والسياسي في آن واحد، وأخذت دولة الكيان الصهيوني تتحيّن الفرص لاستكمال مشروعها التوسعي بالاستيلاء على كامل فلسطين، وقد استغلت حادثة فدائية وقعت في إسرائيل؛ فقامت بـ ٧ نيسان بشن غارة على سوريا انتقاماً لما أنزله بها الفدائيون العرب القادمون من جهة الغرب، فتحرك عبد الناصر عقب ذلك وأصدر في ١٦ حزيران أوامره لقوات مصر لتزحف إلى سيناء، وطلب من الأمم المتحدة إنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية في الأرض المصرية التي كانت موجودة منذ عام ١٩٥٦ واستجابت لطلبه) [٢].

ويمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية من حرب ١٩٦٧ بما يأتي: [٣]

١- اعتبرت إسرائيل عدم الاعتراف العربي بها ضمن التطورات السياسية والعسكرية العربية تهديداً لها، خاصة بعد قيام منظمه التحرير الفلسطيني، وظهور حركات المقاومة مثل حركة فتح، التي تقوم بعمليات فدائية ضدها.

٢- تنامي القوة العسكرية العربية من حيث العدد والسلاح، والتي رأت منه تهديداً لأمنها ويجب التخلص منه.

٣- حاولت إسرائيل إسقاط بعض الأنظمة العربية التي تقف ضدها وتؤيد العمل الفدائي.

٤- بحث إسرائيل عن عمق استراتيجي لها، وتوسعة حدودها ووجودها في المنطقة، لذا

---

(١) أحمد يوسف، "الدعم الأمريكي للعدو الإسرائيلي "، مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٥)، ١٩٦٧، ص ٣٠.

(٢) أحمد شبلي، حرب ١٩٦٧-١٩٧٣، مكتبه النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ١٨ - ٢٠.

(٣) أحمد البرصان، إسرائيل والولايات المتحدة وحرب حزيران ١٩٦٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠، ص ٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتمدت أن تستخدم الهجوم المفاجئ والسريع داخل الأراضي العربية لغرض السيطرة.

وإذا ما تحدثنا عن سياسية الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من هذه الحرب، نجدها فيما ذكر (اني كوبر) الباحث الإسرائيلي وأستاذ للعلاقات الدولية قولة: (إن إسرائيل كانت قد تلقت الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب)، وإن إنجازات الرئيس الأمريكي لندن جونسن لإسرائيل على المستوى الشخصي والسياسي كبيرة، فنجد أمريكا في عصره قد هندست لحرب ١٩٦٧ بحجة أن العرب قد تكالبوا على تدميرها [١]، فتلقت دولة الكيان الصهيوني المساعدات التي جعلتها تحقق نصرًا في المعركة، ولا ننسى أن البارجة الأمريكية ليبرتي قد أغرقت بنيران القوات الإسرائيلية، وكان (جيمس أنيس) أحد الناجين على ظهر السفينة، وقد أصدر كتابًا عن الحادثة، بيّن فيه أن قضية إغراق البارجة هي الحادثة الوحيدة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الذي لم يحقق الكونجرس فيها، وهذا يعني أن الولايات المتحدة كان لها حضور ودور أساسي، ولولا ذلك ما كان لإسرائيل أن تخوض الحرب من غير تأييدها لها[٢].

خلاصة القول: إن سياسة الولايات المتحدة في هذه الفترة الزمنية، سياسة عدوانية، وما كان لدولة الكيان الصهيوني تحقيق مآربها على الساحة العربية، من غير دعم مباشر وغير مباشر من السياسة الأمريكية.

ثانيًا: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٦٨ – ١٩٨٢):

لقد شهدت الأعوام بعد النكسة العربية عام ١٩٦٧ ، حربًا عرفت بالحرب الاستنزافية، على الجبهات العربية مع دولة الكيان الصهيوني، وقد ألحقت الحرب خسائر فادحة في الجانب العربي، بفضل الدعم المستمر للولايات المتحدة للكيان الصهيوني الذي اعتبرته قلعة الغرب المتقدمة في الشرق، وبقى الأمر كذلك حتى عام ١٩٧٠، فعلى أثر وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ أخذت السياسات العربية تنحى منحى خلاف ما عهدته من قبل، حيث اتصف هذا التوجه بتقارب سياسي مصري – أمريكي تمثل بالانقلاب في التوجه المصري من الشرق إلى الغرب، وهذا بعد حرب رمضان عام ١٩٧٣، الذي شهد أحداثًا ذات أهمية في طبيعة

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٥.

(٢) البرصان، المرجع السابق، ص ٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصراع العربي مع الكيان الصهيوني، وفي طبيعة العلاقات العربية الأمريكية، فكانت حرب تشرين التحريرية في الأدبيات السياسة العربية أو حرب يوم الغفران في الأدبيات اليهودية، كلها تسميات تؤدي بنا إلى الحرب الرابعة التي جمعت إسرائيل والعرب مرة ثانية، حيث شنّت كل من مصر وسوريا -بدعم عربي عسكري وسياسي واقتصادي عام ١٩٧٣ في يوم السبت ٦ تشرين الأوّل- هجومًا مفاجئًا على القوات الإسرائيلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان [١]، حقق الجيشان المصري والسوري الأهداف الاستراتيجية المرجوة من وراء المباغتة العسكرية لإسرائيل، وكانت هناك إنجازات ملموسة في الأيام الأولى من شن الحرب، حيث توغلت القوات المصرية ٢٠ كم شرق قناة السويس، وتمكنت القوات السورية من الدخول في عمق هضبة الجولان، وعند نهاية الحرب تمكن الجيش الإسرائيلي، على الجبهة المصرية تمكّن من فتح ثغره الدفرسوار، وعبر للضفة الغربية للقناة، وضرب الحصار على الجيش الثالث الميداني، وعلى الجبهة السورية؛ فقد تمكّن السوريون من تحقيق بعض الانتصارات [٢]، وكانت حرب ١٩٧٣ تختلف عن الحروب الأخرى السابقة، فكانت تحمل في طياتها عزم العرب على إفهام الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة أن استمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي التي استولى عليها عام ١٩٦٧، أمر لا يرضى به العرب، ويشكل خطورة على العالم الغربي الصناعي [٣]. واستطاعت الدول العربية ولأول مرة أثناء الصدام المسلح عام ١٩٧٣، أن تستخدم سلاحًا اقتصاديًّا خطيرًا وهو البترول لأغراض سياسية، وقد استخدام هذا السلاح بشكل فعال، حيث أعلنت الدول المصدرة للنفط بحظر تصدير البترول للدول الحليفة لإسرائيل وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، والبرتغال وجمهوريه إفريقيا الجنوبية. وقامت أيضاً الدول العربية برفع الأسعار عدة مرات، حتى تضاعف في نهاية العام إلى ٤ مرات تقريباً، مما جعل الولايات المتحدة تفكر جديًّا بوجود احتياط استراتيجي لها في منطقه الخليج العربي التي تعج بالبترول [٤]، ولا ننسى أن

---

(١) حليم أبو عز الدين، تلك الأيام مذكرات و ذكريات، ج١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٠.

(٢) اوسييوف، الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية في السبعينيات و بداية الثمانينيات، ترجمة: محمد شعبان، دمشق، ١٩٨٥، ص ٨٦.

(٣) روبرت برانغر، القضية في الإستراتيجية الأمريكية المشكلات والخيارات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، ١٩٨٣،ص ٨٦.

(٤) محمد عبد الغني الجسمي، مذكرات الجسمي حرب اكتوبر ١٩٧٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ٢٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كسينجر عندما قابل الملك فيصل وجد منه لهجة تشدديه إزاء السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، صرح عندها بالقول "خلصوا البترول من هذا الشيخ " [١] عندها قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتباع سياسات هدفها عدم تمكين العرب من اتخاذ قرار مماثل لقرار الملك فيصل . فمع مجيء بجيمي كارتر رئيسًا للولايات المتحدة، قام بهذه المهمة بقراره الرئاسي رقم (١٠)، المتضمن الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وفيها تفصيلات للأسس السياسية والعسكرية لمذهب كارتر، الذي يتضمن: (ضرورة الإعداد لحروب صغيرة، وإنشاء قوات للانتشار السريع تستطيع توجيه ضربات إلى مناطق الشرق الأدنى، والشرق الأوسط، وإيران، وباكستان، والخليج العربي، وقد اعتبر منطقة الخليج العربي ضمن المصالح العسكرية والاستراتيجية للولايات المتحدة، ولها حق التدخل لصد أي عدوان خارجي، والدفاع عن الحلفاء، وضمان تدفق النفط) [٢].

فبعد حرب ١٩٧٣ التي انتهت بتعهد بين مصر وإسرائيل بعدم اللجوء إلى التهديد وعدم استخدام القوة، والسماح للبواخر غير الحربية المتوجهة إلى إسرائيل بعبور قناة السويس، أعلن الرئيس المصري أنور السادات في عام ١٩٧٧، أنّه يرغب بزيارة القدس للبحث في السلام وتمت الزيارة في ١٩، تشرين الثاني من العام نفسه [٣]، وبعدها تواصلت اللقاءات المصرية – الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وتم الاتفاق في نهاية الأمر والتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في المنتجع الرئاسي الأمريكي كامب ديفيد، بحضور (جيمي كارتر) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والرئيس المصري (أنور السادات)، ورئيس الوزراء الإسرائيلي (مناحيم بيغن)، وقد تضمنت تلك الاتفاقية انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والاحتفاظ بالضفة الغربية من نهر الأردن، وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان والجزء العربي من القدس، وتعهدت مصر بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، والتعامل التجاري معها والسماح للسفن الإسرائيلية بعبور قناة السويس، وقد تعهد الرئيس الأمريكي بعد هذه الاتفاقية بتقديم المساعدة اللازمة لإسرائيل في حال الاعتداء عليها من الجانب المصري.

---

(١) نبيل السمان، السعود أمريكا الاحتلال، المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٠، ص٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٩٠ – ٩٢.

(٣) ابو بكر الدسوقي، "اقليم جديد يتشكل: التحولات الهيكلية الكبرى في الشرق الأوسط "مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٥)، ٢٠١١، ص ٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا مصر فلم تحصل على أية تعهدات من أمريكا بحمايتها من الجانب الإسرائيلي [١]، وبهذه الاتفاقية استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الكيان الصهيوني إيجاد شرخ في النظام الإقليمي العربي، بعد أن أخرجتا أكبر دولة عربية قوية من التنظيم القومي العربي وهي مصر التي أصبحت خارج الصف العربي بعد توقيعها للاتفاقية، وبهذا خرجت من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي [٢] وقام العرب بنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس تعبيراً عن غضب الدول العربية ورفضها لهذه الاتفاقية، وفي ٢ من تشرين الثاني ١٩٧٩ عقدت في بغداد قمة عربية أكدت فيها رفضها لهذه الاتفاقية وتعليق عضوية مصر ومقاطعتها، وشاركت بهذه القمة ١٠ دول عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعرفت هذه القمة باسم "جبهة الرفض ".

إن القرار العربي الذي أفرزته القمة العربية، كان في غير مكانه، لعدة أسباب منها: أنها أبعدت الشعب المصري، فلم يقم بالضغط على حكومته من أجل رفض الاتفاقية [٣]، وكان القرار بمنزلة استعداء للشعب المصري، بعد أن أغلقت أمامه أبواب الحدود العربية، بالإضافة إلى أنها رمت الدولة المصرية في أحضان الولايات المتحدة ومن ورائها دولة الكيان الصهيوني، وبالتالي أخذت الولايات المتحدة بمزيد من التقارب من مصر، وبقدر هذا التقارب كان التباعد عن الدول العربية، وهذا في حد ذاته جعل من مصر مسرحًا للسياسة الخارجية الأمريكية، وجعل من مصر حليفًا غير معلن لدولة الكيان الصهيوني.

---

(١) حسن نافعة، وآخرون، الوطن العربي و المتغيرات العالمية، مركز البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١، ص ١٦٦.

(٢) محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية معاصرة، المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٥٤.

(٣) ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج٣، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ١٩٧٩، ص ص ٥٢٢ ـ ٥٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٨٣ – ٢٠٠١)

لقد حدثت تطوّرات هامة في دنيا السياسة العالمية، حيث أخذت بوادر الضعف تدب في أوصال الاتحاد السوفيتي؛ القطب الرئيس المناوئ للولايات المتحدة سيدة الغرب وحاملة لواء قوته، فضلاً عن الحدث الكبير الذي استغلته الولايات المتحدة، وهو نجاح الثورة الخمينية في إيران، وبروز العراق كندٍّ قوي للقيادة الإيرانية الجديدة، حيث اشتعلت الحرب بين الفريقين العراق من جهة وإيران من جهة أخرى، فوجدت الولايات المتحدة ضالتها في هذه الحرب، حيث كان همها الوحيد إضعاف هذه القوه التي تقع على جانبي الخليج العربي الزاخر بخيراته الاقتصادية، فخاضت الدولتان إيران والعراق الحرب نيابة عن الولايات المتحدة الطامعة في الخليج، المتحينة للفرص لإرسال قواتها المسمّاة بـ "قوات التدخل السريع " إلى المنطقة، علاوة على أنها سعت جاهدة إلى الظهور أمام العالم بمظهر القائد الجديد للنظام العالمي من خلال المفاوضات بعد إجبار العراق على الخروج من الكويت إثر غزوه لها، ومن هنا نجد أنّ الأحداث التي تلت عام ١٩٨٠ أحداث ساخنة، حسبت في مصلحة الولايات المتحدة.

كما تعتبر حادثة البرجين في الولايات المتحدة ثمرة قطفتها الولايات المتحدة، فيما بعد مثلت الورقة الشرعية للتدخل في أية بقعه في العالم، حيث يعالج هذا المطلب الأحداث ذات الصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية التي هي أحداث أمريكية بامتياز: الأولى تفجير السفارة الأمريكية في بيروت عام ١٩٨٣، والثانية تدمير برجي التجارة العالمية عام ٢٠٠١ م، حيث يعتبر هذا العام بمنزلة نكبة أمريكية كما صورتها وسائل الإعلام الأمريكية المغرضة، وذلك من أجل حشد الرأي العام الأمريكي وراء السياسة التي قادها صقور الجيل الثاني من المحافظين الجدد وعلى رأسهم "بوش الابن "، وكذلك حشد الرأي العام العالمي لكون ما ستقوم به الولايات المتحدة ما هو إلا ثأر لكرامتها التي أهينت وهي في عقر دارها، فضلاً عن أن هذه الفترة مليئة بالأحداث، وأكبر حدث كانت تتصيده الولايات المتحدة، هو اغتنام الفرصة المواتية التي جاءت يوم أن قرر النظام العراقي غزو الكويت، حيث كان الغزو القشة التي قصمت ظهر البعير، فجندت الولايات المتحدة جندها ضد العراق وطافت العالم تؤلب القوى ضد العراق، وكان لها ما أرادت من حشد قوة دولية كبيرة، وكانت العمليات تحت لوائها، وفي هذا المطلب سنتناول الفقرتين الآتيتين:

أولا: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٨٣ – ١٩٩١).

ثانيًا: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٩٢ – ٢٠٠١).

أولا: المشرق ما بين (١٩٨٣- ١٩٩١): لقد كانت أهم الأحداث التي أخذت مرتبة أعلى في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلم الأولويات الأمريكية الحرب العراقية الإيرانية، حيث انصب اهتمام الأمريكان على هذه الحرب، وكان همهم الوحيد هو إضعاف الطرفين ليبقى الأمر والنهي لهم في منطقة الخليج العربي. ويمكن القول: إن ما جاءت به الثورة الخمينية، هو تجديد العداء أو انبعاثه من جديد، فعلى إثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران بقيادة زعيمها الروحي "الخميني "وتبنيها سياسة تصدير الثورة [١]؛ شعر العراق أنه بات في خطر، لاسيّما أنّ طلائع هذا المد تستهدف دول الخليج أيضاً، وفي مقدمتها السعودية والكويت التي أيّدت العراق سياسيًّا. فاستغل العراق قيام الثورة التي لم يشتد عودها، فقام بإشعال حرب دامت عدة سنوات، حصدت الأخضر واليابس من الطرفين، حيث امتدت بين الأعوام (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، وأما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تجلت سياستها بغض الطرف عن التسلح النوعي العراقي، بل أسهمت وشجعت السعودية ودول الخليج على تمويله، وعملت على تقديم المساعدات المادية والعسكرية إلى النظام العراقي، وكذلك الدعم اللوجستي والاستخباراتي، ولم يكن هدف الدعم لتمكين العراق من إحراز النصر، بل لاستنزاف إمكاناته وقدراته الاقتصادية وتدمير بنيته التحتية فيما بعد، لكي لا يشكل خطرًا على إسرائيل [٢]، وتمكّن العراق خلال سنوات الحرب من بناء ترسانة حربية لا يستهان بها على الإطلاق، كما قام بتحديث وتنظيم قواته المسلحة؛ الأمر الذي مكّنه من تحقيق نصر مؤزر ضد عدوه الإيراني. وهذه الحرب قدمت مسوغاً للقوى العالمية الطامعة في السيطرة على منطقة الخليج، للتدخل بحجة حماية مصالحها [٣].

إن سياسة أيّة دولة ما هي إلا حصيلة مواقفها على امتداد أجل غير قصير، فلقد أدانت الولايات المتحدة تدمير المفاعل النووي في العراق، وأدانت القصف للأحياء السكنية في بيروت، كما كان يصدر عن المسؤولين الأمريكيين -بين الحين والآخر- إدانات لحكام إسرائيل على تصرفاتهم الرعناء التي يرتكبونها هنا وهناك في المنطقة العربية، ومع كل إدانة يتجدد الأمل

---

(١) علي محمود، العلاقات الإيرانية في ضوء حروب الخليج العربي و الاحتلال الأمريكي، دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٧٥.

(٢) صالح خلف، "آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الكويتية (١٩٨٨ – ٢٠٠٨) "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط ،الدراسات العليا، عمان، ٢٠١٠ ص ٦٠.

(٣) محمد مومني، الحرب العراقية الإيرانية دراسة في الجغرافية السياسية، مديرية المكتبات و الوثائق الوطنية، ١٩٨٨، ص ص١٧٠ – ١٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي في أن الولايات المتحدة بصدد اكتشاف الحق العربي وخطورة السياسات اليهودية، وأنها لا شك فاعلة شيئًا ما لصالح العرب، ومبدلة لسياستها الخارجية الداعمة لدولة الكيان الصهيوني[١].

لقد لاح في الأفق تعاون عربي عربي في أواسط ثمانينات القرن الماضي جمع الأطراف العربية في العراق والأردن واليمن ومصر فيما يسمّى بالاتحاد العربي، وكانت بغداد محطة قيام الاتحاد، فبعد أن سارعت الولايات المتحدة إلى التوجس من هذا الاتحاد، كان البيان الختامي الذي تم على أساسه الاتحاد، يتضمن صيغة التعاون البعيد عن أي صفة عسكرية للاتحاد، وأبقى الاتحاد العضوية مفتوحة أمام أية دولة عربية ترغب بالانضمام إليه، بعد موافقة الدول الأربعة المؤسسة بالإجماع، واختيرت العاصمة الأردنية عمان لتكون مقراً لأمانة المجلس، لكن غزو العراق للكويت في شهر آب عام ١٩٩٠م، حمل معه الضربة القاصمة لهذا المجلس، وفي ظل هذه الظروف لم يكتب لهذا المجلس الاستمرار [٢].

إن خروج صدام حسين من الحرب الإيرانية منتصراً أو مسلحاً بكل أسباب القوة، واجه مشكلة الديون التي ترتبت على هذه الحرب، وأمام مطالبة الكويت بهذه الديون واستغلالها نفط الرميلة استغلالاً واضحاً؛ كان من الأسباب التي دعت صدام حسين إلى غزو الكويت في أب ١٩٩٠، وربما يكون الرئيس العراقي السابق قد وثق بكلام السفيرة الأمريكية السابقة "غلاسبي "التي صرحت قبل أيام من غزو الكويت، أن الأمريكيين "لا رأي لهم " بصدد النزاع الحدودي بين العراق والكويت [٣]، ولكن بعد أن غزا العراق الكويت استغلت الولايات المتحدة هذا الغزو وتحركت على محورين متلازمين لتحقيق هدفين أساسيين من وراء هذه الحرب [٤]:

١- ضرورة أن تنتهي الأزمة بانتصار أمريكي واضح لا يشاركها فيه أحد، إلا من خلال دور ثانوي تحدده الولايات المتحدة نفسها.

---

(١) جميل مطر، "إعادة تقويم السياسات العربية تجاه الولايات المتحدة "، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢)، ١٩٨١، ص ٦٥.

(٢) محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمه: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، ٢٠٠٦، ص ٧٢.

(٤) حسن نافعه وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ضرورة أن تنتهي الأزمة في جميع الأحوال بأية طريقة، على تدمير القوة العسكرية العراقية، وإزالة ترسانته من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ المتوسطة المدى؛ لأنها ترى في وجودها تهديداً لها ولمصالحها في المنطقة.

إن الولايات المتحدة أمام تداعيات الموقف والفرصة السانحة، التي وجدت من العراق، كقوة تهديد كبيرة، غير مضمونة الجانب، وإن ترسانة العراق قوة لا لزوم لها، بل أنها تشكل تهديدًا جديا لأمن إسرائيل والدول النفطية الكبيرة، لذلك عملت للقضاء عليه، حيث كان من المفروض إن تلغي ديون العراق الخارجية بعد حربه، وكذلك تؤمّن مستحقاته من حقل الرميلة، لكن شيئًا من هذا لم يحدث، بل على العكس، فقد سارعت دول "أوبك "بالاتفاق مع الولايات المتحدة، إلى خفض أسعار النفط بشكل لم يسبق له مثيل، إضافة إلى تشدد الكويت بشأن حقل الرميلة، وبذلك شهد الاقتصاد العراقي نوعًا من الحصار القاسي، خلال فترة ما بعد الحرب العراقية – الإيرانية [١].

إن الاستجابة الأمريكية لأحداث الأزمة كانت سريعة، مستثمرة بذلك جملة التناقضات العربية لتحقيق عدة أهداف مرسومة ومكاسب متعددة ومتنوعة وبأقل الخسائر وأهمها [٢]:

١- تحذير لليابان والدول الأوروبية الصناعية.

٢- سيطرة على مصادر النفط وتوظيفها لصالحها.

٣- التحكم في السياسة النفطية الدولية تسعيرًا وتسويقًا ومردودًا عن طريق السعودية والكويت والإمارات.

٤- خفض العجز التجاري والاقتصادي الأمريكي عن طريق افتعال الحروب، تلك التي سيمولها حتمًا من يوالون السياسة الأمريكية.

٥- نقل جزء من القوات الأمريكية تحت مظلة الشرعية الدولية من خلال قرارات الأمم المتحدة.

---

(١) ناصرالمعايطة، أمريكا و الشرق الأوسط، مؤسسة البلسم للنشر و التوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص ٨٥.

(٢) المنصف وناس، "النظام الجديد و العالم العربي الإسلامي "، مجلة الوحدة، العدد (٨٨)، ١٩٩١، ص ٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- إحداث انقسامات عميقة داخل الوطن العربي.

٧- ضرب القدرة العسكرية العراقية، وعزلها عن محيطها.

٨- اعتبار ما جرى في العراق درسًا للدول العربية الأخرى، وخاصة الدول المحيطة بإسرائيل.[١]

واعتبرت الولايات المتحدة دخول العراق خرقًا للقانون الدولي، فحشدت قواتها مع ٣٠ دولة لمواجهة العراق، وتمكّنت من خلال مجلس الأمن وقراراته خلال الفترة من ٢ آب إلى ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠، التي تمثل بعدة قرارات جاء أهمها: (في آب ١٩٩٠ أصدر المجلس القرار ٦٦٠ الذي يدين غزو العراق للكويت والانسحاب من غير قيد أو شرط، وبعد أربعة أيام من هذا القرار تم فرض الحصار الاقتصادي على العراق، ثم تلاه القرار ٦٦٥ بعد أربعة أشهر، الذي أجاز استخدام القوة لإخراج العراق من الكويت، ثم جاء القرار ٦٧٠ بفرض حظر الجوي على العراق [٢]. واستطاعت الولايات المتحدة خلال أيام الحرب الممتدة من ١٦ كانون الثاني ١٩٩١ إلى ٢٨ شباط ١٩٩١ من تحقيق أهدافها المذكورة آنفا [٣].

إن الولايات المتحدة لم تكتفِ بهذا الإنجاز العسكري الذي أدى إلى كسر شوكة العراق العسكرية، بل أخذت تعد نفسها إلى جولة أخرى؛ ولكنها أرادت أن تهيمن على العراق وفق خطوات مدروسة، وكلما تمكنت من إنجاز خطوة؛ فإنها تتبعها بخطوة أخرى حتى يتحقق لها مخططها الشامل المرسوم الذي مضمونه الهيمنة على القرار السياسي العراقي بكل الوجوه، وبعد نهاية الحرب كانت الولايات المتحدة قد حققت هدفها المتمثل بتمركز جيوش القوات العسكرية الغربية في مشارق الوطن العربي (دول الخليج) [٤].

---

(١) ناصر المعايطة، مرجع سابق، ٨٦.

(٢) عبد العليم محمد، "الأمم المتحدة و حرب الخليج "، قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام و العالم، العدد (٢)، ١٩٩٢، ص ١٠٧.

(٣) سعد الشبلي، "التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، الدراسات العليا ،عمان، ٢٠٠٨، ص ٣٥.

(٤) محمد الهزايمة، مرجع سابق، ص ١٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيًا: المشرق العربي للفترة الواقعة ما بين (١٩٩٢ – ٢٠٠١):

إن ما نذهب إليه من قول في هذا التوجه، هو الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية ومواقفها من الأحداث التي جرت في المشرق العربي بعد ١٩٩١ وحتى العام الذي دُمر به برجا التجارة العالمي في الولايات المتحدة، حيث كانت أهم أحداث الحصار الاقتصادي على العراق، تعرض العراق إلى عقوبات اقتصادية مشددة إثر دخوله إلى الكويت عام ١٩٩١، وذلك بفضل ما أرادته السياسة الخارجية الأمريكية، وبما أن الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات المتميزة في المشرق العربي؛ فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضعاف هذا الاقتصاد من خلال استخدامها للعقوبات الاقتصادية ضده، وتضمنت تلك العقوبات إعلان مقاطعة تجارية ومالية واقتصادية، أثرت بشكل كبير في الاقتصاد العراقي الذي تدهور بشكل كبير، فضلاً عن تعويضات الحرب التي فرضت عليه بعد غزو العراق، كل هذا أدى إلى الانهيار التام للعملة العراقية، وتراجع الخدمات مثل: الكهرباء، والصحة، والماء، والموصلات والتعليم، وهذا الانهيار الاقتصادي شل القدرة العسكرية للعراق، فتوقفت مصانع الإنتاج الحربي في ظل الحصار(١). وظل العراقي يعاني من الأوضاع الاقتصادية السيئة التي فرضتها عليه الولايات المتحدة الأمريكية مدة طويلة، ويمكننا إجمال الآثار الاقتصادية للحصار على العراق بالآتي (٢):

١- عدم تلبية الحاجات الأساسية للشعب العراقي خلال مدة الحصار.

٢- عدم مقدرة الحكومة العراقية على تطوير أساليب الحياة للشعب العراقي.

٣- تردي حالة البنية التحتية العراقية، وتعطيل كثير من المصانع الخاصة بالإنتاج الغذائي.

٤- ضعف عام في كيان الدولة العراقية.

بعد حرب التحالف؛ أرغم العراق إلى تقويض وتدمير جميع برامجه النووية والكيميائية والجرثومية وصواريخه بعيدة المدى(٣)، لكن خلال السنوات اللاحقة فتحت الولايات المتحدة

---

(١) يونس الجمرة، الرؤية العقائدية الجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي، المكتبة الوطنية، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٩٣.

(٢) رايق البريزات، "مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات) "، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣) مكسيم لوفايفر، مرجع سابق، ص ٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موضوع أسلحة الدمار الشامل مرّة أخرى، بالرغم من أن هذا الملف قد جرى الانتهاء منه تقريباً عند انتهاء الحرب، لكن عادت الولايات المتحدة وتذرعت من أجل إبقاء الحصار الاقتصادي على العراق، وتضمنت السنوات الممتدة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ العديد من القرارات، نبينها بما يأتي [١]:

- القرار ١٠٥١: الصادر في ١٩٩٦ تضمن موافقة مجلس الأمن على آلية الرقابة على مركز الصادرات والواردات العراقية.

وفي سنه ١٩٩٨ أصدرت اللجنة الخاصة "اليونسكو" تقريراً مفاده أن العراق يحاول استغلال عملية التدمير، وأن عملية التفتيش توقفت؛ الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لحشد قواتها والاستعداد لتوجيه ضربات عسكرية، وجاء القرار ١١٥٤ القاضي بضرورة تنفيذ الحكومة العراقية للتعهدات التي طلبها المجلس بالكشف عن أسلحة الدمار الشامل [٢].

- القرار ١٢٨٤: صدر في عام ١٩٩٩ ، الذي بموجبه شكلت لجنة الانموفيل التي كانت تحصل على نسبة ٨ ،٠ % من عائدات النفط العراقي حسب برنامج النفط مقابل الغذاء، والذي وقع عليه العراق عام ١٩٩٦ كموارد مالية إلى اللجنة من أجل تعيين موظفيها بعقود تابعة للأمم المتحدة.

ونلاحظ أن قرارات مجلس الأمن تخضع لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن التدخل العسكري في العراق كان قد أضفى عليه صبغه قانونية من خلال مجلس الأمن، وتمكنت الولايات المتحدة عبر حرب الخليج عام ١٩٩١ وما تلاها، من خلق أجواء مناسبة لها للشروع في عملية السلام في المنطقة، وتمكنت من ترتيب الأوضاع، وفق مصالحها الحيوية[٣]، على الرغم من أنّ فرق التفتيش الدولية مارست مهامها في العراق بحرية كاملة، ولفترة زمنية طويلة، فكانت تقاريرها الختامية تشير باستمرار إلى قضايا عالقة بفعل ما أسمته بعدم التعاون الكامل من جانب النظام العراقي، وظلت القضية عالقة إلى عام ٢٠٠٣[٤].

---

(١) سعد الشبلي، مرجع سابق، ص ص ٤٧، ٤٨.

(٢) عماد جاد، "الأزمة العراقية والتحرك داخل مجلس الأمن "، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٣٢)، ١٩٩٨، ص ٢٥١.

(٣) ناصر المعايطة، مرجع سابق، ص ص ٨٨ ــ ٨٩.

(٤) عماد جاد، مرجع سابق، ٢٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن السياسة الأمريكية في ظل إضعاف العراق قبل احتلاله، اتصفت باعتقادنا بعدة ميزات هي:

١. كلما زاد العراق ضعفاً، زادت القبضة الأمريكية على دول الخليج العربي.

٢. إن الهيمنة الأمريكية تطلبت حليفاً استراتيجيّاً لها في المنطقة، فأظهرت العداء لإيران وأخفت المساعدات الإيرانية لأمريكا، التي أسهمت في احتلال العراق.

٣. أدت بالمنطقة العربية المشرقية إلى التوجس خيفة من السياسة الأمريكية؛ الأمر الذي جعل سياساتها تدور حول السياسة الأمريكية أينما توجه مسارها.

٤. أدت السياسة الأمريكية إلى دفع دول الخليج إلى الإقبال على التسلح الذي مصدره أمريكا، وهذا ما يرضي الشركات الأمريكية الصانعة للسلاح، وبالتالي وقفت هذه الشركات وراء ساسة أمريكا في كل تصرف عسكري لهم.

إن المشرق العربي كان خلال هذه المرحلة يندرج شيئًا فشيئًا تحت المظلة الأمريكية التي لن تسمح بصوت عربي يتعالى فوق صوتها، كما أنها وقفت في الصف الأمريكي، وكان العراق قد أصبح في الصف المعادي، في الوقت الذي وقف فيه سدّاً منيعاً أمام إيران، يوم أن قامت ثورتها وإعلانها أنها تعمل على تصدير الثورة بكل جوانبها، خاصة أن هذا التوجه يلاقي صدى في كل دول الخليج العربي لوجود أعداد كبيرة من الشيعة الذين باركوا الثورة وتعالت أصواتهم فوق صوت البلاد التي يعيشون فيها، على اعتبار أن نجاح الثورة يدعم موافقتهم في بلادهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الواقع اللبناني في المسيرة التاريخية للسياسة الأمريكية

إن أهمية لبنان في السياسة الخارجية الأمريكية غنية عن البيان، فهي دولة ذات انتماء عربي بتوجه غربي، والنخبة المسيحية السياسية التي تتولى قيادة لبنان في رأس الهرم تتناغم هي الأخرى مع التوجهات الغربية، وترى في الغرب رديفاً للطائفة المسيحية، إضافة إلى أن حدودها الجنوبية تشارك الحدود الفلسطينية التي حطت الصهيونية رحالها في فلسطين واحتلالها وأقامت بها دولة الكيان الصهيوني؛ الأمر الذي أخذ يورق هذا الكيان الجديد على اعتبار أن أعداداً من المهجرين الفلسطينيين يعيشون على أرض لبنان، وأهدافهم تتمثّل بهدف واحد ألا وهو العودة إلى فلسطين. ولمّا كان الكيان الصهيوني حليفًا للولايات المتحدة وهذا الحليف لا بد له من مراعاة أهداف الكيان الصهيوني؛ الأمر الذي جعل من أي تحرك أمريكي تجاه لبنان أمراً حساسّاً ودقيقاً.

إن سلبيات الوطن اللبناني -بجميع صورها- كثيرة ومتعددة، في مقدمتها الانقسام الشديد بين الطوائف اللبنانية، وانعدام الثقة بين الأطراف التي تشارك في دفة القيادة السياسية اللبنانية، وارتباط كثير من الطوائف بأجندة خارجية، وامتداد سياسات دول الجوار وسياسات دول إقليمية إلى الساحة اللبنانية، ومما لا شك فيه أن هذه السلبيات التي تحل في لبنان، هي بالمقابل أرصدة لأية سياسة أمريكية تجاه لبنان، سواء جاءت هذه السياسة تجسيداً لمنطق القوة في أبشع صوره، أو لمنطق المساومة في أزهى حالاته، وهذا نتاج الضعف الناتج من الواقع اللبناني الممزق.

إن الواقع اللبناني تكمن التحديات بين ثناياه، فقد جرّبت الولايات المتحدة النزول بالمارينز على الشواطئ اللبنانية، وقد كانت تجربتها صعبة نظراً لما حل بقواتها، وأتت مساندة الولايات المتحدة لمواقف دولة الكيان الصهيوني لتجعل منها دولة في مصاف دول الأعداء، وبالتالي؛ فإن مصالحها قد تهدد في أية لحظة وأي وقت من الأوقات.

لقد خصصنا هذا المبحث للتعرف إلى الواقع اللبناني من حيث الجغرافيا والديمغرافيا والهوية، بالإضافة إلى المسيرة التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان، وذلك تمهيداً لصلب الدراسة التي نحن بصددها، من خلال مطلبين رئيسين هما:

المطلب الأوّل: لبنان الواقع والهوية.

المطلب الثاني: لبنان في السياسة الخارجية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأوّل: لبنان الواقع والهوية

إنّ الواقع اللبناني واقع يعجُّ بالسلبيات، حتى أن هذا القطر لم ينعم بالاستقرار طيلة القرن الماضي حتى الحاضر، ففي الوقت الذي أعلن فيه استقلال لبنان، دخل لبنان في أزمات كثيرة وسببها الواقع الديمقراطي الذي صبغه بصبغة الطائفية، وكذلك واقعه الجغرافي جعل من هذا البلد تابعا سياسيّاً لسوريا، لكونها تحيط به من الجهة الشرقية والجهة الشمالية، ومما زاد الأمر سوء احتلال فلسطين، وإن الواقع اللبناني بجغرافيته وسكانه، هما من العوامل المؤثرة على سياسة البلد الداخلية والخارجية معاً، وإن العامل السكاني –الديمغرافي- من بين أهم المتغيرات المؤثرة في السلوك السياسي للدولة، وهذا التأثير ينجم عن العلاقة القائمة ما بين هذا العامل وبقية العوامل الأخرى كالسياسة والاقتصاد وغيرها، وأمّا أهمية تأثير العامل السكاني فيحدده الكمّ والنوع، وهذا يعني أن التأثيرات السياسية ترتبط -في حالة لبنان- بانسجام السكان وتوحدهم من حيث التوجهات والولاء، إلا أن الطائفية وعدم التجانس المذهبي جعل من العامل السكاني ينزع إلى الضعف في بقية الدولة[1]، أمّا العامل الجغرافي فهو ينزع دائما ليشكل عاملاً من عوامل القومية للدولة، وبالتالي فقد يكون معزّزاً لقوة الدولة أو عامل ضعف يلقي بظله على عاتق صانع القرار السياسي. فالموقع الجغرافي للدولة يعتبر محددًا لسياستها الخارجية [2]، وأمّا عن الهوية اللبنانية؛ فقد كثر الحديث عنها، إلا أنّها في الحقيقة والواقع تنبئ عن الوجه العربي للبنان من حيث الموقع الجغرافي، وكذلك من حيث السكان خلافًا لما روج عن لبنان أنه غربي لا ينتمي إلى محيطه. وفي هذا المطلب سنتناول لبنان في الفقرتين الآتيتين:

أولا: الواقع اللبناني: الجغرافيا والديمغرافيا والنظام.

ثانيًا: الهوية العربية للدولة اللبنانية.

---

(١) هاني إلياس الحديثي، عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٢.

(٢) صباح محمود محمد ورفقائه، الجغرافيا السياسية، منشورات وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٩١،ص ص ٩،-١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الواقع اللبناني: الجغرافيا والديمغرافيا والنظام:

إنّ الواقع اللبناني يتحدد بثلاثة أمور ذات أهمية، الأوّل الموقع الجغرافي وما يمليه من سياسات خارجية على صانع القرار اللبناني، والثاني السكان وما يمليه من سياسات داخلية وخارجية على صانع القرار نفسه، والنظام السياسي الذي يعد هو الآخر بمنزلة مؤثر من مؤثرات البيئة الداخلية على النظام، وسنتناول بإيجاز هذه الأمور الثلاثة بالفقرات الفرعية الآتية:

١- جغرافية لبنان: يقع لبنان في الطرف الغربي من قارة آسيا، وبالطرف نفسه بالنسبة للمشرق العربي على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط في وسط العالم القديم، - أوروبا وآسيا وإفريقيا – وموقعه في قلب العالم العربي، جعل فيه ملتقى الطرق البحرية والجوية والبرية، حيث يعد بمنزلة حلقه وصل بين مختلف دول البحر المتوسط، مما أكسبه أهمية بالغة، وأكسب أهله مستوى ذهنيًا وثقافيًا خاصًا، شكلوا بسببه حضارة ذات عراقة بالتاريخ، وثراءً كبيراً بسبب موقعه التجاري، وقدرة على التمازج مع مختلف سكان الأرض، تحيط بهذا القطر، سوريا من الشمال والشرق، وفلسطين المحتلة من الجنوب والبحر المتوسط من الغرب، وتعد حدوده الجنوبية الأسوأ بين الحدود، حيث الكيان الصهيوني الغاصب المتربص بهذا القطر [١] ، وأمّا مساحة لبنان فتبلغ (١٠،٤٠٠)كم٢، وهي أصغر دولة عربية بعد البحرين [٢]، ومناخ هذا القطر هو مناخ البحر الأبيض المتوسط مع زيادة الأمطار لكونه بلد ساحليّ، وهذا ما جعل هذا البلد من البلاد الزراعية وفق تصنيف منظمة الفاو العالمية، إذ يعتمد ٤٥% من سكانه على الزراعة[٣]، وأما سطح لبنان، فيتميز من الساحل الممتد على طول الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ثم تليه مرتفعات جبال لبنان الغربية، ثم إقليم البقاع، ثم جبال لبنان الشرقية [٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٦٥- ١٦٤.

(٢) عبد الرؤوف فضل الله، جغرافية لبنان، دراسة إقليمية شاملة، مكتب اكريوية إخوان، بيروت، ١٩٧٦، ص ص ٩-١٠.

(٣) راضي عبد الهادي ورفقاه، الوطن العربي، وزارة التربية، عمان، ١٩٧٠، ص ٩٨.

(٤) فليب رفلة واحمد سامي مصطفى، جغرافية الوطن العربي، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد استعراضنا لطبيعة الموقع الجغرافي اللبناني، سنجد أنّ هناك جملة من المؤثرات الجغرافية، تؤثر في صانع القرار اللبناني وهي:

١- موقع لبنان المقفل سياسياً، جعله بعد احتلال فلسطين تابعاً لسياسة سوريا التي تحيط به من جهة الشرق والشمال.
٢- جوار لبنان للكيان الصهيوني القابع بفلسطين، جعل من صانع القرار في حالة حذر، لما يجري في الحدود الجنوبية، خصوصاً نتيجة مطامع الكيان الصهيوني الغربي بالأرض العربية.
٣- عدم تمتع لبنان بالعمق الجغرافي، جعله يعتمد على سوريا باعتبارها عمقه الجغرافي.

٢- سكان لبنان: أكدت الدراسات الديمغرافية، أن الواقع السكاني اللبناني يخضع من ناحية الكم والنوع إلى الظاهرة التقديرات، ويرجع ذلك إلى عوامل جغرافية واجتماعية ودينية، لذا فأي تقدير لا يعكس العدد الصحيح لسكّان لبنان؛ لأن كل طائفة تحاول جاهدة تضخيم عددها من أجل الحصول على مكتسبات سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، فتشير التقديرات إلى أن عدد سكان لبنان وفق تقدير ١٩٩٠ يبلغ (٢،٩٦٥،٠٠٠) نسمة، ولمّا كانت نسبة النحو السكاني تسجل زيادة (٢،٦٤) % ؛ فإن عدد سكان لبنان لعام ٢٠١٣ يبلغ (٦،٨٦٠،٠٠٠) مليون نسمة، في حين ازداد عدد سكان هذا القطر بسبب الهجرات القسرية التي شهدها بعد الأزمة السورية.

إن المجتمع اللبناني مجتمع شبابي، حيث تشكل نسبة كبار السن إلى الصغار ١٣،٣٢١ % ، وإن هرمه السكاني يتكون من قاعدة كبيرة من الصغار، في حين أن قمة الهرم من الشيوخ لا تتجاوز (٣%) [١].

إن التركيب العلمي لشعب لبنان، يعد من الناحية العلمية تركيباً مضاهياً للبلاد الراقية علميا في العالم، وإن قوه العمل تتوزع بين قطاعات رئيسة ثلاثة هي: التجارة والزراعة والحرف، وتبرز الزراعة في مقدمة القطاعات، يتلوها قطاع التجارة.

أما التركيبة السكانية في لبنان من حيث التنوع العرقي والمذهبي والشرائح الاجتماعية، فنجد أرضه يعيش فوقها أرمن، وشركس، وأتراك، وهؤلاء يشكلون نسبة ضئيلة من مجموع السكان، وأمّا مذهبيًّا، فيوجد في لبنان أربع عشرة طائفة دينية. لكل منها رئيس، وتشكّل كلّ

---

(١) الامانة العامة، الاحصاء السكاني للعالم العربي، الجامعه العربية، تونس ،٢٠١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طائفة كيانًا متماسكًا في مناطق عيشها، وتتمتع بشبه استقلالية في إدارة شؤونها [١] وهذه الطوائف تتوزع بين طوائف: إسلامية، ومسيحية، وأقلية يهودية لا تتجاوز (١%)، وفي معرض الشرائح الاجتماعية نشير إلى أعداد من المهجرين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى لبنان على إثر الهجرات من فلسطين، ومن الصعب معرفة أعدادهم الصحيحة، وهذا قاد الكيان الصهيوني لدخول لبنان وقتل الكثير من الفلسطينيين هناك [٢]، إن التركيبة السكانية انعكست سلبًا على صانع القرار اللبناني تتمثل بما يأتي:

١- التنافر الطائفي والمذهبي بين السكان.
٢- امتداد الوجود الطائفي والمذهبي إلى خارج لبنان، حيث الدول المجاورة.
٣- وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين أدى إلى كثير من المصاعب لصانع القرار اللبناني.

٣- النظام السياسي اللبناني: يتبع لبنان الأنظمة الجمهورية في العالم، وله سمات مزدوجة بين البرلمانية والرئاسية، وقد غلبت السمات الرئاسية على البرلمانية حتى عام ١٩٨٩، في حين أن مؤتمر الطائف غيّر نوع اللعبة السياسية، فأصبح له نظام دستوري تماشيا مع الوحدة الوطنية، يعتمد بشكل أكثر على مجلس النواب ورئيس الوزراء، مع إبقاء صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، وتمارس المؤسسات السياسية مسؤولياتها من خلال سلطات ثلاث هي: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأبرز الأحزاب والتيارات السياسية الفاعلة على أرض لبنان هي: حزب الكتائب، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الله الشيعي، وحزب الوطنيين الأحرار. وأهم الارتباطات الدولية التي يرتبط بها لبنان هي: عضويته بالجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة دول عدم الانحياز، والأمم المتحدة، كما أنه على علاقة وثيقة بسوريا [٣]. ويعتبر النظام السياسي اللبناني غير مستقر، يخبئ في داخله عدة مفاجآت تعكسها طبيعته الديمغرافية من جهة، والأوضاع والمستجدات الدولية من جهة أخرى، وهذه تعود للأسباب الآتية:

---

(١) حمدي الطاهر، سياسة الحكم في لبنان، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٨٣.

(٢) حلمي الأسمر، مجزره الحضارة، دار العددي، عمان، ١٩٨٣، ص ص ٦٧- ٢٥٦.

(٣) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرارن)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص ص ١٧٩٩ – ١٨٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الطائفية، إذ تنزع الطائفية إلى تفتيت الوحدة الوطنية، وبالتالي إلى تفتيت الوطن اللبناني وتقطيع أوصاله.

ب- الوجود المسلح الفلسطيني على أرض لبنان وتعدد المليشيات التابعة للطوائف من غير الفلسطينيين.

ج- تعدد الأحزاب المتناحرة على أرض لبنان.

إن هذا النظام قد اتبع عدة سبل لصيانة استقلاله وتقليل الآثار السلبية التي تتركها الأوضاع الداخلية اللبنانية، وهذه السبل هي:

١- الابتعاد عن الحساسيات الدينية والطائفية لبقاء لبنان في حالة توافق ما بين الطوائف على اختلافها.

٢- عدم الانفراد بتوقيع معاهدة صلح مع الكيان الصهيوني، لكي لا تثير مشاعر الفلسطينيين، وبالتالي تؤرق لبنان وتذهب باستقراره نتيجة الأعداد الفلسطينية على أرضه.

٣- الاقتراب من سوريا والتوجه عربيّاً لحل المشكلات اللبنانية.

إن الواقع الجغرافي والديمغرافي وواقع النظام السياسي في مجملها، شكلت عوائق سياسية وتحديات صعبة لصانع القرار السياسي اللبناني، كما شكلت عوامل خصبة لتدخل الآخر في السياسة اللبنانية، ولمّا كانت الولايات المتحدة وحليفها الكيان الصهيوني تشكل قوة لها مطامعها بالعالم العربي بعامة، فهي لا تتوانى عن التدخل في الشأن اللبناني لتعمل على صياغته على النحو الذي يحقق أهداف الولايات المتحدة وحليفتها معاً.

ثانيًا: الهوية العربية للدولة اللبنانية:

إن عروبة لبنان التي كثر اللغط السياسي حولها بسبب ما قيل عن العلاقة بين القومية العربية والقومية اللبنانية، ولمدة طويلة من القرن العشرين، تعدُّ عاملا بارزًا في تحديد مسار الأحداث التي شهدتها الأراضي اللبنانية، فقبل الحرب العالمية الأولى، كانت هناك إشارات تنبئ بوجود صراع بين الطرفين، فالساحة الأساسية للقومية اللبنانية كانت في المناطق ذات الأكثرية المارونية وتقع في جبل لبنان، في حين كان المهد الأساسي للقومية العربية في المناطق التابعة لولايات سوريا وبيروت وحلب سابقا. مع سقوط الحكم العثماني وإعلان حكومة فيصل العربية في دمشق سنة ١٩١٨، بدأت الخلافات تظهر بين الطرفين، وبعد نشوء الدولة اللبنانية أصبحت الخلافات أكثر حدة، ومنذ إن تكونت الدولة اللبنانية عام ١٩٢٦ عملت الحكومة الفرنسية على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعزيز دور المسيحيين في السلطة، وركزت الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية الماروني ليسهل عليها حكم لبنان، لكي تعمل على تعزيز انتماء المسيحيين اللبنانيين للغرب، بالرغم من وجوده في قلب العالم العربي [١].

لقد خلق الاستعمار مشكلة لدى الكثيرين، كان مضمونها الانتماء اللبناني للعروبة أو للغرب، على اعتبار أن الاستعمار صنع لدى أولئك المتطلّعين وجهاً ذا طابع غربي.

إن الخلاف على عروبة لبنان، لم يكن يوماً على الجوهر أو على المفهوم، بقدر ما كان خلافاً على اللفظة، مع ما تستثيره من حساسيات لدى البعض، فالالتزام بالعروبة لا يعني لدى دعاته العمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية يذوب فيها الكيان اللبناني، كما لا يعني التحفظ لدى المتحفظين على العروبة مناصبة العرب العداء، وبين هؤلاء كثيرون يعملون في البلاد العربية أو يملكون مصالح مادية واسعة فيها، فمنذ التقاء اللبنانيين على الميثاق عام ١٩٤٣ارتضى المسيحيون بانتماء لبنان العربي، وارتضى المسلمون بالتخلي عن مطلب الوحدة مع الأقطار العربية [٢]،

إن مفهوم العروبة بالنسبة إلى لبنان، لم يكن يوماً موضوع بحث في العمق بين اللبنانيين، بل اقتصر -في معظم الأوقات- على الاختباء وراء الألفاظ، فبدلا من القول: إن لبنان بلد عربي وتحديد هويته عربية؛ فإن الاهتمام كان ينحصر على إيجاد مخارج لفظية، فأحيانا يكون انتماؤه عربيا أو انه ذو وجه عربي، وأحيانا أخرى ينحصر عروبته في عضويته داخل جامعة الدول العربية. ولو جرى البحث داخل الهوية اللبنانية؛ لوجدنا أن العروبة هذه موضوع توحيد أكثر من كونه تفريق، وبهذا؛ فإن مفهوم العروبة بالنسبة إلى لبنان ينطوي سياسياً على المعاني الآتية [٣]:

- لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وهو عضو فاعل فيه.
- يتمتع لبنان بكل ما يكسبه انتسابه إلى جامعة الدول العربية من حقوق وواجبات.

---

(١) وجية كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص ٣٣.

(٢) محمد عوض الهزايمة، الآيديولوجيا والسياسة لبعض الأقطار العربية، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(٣) سليم الحص، مدخل إلى القضية اللبنانية، المستقبل العربي، العدد (٢٤)، ١٩٨١، ص ص ١٨-١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يلتزم لبنان بقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين.

إن للبنان دوراً عربياً نابعاً من إيمانه برسالته الحضارية والثقافية داخل الوطن العربي، ووعيه الكامل ومسؤولية في المحافظة على التضامن العربي، وتعزيز أسبابه من تقديره للمصالح الاقتصادية العميقة التي تربط بينة وبين سائر البلدان العربية، علماً بأن لبنان هو البلد الذي تطور اقتصاده ويعتبر مكملاً للاقتصاد العربي ومتكاملاً معه ومرتبطاً به.

إن انتماء لبنان العربي يحتم نبذ كل تعامل وكل تعاون مع أعداء لبنان والعرب وبالتحديد إسرائيل والصهيونية.

إن ما يعزز عروبة لبنان- بالإضافة إلى ما سبق- هو أن لبنان عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي رغم نظام الحكم برئاسة مسيحية، وإن هذا كله يقطع الطريق على كل متشكك في عروبة لبنان وانتماء هذا القطر إلى المشرق العربي؛ الأمر الذي يعكس انطباعاً عن هذا البلد بأنه دولة عربية بكل معاني الكلمة، وإن اختلفت المعاني عند البعض.

من خلال ما قدمناه في هذا الفصل؛ فإننا نرى أن الولايات المتحدة أخذت تلعب دوراً استعمارياً مميزاً في الوطن العربي بعامة، والمشرق العربي بخاصة، كون السياسيات الاستعمارية بدت لنا أن هناك شبه اتفاق على أن المشرق العربي للولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا، والمغرب العربي للقوى الاستعمارية الأوروبية لفرنسا وايطاليا، وهذا يعني أن هناك نوعاً من المخاصصة الغربية في تقزيم الوطن العربي، وكما نرى أن أية تداعيات سياسية أمريكية في أية بقعة في المشرق العربي تتأثر به بقية البقاع العربية، وأن السياسة الأمريكية في هذا التوجه تأخذ أسلوب الخطوات، فعند تنفيذ أحداها تتبعها بأخرى، فالدولة العربية التي تعتبر نفسها في مأمن من مكر السياسة الأمريكية، لا تلبث إلا أن يأتيها الدور عاجلاً أم آجلاً، أما بالنسبة للواقع اللبناني من حيث الجغرافيا والديمغرافيا والنظام، فهو بلد يقع في الوطن العربي، ولغة سكانه هي اللغة العربية، ونظامه متصل بالأنظمة العربية القائمة على طول الوطن العربي وعرضه، أما الهوية اللبنانية فهي هوية عربية بامتياز، رغم اللغط الذي يجعل من لبنان بلداً ذا توجه غربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: لبنان في السياسة الخارجية الأمريكية

لم يكن للبناء أي اهتمام أمريكي خلال القرن التاسع عشر، والنصف الأوّل من القرن العشرين، أي الفترة التي اعتمدت فيها الولايات المتحدة على سياسة العزلة كعنوان لسياستها الخارجية، على اعتبار أن الولايات المتحدة تقع في الجزء الغربي من العالم ، إلا إن العلاقة الأمريكية مع لبنان كانت مقتصرة على أعمال المراسلين الذين يقومون بالمهمات الرسمية التي تتطلبها الولايات المتحدة، وكانت -إلى حد كبير- مهمات محدودة.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة على الدول الاستعمارية الصديقة لها حينذاك لحماية أية مصالح اقتصادية أمريكية في منطقه الشرق الأوسط، وتحديداً في المنطقة العربية، من ضمنها لبنان، وبعد التدخل المباشر للولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، خصوصًا بعد إطلاق الرئيس الأمريكي ويلسن لمبادئه الأربعة عشر، حيث أصبحت هذه المبادئ الحمى الذي احتمت به الدول الصغيرة، بما فيها لبنان والفئات المكونة للشعب اللبناني، لتدعيم مطالبتها بالاستقلال وحقها في تقرير المصير من السلطة العثمانية التي كانت تبسط جناحيها على لبنان، أو من المستعمر الأوروبي الذي امتدت يده الاستعمارية إلى المنطقة. وفي هذا المقام نذكر فرنسا التي بسطت يدها في لبنان وأخذت تصوغ شعبة ونظامه السياسي وفق مشيئتها، فقد كان لقرار الولايات المتحدة العودة إلى سياسة العزلة اثر انتهاء الحرب الكونية الأولى، أثره على الإبقاء على الحالة التي سبق أن تمتعت بها كحامية للشعوب الضعيفة، إلا أنها عادت للخروج من عزلتها الثانية مع دخولها الحرب العالمية الثانية وسباق الدولتين العظيمتين على مناطق النفوذ، فكان محط أنظار الولايات المتحدة الاستحواذ على منطقه الشرق الأوسط، وفي هذا لا تنفي أن هناك سياسة أمريكية تجاه لبنان في فتره ما بعد الحرب الكونية الثانية، وهذه السياسة تحددها مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وفي مقدمتها حفظ أمن وبقاء دولة الكيان الصهيوني القائمة في فلسطين، ولن ندخل في تفاصيل هذه السياسة، بل سنكتفي بعرض مختصر لأهم الأحداث وأثرها ضمن سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة بشكل عام.

أولا: لبنان للفترة الواقعة ما بين (١٩٥٠ – ١٩٨٢).

ثانيًا: لبنان للفترة الواقعة ما بين (١٩٨٣ – ٢٠٠١).

أولا: لبنان ما بين (١٩٥٠ – ١٩٨٢): إن ما نذهب إليه في هذه الفقرة، هو بيان ما كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليه السياسة الخارجية الأمريكية بعد عودتها إلى الانفتاح والخروج من العزلة التي فرضتها على نفسها خلال الفترات الزمنية السابقة على دخولها الحرب الكونية الثانية، فبالنسبة للسياسة الخارجية تجاه لبنان؛ فقد تميزت بكونها علاقات جيدة بالمجمل ما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٠، فعلى الرغم من المشاكل الداخلية التي عاناها لبنان خلال هذه الفترة، إلا انه كان مركزاً ثقافيا وماليا استقطب رؤوس الأموال الغربية والخليجية على السواء، كما اعتبرته الولايات المتحدة عبر صيغته التوافقية واستقراره النسبي واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط إلى جانب دولة الكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين، وهمزة وصل بين الشرق والغرب، ومركزا لتفاعل الحضارات، وقد شهدت هذه الفترة توجهًا لبنانيًا غربيًا قاده رئيس الجمهورية آنذاك "كميل شمعون "؛ الأمر الذي لاقى ترحيبًا من قبل الولايات المتحدة والتي كانت ما تخشاه أن يدور لبنان في الفلك السوفياتي، فضمنت الولايات المتحدة سياستها الحفاظ على أمن لبنان واستقلاله وديمغرافيته، واعتبارها مصلحة قومية أمريكية، والسبب في ذلك خشية الولايات المتحدة من سقوط لبنان أمام المد الناصري الذي سيكون ربحاً وفيرا للسوفيات، كما سيشكل سقوطه تهديدا لأمن دولة الكيان الصهيوني في فلسطين واستقرارها؛ الأمر الذي دفع بالإدارة الأمريكية إلى إرسال قوات المارينز إلى الشواطئ اللبنانية عام ١٩٥٨ [١].

إن الولايات المتحدة أخذت باستعراض القوة لدعم النظام اللبناني الحليف، إلا إن هذا الاستعراض المتمثل بإرسال قوات المارينز لم يسهم لا في تكريس موقع الولايات المتحدة كحليف في لبنان، ولا في تعزيز أهمية لبنان وموقعه في السياسة الخارجية الأمريكية.

إن الأحداث التي شهدتها الأرض اللبنانية خلال فترة الستينات من القرن الماضي، كانت محل اهتمام الولايات المتحدة للبنان من اهتمام إيجابي إلى اهتمام سلبي، فبغض النظر عن الكلام الدبلوماسي الأمريكي الداعم لاستقلال لبنان واستقراره ووحدة أراضيه، أصبح بلدا هامشيا يمكن المساومة به أو عليه في خدمة الأهداف الأمريكية الأساسية، أي حماية النفط ودولة الكيان

---

(١) مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان ٢٠٠١ – ٢٠٠٧:تصادم الأهداف، مجلة الدفاع الوطني، العدد الثاني، ٢٠٠٧، ص ٣-٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصهيوني في فلسطين [١]، وبعد حرب عام ١٩٦٧م، تم تهجير أعداد كبيرة من فلسطين إلى لبنان في لإبعاد المسلحين الفلسطينيين عن أرضهم، لكون هؤلاء ولدوا حالة من الاستقطاب الطائفي الديني، فتحولت بعدها الساحة اللبنانية إلى ساحة معارك، مما حدا بواشنطن عام ١٩٧٠ إيفاد السفير الأمريكي "دين براون " في مهمة خاصة ومعلنة تتجلى في رغبة واشنطن بإنهاء القتال بين الفصائل المسلحة من كل الطوائف بأقل تكلفة، فكانت الخطوط العامة للسياسة الأمريكية يوم ذاك تتمحور حول تطويق الأحداث التي تعصف بلبنان للمحافظة على الحد الأدنى لسلطة الدولة ولعمل مؤسساتها، وخصوصا مؤسسة الجيش [٢].

إن فشل الولايات المتحدة في مهمة السفير "دين براون " مهد لحالة من الفتور في العلاقات اللبنانية – الأمريكية، وأصبح الموقف الأمريكي ما بين ١٩٧٥- ١٩٧٨ تجاه ما يدور من أحداث في لبنان موقفا ضبابيا، وخصوصاً بعد اغتيال السفيرة الأمريكية "فرنسيس ميلوي "بعد وصولها بوقت قصير إلى بيروت بعد السفير "غودي "[٣]؛ الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تخفف من طاقه سفارتها والاكتفاء بالتمثيل الدبلوماسي المحدود، إلا أن الولايات المتحدة أيدت الوثيقة الدستورية اللبنانية الصادرة في شباط عام ١٩٧٦، التي نصت على مبدأ استعادة الدولة سلطتها.

وأما موقف السياسة الخارجية للولايات المتحدة من التطورات اللبنانية ما بين عام ١٩٧٧ – ١٩٨٣م، فكان له بعدا داخلياً يتعلق بالسياسة اللبنانية الداخلية، وخارجياً يتعلق بمسار النزاع العربي – الصهيوني، فالبعد الداخلي لم يشهَد التغيير الجذري على الموقف الأمريكي تجاه الأزمة لا بالشكل ولا بالمضمون، حيث فسرت الحالة اللبنانية لدى الإدارة الأمريكية أنها حالة مستعصية في غياب الحلول النزاع العربي الصهيوني.

إن ما يمكن وصفه للسياسة الأمريكية تجاه لبنان، أنها اتجهت إلى تجميد الوضع اللبناني بالوسائل المتاحة، فأخذت بمحاولة الترقيع السياسي المرحلي كما دعت الحاجة، لتفادي نشوب أزمات جديدة كحرب بين سوريا ودولة الكيان الصهيوني، أو اشتباكات واسعة بين الكفاح

---

(١) رائد شهاب محمد، "اثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي العراقي " (رسالة ماجستير غير منشوره)، جامعة بغداد، كليه العلوم السياسية،بغدادن ٢٠٠٥، ص ٣.

(2) http://ar.wikipedia.org/wiki/.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط، اغتيال ٦سفراء أمريكيين خلال نصف قرن، الصادرة بتاريخ ١٣ / أيلول / ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسلح الفلسطيني الموجود في لبنان ودولة الكيان الصهيوني في فلسطين [١].

لقد ساندت الولايات المتحدة عام ١٩٨٣ دولة الكيان الصهيوني باجتياح قواته للبنان، وذلك بإعطاء شارون الضوء الأخضر للاجتياح، وهذا أدى بالسياسة الأمريكية إلى وضعها في موقف حرج، لكون الحرب أجبرت الولايات المتحدة إلى إعادة سياستها في المنطقة، وهذه الإعادة أدت إلى استقالة وزير الخارجية "الكسندر هيج " ومجيء الوزير "شولتز " بدلاً منه، على اعتباره قد أعطى ذلك الضوء لشارون الذي سبب إلى ذلك الموقف الحرج للولايات المتحدة الأمريكية [٢]، فسعت الولايات المتحدة إلى وقف الحرب وتقديم مقترحات طموحة لحل النزاع العربي الصهيوني، وأعلنت ذلك كمبادرة سميت بـ "مبادرة الرئيس ريغان " في أول أيلول عام ١٩٨١، إلا أن دولة الكيان الصهيوني رفضتها بعد ساعات من إعلانها، وكانت هذه نقطه تحول في السياسة الأمريكية تجاه لبنان بخاصة والشرق العربي بعامة.

ثانيًا: لبنان في الفترة الواقعة ما بين (١٩٨٣- ٢٠٠١):

إن السياسة الأمريكية في لبنان أخذت منحى لم يرق لكثير من اللبنانيين، فتلك السياسة ترجمت في تفجير السفارة الأمريكية في بيروت في ١٨ نيسان عام ١٩٨٣، وأدى الانفجار إلى قتل (١٧) شخصا أمريكيا بينهم أبرز جنرالات أمريكا، وأبرز الخبراء في شؤون الشرق الأوسط، حيث يعتبر من أبرز حالات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[٣]، هذا ما دفع بشولتز وزير الخارجية إلى زيارة للبنان في العام نفسه بهدف تسريع المفاوضات اللبنانية – الصهيونية، إلا إن شولتز لم يفلح في مهمته، مما انعكس على السياسة الخارجية الأمريكية بالسلبية، فقد بدا واضحا أن واشنطن لم تعد تملك سوى بعض الأوراق السياسية بعد أن استنفدت طاقاتها السياسية، وأصبحت عندئذ في موقع دفاعي ضعيف يصعب الدفاع عنه، أو حتى تبرير موقفها تجاه الرأي العام الأمريكي.

لقد شهد عام ١٩٨٧ جولات سياسية قامت بها رموز الإدارة الأمريكية استهدفت لبنان،

---

(1) http://www.naba.ps/arabic/?Action=Details&ID=21779.

(2)http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=85097

(٣) صحيفة النهار اللبنانية، انفجار في السفارة الأمريكية في بيروت، الصادرة بتاريخ ١٩/ نيسان / ١٩٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبرزها إيفاد السفيرة الأمريكية "ابريل غلاسبي " إلى لبنان، وكان عنوان وفادتها الإصلاح كما تفهمه واشنطن، وذلك لمساعدة لبنان باختيار رئيس للبلاد يكون مقبولاً لكل الأطراف اللبنانية لكنها فشلت في ذلك؛ الأمر الذي دعا الإدارة الأمريكية إلى إيفاد شخصية سياسية ثانية تمثلت بمساعد وزير الخارجية الأمريكية "ريتشارد ميرفي "في آب عام ١٩٨٨، وكان الهدف من مهمته، تأمين انتخاب رئيس لجمهورية لبنان، يكون قادراً على إدارة الأزمات التي يمر بها لبنان في الداخل، وإدارة الأزمات بين لبنان ودولة الكيان الصهيوني في فلسطين، وبين لبنان وسوريا، وقد واجهت مهمة (مورفي) عدة تحديات تمثلت بما يأتي [١]:

١- محاولة دمشق لتقوية نفوذها في لبنان.
٢- مصالح أهل الحرب المتضاربة والتي ترنو إلى إبقاء حالة الحرب.
٣- مصالح النخبة المتسلطة للفوز بالرئاسة.

وعلى الرغم من الجهد المضاعف الذي بذله مساعد وزير الخارجية الأمريكية؛ إلا أنه لم يفلح في مهمته، مما دفعه إلى التصريح بالقول: إن لبنان يقف على حافة الهاوية، وبشر اللبنانيين بالفوضى في حالة عدم انتخاب رئيس، ويمكن أن نخلص إلى أن الولايات المتحدة فشلت سياستها في لبنان في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٣ ــ ١٩٨٨، وهذا في واقع الأمر لا يتناسب مع دولة لها وزنها السياسي بين دول العالم.

وجدت الأطراف اللبنانية أن الحرب الأهلية التي أكلت الأخضر واليابس في لبنان ستبقى مستمرة، والمخرج منها هو الجلوس على مائدة التفاوض، فكان مؤتمر الطائف في ٣٠ أيلول عام ١٩٨٩ وصادق علية مجلس النواب اللبناني في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٩، وأنهى هذا الاتفاق الحرب الأهلية اللبنانية، وقد اجتاحت القوات السورية لبنان في تشرين الأوّل عام ١٩٩٠ وأجبرت القوات المتصارعة على وقف نزيف الدماء، ويعتبر هذا التاريخ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية.

لقد كان موقف الولايات المتحدة من اتفاق الطائف داعم لهذا الاتفاق؛ لأنها أرادت إن يدخل لبنان محادثات السلام مع الكيان الصهيوني إلى جانب العرب، ولضمان ذلك فقد اضطرت الولايات المتحدة الاعتراف بوجود سوريا في لبنان ونفوذها فيه، لإبقاء هدوء الوضع اللبناني

---

(1) http://ar.wikipedia.org/wiki

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدم تفجيره من جديد [١].

إن السياسة الأمريكية تجاه لبنان ما بعد اتفاق الطائف، فقد تمثلت بخطوطها العريضة بما يأتي(٢):

١- دعم لسيادة لبنان ووحدة أراضيه.
٢- اعتراض مبدأي على الانتهاكات في تنفيذ اتفاق الطائف بشقية الداخلي والخارجي، وإعادة تمركز الجيش السوري في لبنان في صيف عام ١٩٩٢.
٣- دعم لسياسة الإعمار في لبنان والتي تبناها رئيس الحكومة رفيق الحريري ورفع الحضر عن سفير الأمريكان إلى لبنان عام ١٩٩٨.
٤- تبني سياسة الاحتواء لأي تصعيد عسكري في الجنوب اللبناني بالوسائل السلمية والدبلوماسية.
٥- عدم إعطاء أهمية للمسار اللبناني – الصهيوني في مفاوضات السلام ومقاربة الملف اللبناني من المسار السوري.
٦- دعم موقف الحكومة الإسرائيلية المنادي بالانسحاب من الجنوب على أساس قرار مجلس الأمن (٤٢٥).
٧- الإبقاء على الأوضاع القائمة في لبنان بتوازناتها الداخلية والخارجية والتحرك فقط في حاله التصعيد العسكري لاحتواء النزاع العسكري في الجنوب.

لقد شهد عام ٢٠٠٠ انسحاباً إسرائيلياً من الجنوب اللبناني، وكان الانسحاب أحادي الجانب بضغط من المقاومة اللبنانية [٣].

إن هذه ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان بخطوطها العريضة، وسيتم عرض سياق المسيرة التاريخية لهذه السياسة فيما سيأتي من هذه الدراسة.

---

(١) هادي الشوبكي، قراءة تحليلية لنصوص اتفاق الطائف، مركز الرأي للدراسات، عمان، ٢٠٠٥.

(2) http://ar.wikipedia.org/wiki ،.

(٣) محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، دار المجد، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٦٥-١٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان

تخضع السياسة الخارجيّة الأمريكية لعدة قوى وعوامل سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وإعلاميّة متداخلة وأحيانًا متضاربة، إلا أنّ هذا التعدد والتضارب بين الأجهزة المختلفة، واختلاف توجهات القائمين عليها من حيث تحديد أهمية قوة كل منها وتعريف دورها وتحديد كيفيه تداخلها وتفاعلها مع القوى الأخرى أثناء عملية صنع القرارات السياسية، إلا أنه لا شك أن جميع هذه القوى تنزع إلى غاية واحدة، ألا وهي خدمة المصالح القومية للولايات المتحدة.

إن هذا يقودنا إلى القول: إن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة العربيّة هو اهتمام ينبع أصلا من رغبة أمريكية في حماية مصالحها القوميّة، لا رغبة في الحفاظ على استقلال الدول العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورعاية النهج الديمقراطي لدى أنظمتها السياسية، وإن بدا ذلك في سياق السلوك السياسي الأمريكي؛ فإن ما تضمره الولايات المتحدة غير البادي في ظاهر السلوك السياسي.

إنّ الولايات المتحدة تنظر إلى لبنان في سياق سياستها، فهي تنظر إليه بالعين التي تخدم مشروعاتها في المنطقة، وقد يكون لبنان الحلقة الأضعف من مجمل حلقات دول النظام الإقليمي العربي، بسبب تكوينه الديمغرافي، فما تذهب إليه الولايات المتحدة هو تنفيذ أول حلقات مشروعها الذي نادت به وأطلقت عليه مشروع "الشرق الأوسط "، في لبنان، وبالتالي فقد تكالبت السياسة الأمريكية على لبنان، وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس أثناء اقتتال دولة الكيان الصهيوني مع حزب الله في صيف عام ٢٠٠٧، إذ قالت [١]:(إن منطقه الشرق تشهد قيام شرق أوسط جديد)، ولهذا فإنها أرادت أن تزيد من ضعف النظام السياسي اللبناني بشكل أكثر مما هو عليه، فأخذت تطلق نيتها بتبني مشروع التدويل في لبنان وفتح الأبواب أمام الدول الأخرى لتفعل ما تفعله في النظام السياسي اللبناني، وتارة تطرح مشروع الفدرالية الذي يقضي بتمزيق الكيان اللبناني أرضًا وشعبًا، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثل في إضعاف الأنظمة السياسية العربية وصيرورتها إلى كنتونات لا تقوى على الحراك السياسي لفعل شيء لشعوبها، وفي هذا التوجه سنتناول الفصل في مطلبين رئيسين هما:

المبحث الأوّل: السياسة الخارجيّة الأمريكية والنظام السياسي اللبناني.

المبحث الثاني: السياسة الخارجيّة الأمريكية والديموغرافيا اللبنانية.

المبحث الأوّل: السياسة الخارجيّة الأمريكية والنظام السياسي اللبناني

من خلال نظرة السياسة الخارجيّة الأمريكية إلى النظام السياسي اللبناني، سيتبين أن أهل الفكر السياسي وصانعي القرار السياسي الخارجي الأمريكي، ينظرون لهذا النظام نظرة أخرى، وذلك من خلال نظره قائمة على أنه نظام سياسي واهن، وهذا الوهن يتأتى من الإثنيات المختلفة ما بين عرقية ودينية ومذهبية الموجودة فيه، وهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف في وجهات النظر السياسية التي يعجّ بها لبنان، وخصوصًا إذا كان الأمر يقترب من أي حدثٍ سياسي، أو أي أمر من الأمور التي يُعنى بها أي نظام سياسي في العالم.

إن السياسة الخارجيّة الأمريكية ترى بمشاريعها المستقبلية التي خططت لها وتريد تنفيذها في الشرق الأوسط، أنّها ملزمة بالبدء في الحلقة الأضعف؛ لأن هذه الحلقة إن استطاعت أن

---

(١) صحيفه الشرق الأوسط اللبنانية، القتال في الجنوب بين إسرائيل وحزب الله، الصادرة بتاريخ ٢٧ / تموز / ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسيطر وتهيمن عليها، لذلك فإنها ستسخرها للهيمنة على جاراتها، فهي مع نظرية سياسة الخطوة بخطوة لتستطيع أن تحقق كل أهدافها ومشاريعها، إضافة إلى ذلك أنها تتماشى مع النظرية السياسية القائمة على أساس نظرية "الدمينو " التي تقوم على تأثر الدولة الجارة بما يجري في الدولة المجاورة لها، وهكذا حتى يعم التأثير على كل مناطق دول النظام الإقليمي العربي لطالما نحن بصدد الحديث عن المشرق العربي.

إن لبنان وسط هذا الزخم السياسي الأمريكي في المشرق العربي، هو الهدف الأوّل ومنه سيبدأ الأمر لتنفيذ المشاريع الأمريكية التي خططوا لها، وسنتحدث عن لبنان في السياسة الخارجيّة الأمريكية وتحديداً بما يخص النظام السياسي اللبناني، وسنتناوله في مطلبين رئيسين هما:

المطلب الأوّل: التدويل والنظام السياسي اللبناني.

المطلب الثاني: الفدرالية والنظام السياسي اللبناني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأوّل: التدويل والنظام السياسي اللبناني

لقد أبرز القرن الماضي أهمية العلاقات الدولية بين الأمم، فضلاً عن القانون الدولي وما له من أهمية في تنظيم العلاقات الدولية، مما أعطى ذلك القرن أهمية إلى جانب العلاقات الدولية والقانون الدولي، شرعية الأمم المتحدة التي لا ينكر أحد أنها أصبحت اليوم أداة من أدوات السياسة الخارجيّة الأمريكية، ومما لا ينكره أحد أن القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة أصبحت اليوم سلطتها تتجاوز سلطة القوانين الوطنية، التي وضعت وفق قواعد وأسس تنبع من خصوصية الحكومات الوطنية وشعوب تلك الحكومات؛ الأمر الذي لم يعد الاستقلال الوطني الذي تهتم به الدول، وتصنع الاحتفالات ابتهاجًا به استقلالًا مطلقا، بل بات نسبيًّا وخاضعًا لتدخل خارجي مباشر وغير مباشر.

لقد أسهم الإعلام المسموع والمرئي إلى الحد من السيادة الوطنية، لكون هذه الوسائل الإعلامية تدخل كل بيت بلا استئذان فتخترق كل المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل الدول لبنائها وفق بيئتها الجغرافية والسياسية والاقتصادية... وغيرها.

إنّ لبنان واحد من دول العالم، خضع ويخضع لنفس المؤثرات، فتعدد الأزمات في لبنان وتتابعها أعطى الضوء الأخضر لأهل السياسة من الغرب لإطلاق صيحة التدويل التي بها تؤدي إلى تسليم أمر لبنان شعبًا وأرضًا إلى الخارج، وبهذا يصبح النظام اللبناني نظاما هشا وخصوصا إن نسيجة البنيوي ضعيف من جراء تعدد الطوائف وما تصبح به من أفكار سياسية منها منبعه من داخل لبنان والآخر مستورد من الخارج، الأمر الذي يجعل نظامه السياسي خيمة تتهاوى من أول نسمة هواء تهب علية، وإن الفدرالية والحالة هذه التي ترى بها أمريكا كمحطة سياسية ستنال من لبنان، أي جعل لبنان عدة كنتونات سياسية غير قادرة على البقاء إلا بالاعتماد على حليف غربي والولايات المتحدة هي المرشحة لذلك، ونحن في هذا المقام سنتناول التدويل في لبنان في فقرتين رئيستين هما:

أولا: مفهوم التدويل.

ثانيًا: الولايات المتحدة وتدويل لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: مفهوم التدويل: يعتبر التدويل من المصطلحات التي ارتبطت مع العلاقات الدولية بين الدول، وترجع فكرة التدويل في القانون الدولي إلى مؤتمر فينيا عام ١٨١٥، وقد استخدمته الدول الكبرى للحيلولة دون وقوع نزاعات وصراعات حول الدول وخاصة في الأقاليم التي تشكل أهمية استراتيجية لتلك الدول، وقد عرفت موسوعة الأمم المتحدة التدويل، كان مفاده: "إنه مصطلحٌ يستخدم عادة من أجل الحماية الدولية متعددة الأطراف، لإقليم معين من الأرض أو المناطق المائية، وذلك حسب اتفاقيات دولية "[١].

وأمّا التدويل بمفهومه العام، فهو ترحيل النزاعات الداخلية من محيطها الوطني إلى نطاق السياسة الدولية، وما يشترطه ذلك من مشاركة الدول الخارجيّة في صياغة اتجاه تطور التناقضات الوطنية بما يتناسب ومصالحها الاستراتيجية، وفي هذا السياق؛ فإن معنى التدويل يتضمن عنصرين أساسيين: أولهما حقوقي ويعني تدخل قوى دولية في الشأن الداخلي وتنازعها مع الشأن الوطني، وهذا يعني أي مشروع وطني هادف إلى مصلحة شعب الدولة وأرضها، وهو يحدد مكانة الدولة من خلال المشروعات المختلفة التي ستقوم بها، وثانيهما: يسعى التدويل إلى خلق تيارات سياسية وقوى داخل النظام السياسي يرحب بالسياسات الخارجيّة ولا يتعارض معها ذلك بسبب طمع القائمين على هذه التيارات والموجهين لتلك القوى من الوصول إلى دفة السياسية وتسيير النظام السياسي الحاكم بمساعدة الأجنبي، وهذا يجعل للأجنبي نصيب في المشاركة السياسية [٢].

و للتدويل صور متعددة تتمثل بما يأتي[٣]:

١- طريقه تقليدية قديمة، وهي قيام دولة ما بالتوقيع على معاهدة.

٢- أن تقوم منظمة من المنظمات المتخصصة بإصدار قرار من قراراتها الإلزامية أو الاختيارية في شأن من الشؤون الدولية.

٣- من الطرق الأخرى للتدويل ظهور أعراف دولية في أحد المجالات التخصصية، ومن ثم انتقال العرف ليصبح إلزاميًّا لباقي الدول.

٤- وأخيرًا لا يمكننا في هذا المجال إغفال دور المحاكم الدولية، عند إصدار قراراتها مع ما

---

(١) أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ص ٨٧.

(٢) ماريا معلوف، لبنان بين التدويل و الوحدة الوطنية، مجلة جهينة (لبنان)، العدد ٢٣، سنه ٢٠٠٧، ص ٩.

(٣) إبراهيم العتابي، قانون العلاقات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكله من مبادئ عامة، تصبح بصورة أو بأخرى ملزمة لجميع الدول، وخصوصًا مع ظهور محكمة الجنائية الدولية [١].

إن الطرق المذكورة آنفا، تعمل على تدويل كثير من القواعد القانونيّة الداخلية، وتلزم في كثير من الأحيان القاضي الداخلي إلى اللجوء إلى القواعد الدولية في حل النزاعات المعروضة أمامه، وخصوصًا تلك التي ترتبط بالتطورات الحديثة في ساحة المجتمع الدولي.

والتدويل يحمل في طياته درجات مختلفة تنعكس على النظام الداخلي للدولة، وهي كالآتي:[٢]

أ- التدويل التعاهدي الضيق: ويقصد به محافظة الدولة على سيادتها الكاملة، حيث تقوم بوضع آلية تعاون بين أجهزتها الإدارية المختلفة، من أجل تقديم الأفضل لقوانينها الداخلية، ومثال ذلك: اتفاقيات تسليم المجرمين، وهذا النوع من التدويل يدخل في باب التعاون بين الدول.

ب- التدويل النصي القانوني: وذلك عن طريق قيام القائمين على القانون الدولي بوضع معاهدات تتضمن النصوص العامة في مجال من المجالات، ومن ثم تقوم الدول بتعديل تشريعاتها لتتلاءم مع النصوص الدولية.

ج- التدويل الكامل لمجال من المجالات: وهو قيام القائمين على القانون الدولي بوضع النص المنظم لهذا المجال، وكذلك إنشاء الجهاز الدولي المسؤول عن التنفيذ، ومثال ذلك: محكمة الجزاء الدولية.

و من خلال ما سبق، يتبين لنا أن التداخل والتشابك في مصالح عموم الدول، وزيادة حاجة كلّ منها للأخرى في مختلف الميادين، أوجد بينها نوعًا من الترابط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد ضيّق ذلك الاستقلال الذي تتمتع به كل دولة، وفرض عليها مزيدًا من الاتصال، وعليه يمكننا القول: إن هذا الترابط أجبر الدول على نقل كثير من اختصاصاتها الوطنية حتى على الأفراد في حالات معينة، من القانون الداخلي إلى القانون الدولي العام، وذلك عن طريق

---

(١) عبد السلام هماش، "دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام "، دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد (٢)، ٢٠١١، ص ص ٥٩٥ - ٥٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توقيع معاهدات دولية جديدة، أو عبر ظهور أعراف جديدة أو خلال مبادئ قانونية عامة.

ثانيًا: الولايات المتحدة وتدويل لبنان: يمثل لبنان حالة نموذجية للدول العربية المرتبطة عضويًا بالخارج، وهي سمة ثابتة نشأت مع تكوين الدولة اللبنانية وأصبحت ملازمة له، وكان هذا الارتباط قد سبب كثيرًا من الأزمات داخل لبنان، ويمكن القول: إن الدولة اللبنانية تعرضت إلى الأخطار في الأوقات التي تسعى فيها بعض القوى الداخلية أو الخارجيّة، إلى تغيير معادلات دقيقة داخل لبنان، كالعمل على إقصاء قوى أو جماعات داخلية على حساب قوى أو جماعات أخرى، أو بالعمل على إخضاع لبنان لسيطرة قوى أو أطراف خارجيّة دون أخرى [١].

إن محاولات تدويل لبنان محاولات قديمة، ففي خلال مراحل التاريخ اللبناني نجد في عام ١٩٢٥ قد صرح أحد زعماء لبنان والمدعو (بيار ادة) إن العرب استعمروا لبنان وعلينا أن نحرره من هؤلاء المستعمرين، وفي هذا السياق جاء (ريمون اده) عام ١٩٥٧ودعا إلى تدويل لبنان وخروجه من الجامعة العربية، على اعتبار أن ليس له وجهًا عربيًّا، بل له وجه أوروبي، وجاء كميل شمعون رئيسًا للدولة اللبنانية عام ١٩٥٩، وعمل على ربط لبنان بالأحلاف الفرنسية، وفي عام ١٩٨٢ كان لاجتياح الدولة اليهودية للبنان بالتنسيق مع قوى وطنية في لبنان وقوى خارجة أخرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، هذا وفي عام ١٩٨٣ أقدم أمين الجميل أحد الرموز اللبنانية، وكان رئيسا للجمهورية على توقيع اتفاق ١٧ أيار عام ١٩٨٣ مع الكيان الصهيوني، وبمشاركة وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الاتفاق كاد يعني من وجهة نظر الدولة اليهودية إلى: القضاء على النموذج اللبناني القائم على التعايش السلمي، وإجبار لبنان على توقيع معاهده السلام، وإقامة حكومة لبنانية موالية لدولة اليهود [٢]، مرة أخرى عاد التدويل إلى لبنان كمستجد في مهب حسابات وصراعات دولية، أصبح مكسرا لعصا التدخلات الخارجيّة، وذريعة لإيجاد موطئ قدم في منطقة شكلت معادلة للعديد من التجاوزات السياسية في المنطقة ككل، وبهذا المعنى أيضاً صدر قرار ١٥٥٩، كمشروع فرنسي أمريكي غايته الضغط على المواقف السورية، في خضمّ مرحلة حملت في طياتها حمى مستعرة

---

(١) سامح راشد، "لبنان أزمة تشابك بين الداخل والخارج "، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٨)، ٢٠٠٧، ص ١١٤.

(٢) ماريا معلوف، مرجع سابق، ص ٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لسياسة سميت "بتغيير وجوه الخارطة السياسية "[١].

إن الحدث الأكبر في المضي قدما نحو التدويل، جاء بعد تفجير موكب رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وقد أدت الحادثة إلى تعالي الأصوات نحو التدويل، عبر مهمة جديدة تبنّتها هيئة الأمم المتحدة، التي هي فعليًا أداة من أدوات السياسة الخارجيّة الأمريكية، الدولة التي أخذت تقود النظام العالمي الجديد، وهذه مهمة جديدة تتمثل بقرار مجلس الأمن الدولي غير المسبوق الذي يقضي بإنشاء لجنة تحقيق دولية استنادًا للقرار رقم ١٥٥٩ وسبقته بقرار ١٦٦٤ القاضي بإنشاء محكمة دولية خاصة تحت الفصل السابع من الميثاق، وهو يتعارض مع دور الأمم المتحدة التي أنشئت لفض النزاعات بين الدول[٢].

إنّ الولايات المتحدة مهتمة بلبنان لأسباب عديدة، في مقدمتها أمن الكيان اليهودي في فلسطين، حيث تعالت في أمريكا أصوات تنادي بوجوب مقاومة الإرهاب؛ الأمر الذي أخذت السياسة الأمريكية على عاتقها مقاومة الإرهاب، وذلك من أجل إقصاء كل من يقف عائقا أمام التدويل، ولتصل إلى تحقيق ذلك، لا بد لها من إقصاء كل خصومها السياسية عن السلطة في لبنان، وتسهيل الطريق لأصدقائها للوصول إلى الحكم لتنفيذ ما تنوي تنفيذه في هذا القطر. ولتحقيق الهدف الأمريكي البعيد، والذي ينزع إلى التدويل ونزع سلاح المقاومة؛ فقد رأت أن تسلك مسلكين، الأوّل سلمي، والآخر عسكري، إلا أنها سلكت المسلك السلمي وذلك باتهام سوريا عدة اتهامات منها: إن سوريا تقف وراء حركة فتح الإسلام الإرهابية، وما اشتباكات مخيم نهر البارد بين حركة فتح الإسلام والجيش اللبناني إلا بفعل تحريض سوري، واتهام سوريا بأنها تقف وراء الإرهابيين الذين يطلقون بين وقت وآخر صواريخ تجاه المستعمرات اليهودي في فلسطين، واتهامها بأنها تقف وراء الإرهابيين الذين فجروا عدة سيارات أودت بالجنود الأسبان التابعين للقوات الدولية في لبنان، وقد كانت وراء تلك الاتهامات أهداف نشر مراقبين دوليين بصفه خبراء لمساعدة أجهزه الأمن اللبنانية على مراقبة المعابر الحدودية، وإنشاء قوة متحركة لتحقيق عمليات الضبط عبر وسائل استخباراتية، ومن ثم توسيع صلاحيات القوة الدولية (يونيفيل)، لتشمل لاحقًا حدود لبنان الشرقية مع سوريا بدعوى وقف تهريب

---

(١) البير فرحات، لبنان الدين والدنيا، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١١٠.

(٢) علي باكير، "استراتيجية ((الفوضى الخلاقة)).. لبنان نموذجا " مجلة المجتمع الكويتية، العدد(١٦٦٥)، ٢٠٠٥، ص ٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلاح ومنع تسلل الإرهابيين [١].

إن هذا التدويل سيكون استكمالاً مباشرًا لمشروع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، الذي يهدف إلى نشر الفوضى العمياء، وهي مرحلة تحويل المنطقة إلى مجتمعات غير قابلة للتنظيم بالأصل، وليس مجرد فوضى خلّاقة كما ترجمتها خطأ وسائل الإعلام حاليًّا، بأنها تستهدف تقسيم المنطقة عشائريًّا وقبليًّا، وما يراد للبنان هو أن يكون تحت الانتداب الأمريكي، وقد سهّل لهذا الأمر الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، فهي التي هيأت الطريق إلى التدويل الكامل بما فيه القضاء والمحاكم، وستصبح الحكومة اللبنانية حكومة انتداب، وستفقد الأطراف الأخرى، ونعني بذلك المعارضة أي إمكانيات للاتصال معها [٢].

إن ما يقوم به ما يسمّى بالمجتمع الدولي بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، من تدخلات في لبنان أمر خطير، لأنه يعمل على إدماج لبنان في منظومة دولية فوق الوطنية يتشارك فيها المجتمع الدولي السيادة مع الحكومة اللبنانية في مجالات عديدة، وهذا ما أكده رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني كمال شاتيلا، حيث بيّن أن النهج الذي تتبعه جماعه ١٤ آذار يدفع باتجاه التدويل الشامل للبنان خلافًا للاستقلال والسيادة والانتماء العربي وذلك بقوله: (إن كل الأحاديث المفتعلة التي تدور في الحياة السياسية اللبنانية، والتي تديرها الفرقة السوداء للتلفزيونات المتآمرة في لبنان والدول العربية، تركّز على الحصار والقوات الدولية ونزع سلاح المقاومة ولا يتحدثون عن السبب الرئيس للمشكلة اللبنانية، وهو الاحتلال الإسرائيلي لمزارع "شبعا " "وتلال كفر شويا ") [٣]، هذا قبل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، ومع ذلك وبعد الانسحاب، تنبه للتدويل البطريرك الماروني السابق نصر الله صفير حيث ذهب للقول: (إن تدويل لبنان سيحدث خرابا بالبلد؛ لأنه يبقي أبغض الحلال، وقد أكد وجوب اجتماع اللبنانيين على رأي داخلي واحد، للخروج من أزمات لبنان المتعددة، كما أكد أنه مع الحل اللبناني أولا، ومع الحل العربي ثانيًا، ومع الحل الدولي ثالثًا)، إلا أنه أردف وقال: إن الحل الثالث هو أصعب الحلول؛ لأنه يذهب بلبنان بعيدًا ويضعه تحت الوصاية أو الانتداب الأمريكي، كون الولايات المتحدة هي القوة الأقوى على الصعيد الدولي، ولها أجندتها الخاصة في المنطقة عامة ولبنان

---

(١) جريدة الخليج الاماراتية، نحو تدويل لبنان سلما أو حربا، الصادرة بتاريخ ٣٠ / حزيران / ٢٠٠٧.

(٢) صحيفة الاهرام القاهرية، تدويل القضية اللبنانية، الصادرة بتاريخ ٢٣ / ايار / ٢٠٠٧.

(٣) صحيفة الوسط البحرينية، تصريحات رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني كمال شاتيلا و التدويل، الصادرة بتاريخ ١٠/ أيلول / ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة) [١].

لقد ذهب البعض ومنهم مندوب سوريا لدى جامعة الدول العربية، للقول: (إن اجتماع أصدقاء لبنان الذي عقد في الكويت في الخامس والعشرين من نيسان سنه ٢٠٠٨، والذي عقد خارج إطار التوافق اللبناني، وهذا يعني الوقوف إلى جانب طرف ضد آخر، وهذا لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة إيجابية، بل سيعقّد العملية أكثر)، وقد اعتبر أن ما تقوم به جامعة الدول العربية، ما هو إلا انسياق بعض الدول العربية وراء السياسة الأمريكية، التي لا تريد حلاً في لبنان، بل تريد بقاء الوضع على ما هو عليه، وتمتد إليه الأطراف الخارجيّة بسهولة، بعد أن تكون سوّغت لنفسها أسباب التدخل [٢].

وشكّل مضمون الكلام الذي أدلى به أوباما خلال لقائه الرئيس اللبناني ميشيل سليمان مؤشراً بارزاً إلى المزاج الدولي الداعم لرئيس الجمهورية، والمعترض على سلوك "حزب الله " حيال الأزمة السورية، وهو ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي بإعلانه أنه يثني على مواقف سليمان "الممتازة ليس فقط للبنان بل لكل المجتمع الدولي "، مجدِّداً رفضه تدخل حزب الله في الحرب السورية، كما شدد على دعم الجيش اللبناني [٣]، وهذا يعني إن الرئيس الأمريكي يسعى لتوسيع الفجوة بين النظام السياسي اللبناني والمتمثل برئيس الجمهورية وفئة لا يستهان بها في لبنان، ولها اليد الطولى في مقاومة الكيان الصهيوني القابع في فلسطين.

وأخيرا ما نراه في عملية التدويل للبنان، هو أن التدويل لون من الألوان الاستعمارية الحديثة، التي تم ابتكارها في مكاتب دوائر الاستعمار الغربي الطامع في المنطقة العربية، ولمّا كانت دولة الكيان الصهيوني تقع على الحدود الجنوبية للبنان، لذا؛ فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق أطماع دولة الكيان في لبنان، وقد ارتأت أن خير وسيلة لهذا وذاك، هو جعل الساحة اللبنانية مساحة مستباحة لكل الأطراف الدولية، وستعمل بعدها على تنفيذ سياستها الرامية إلى جعل لبنان في أحضانها؛ لأن من خلال الولايات المتحدة تستطيع تحقيق ما عجزت عن تحقيقه في ميادين المعارك.

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، صفير: تدويل الازمة سيخرب لبنان، الصادرة بتاريخ ١٦/ شباط/ ٢٠٠٨.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، مسؤول سوري يحذر من اجتماع اصدقاء لبنان، الصادرة بتاريخ ٢٦/ نيسان / ٢٠٠٨.

(٣) فواد اليوسف، أسبوع لبنان في نيويورك "تدويل " لـ "إعلان بعبدا "، مجله الأسبوع العربي، العدد (٢٨١٦)، ٢٠١٣، ص ١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا يبدو واضحاً أن المشروع الأمريكي يقضي بتفتيت الوضع اللبناني أو الإتيان برئيس يرأس ولا يحكم، وحكومة تنفذ القرارات الدولية الأمريكية بحذافيرها ولا يمكن أن تقبل بعودة لبنان إلى وضعه الطبيعي. ومن خلال ما سبق، نجد إن المظاهر العامة للسياسة التدويلية الأمريكية تتجلى فيما يأتي:

١- دفع الأطراف اللبنانية إلى الاستنجاد بالخارج وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لوقف مركب الاغتيالات السياسية التي استعرت في جسم الشعب اللبناني، وهذا يعني امتداد اليد الخارجية لضبط مجريات الأحداث والتقليل من نسبة وقوعها، وهذا لا يتم إلا بقرارات عليا تعلو القوانين الداخلية اللبنانية.

٢- إن أمن الكيان الصهيوني لا يتم إلا إذا كانت هناك سلطة دولية في لبنان يعلو شأنها شأن السلطة اللبنانية بأطيافها السياسية، وما يتبع لها من قوة لضبط التحركات في العادة لا تتقيد بما يصدر إليها من تعليمات رسمية من الحكومة اللبنانية.

٣- إن الولايات المتحدة وهي ساعية إلى التدويل، تكون قد حققت هدفاً معلناً لها، وهو إقامة الشرق الأوسط الكبير، فعملية التدويل سهمٌ يدفع باتجاه إقامة وتنفيذ مشروعها الكبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الفدرالية والنظام السياسي اللبناني

بخلاف نماذج الاتحادات التاريخية كالاتحاد الشخصي والاتحاد الفعلي أو الحقيقي أو الاتحاد التعاهدي الكونفدرالي؛ فإن الاتحاد الفدرالي هو النموذج الشائع لاتحادات الدول في الوقت الحاضر، ويوجد في العالم المعاصر (٢٢) دولة فدرالية، من أمثلتها الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، وأوغندا، والإمارات العربية المتحدة، والهند، وماليزيا، واستراليا، والاتحاد السوفياتي السابق، وسويسرا.

وتختلف الأنظمة السياسية للدول الفدرالية القائمة من اشتراكية إلى ديمقراطية وليبرالية إلى أنظمة مختلطة باستثناء سويسرا واتحاد الإمارات العربية، عن معظم الدول الفدرالية، إذ أن سعه المساحة إذا لم تكن ضخمة مترامية الأطراف [١]، وأن لهذا النظام ميزاته الخاصة به، كما له سلبيات وإيجابيات، في حين نجد دول العالم الغربي قد نجح فيها هذا النظام أيما نجاح، وهذا يعود إلى أن الدولة هناك بنيت على أسس مؤسسية غاية في النظام، كما نجد أيضاً أنّ نظام الفدرلة لم تعرفه دول العالم الثالث بالقدر المعمول به، وبالنجاح الذي حققه في العالم الغربي.

إنّ هشاشة النظام السياسي اللبناني قد لا يسمح بتطبيق هذا النظام في لبنان ويساعد على تمزقه أكثر مما هو عليه الآن، وقد يذهب بهيبة النظام السياسي اللبناني، وخصوصا أن هذا النظام فيه من السلبيات الديمغرافية ما ينزع إلى خلخلته أكثر فأكثر عن تطبيق الفدرلة في هذا القطر، إضافة إلى أن الولاء لدى الفئات الشعبية يكون ولاءً للطائفة، أكثر من كونه ولاء للدولة اللبنانية؛ لأنه يرى في الطائفة ما يحقق له مطالبه. وفي هذا المطلب فإننا سنعالج الفدرالية في لبنان وفق ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية مما تم تطبيقه على هذا القطر، من خلال الفقرتين الرئيستين الآتيتين:

أولا: مفهوم الفدرالية.

ثانيًا: الولايات المتحدة وفدرلة لبنان.

---

(١) نظام بركات ،ورفقاه، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٩، ص ١٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: مفهوم الفدرالية:

يعتبر مصطلح الفدرالية شكلاً من أشكال الحكم تكون فيه السلطات مقسمة دستوريًا بين حكومة مركزية (أو حكومة فدرالية أو اتحادية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)[١]، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمداً أحدهما على الآخر، وتتقاسمان السيادة في الدولة، أمّا ما يخص الأقاليم والولايات، فهي تُعدّ وحدات دستورية لكل منها نظامها الخاص بها، الذي يحدد فيه السلطات الثلاث: القضائية والتنفيذية والتشريعية، ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم أو الجهات أو الولايات منصوصًا في دستور الدولة، بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية، وبالتالي فالنظام الفدرالي ينزع ليكون نظاماً سياسيًا يتمثل في تقسيم أراضي الدولة إلى عدة كيانات كما في سويسرا "الكنتونات " وتتمتع بقدر يزيد أو ينقص عن الحكم الذاتي، وخاصة في مجال الجباية والصحة والتعليم، وفي نظام من هذا القبيل تحتفظ السلطة المركزية عمومًا بمهمة الإشراف على السياسة الخارجيّة والدفاع، وأن النظام الفدرالي في الدولة المركزية تمثل في مناطق البلاد المختلفة كمجرد فروع إداريه للدولة، ومن أمثله الفيدراليات في العالم سويسرا، الولايات المتحدة، بلجيكا، ألمانيا، الهند، كندا[٢].

والفيدرالية في معناها الأوسع تعني: تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة نحو التجمع بحركة تقدمية تقضي إلى التوفيق في اتجاهين متناقضين، وهذه الحركة التقدمية تستطيع بتوفيقها بين هذين المتناقضين لا أن تعمل على مستوى الدولة فحسب، وإنما كذلك في مجال ما بين الدول، ولقد أثبتت التجارب التاريخية جدارتها في العمل على مستوى الدولة وفي مجال ما بين الدول[٣].

ولا بد أن يكون لهذا النظام (الفدرالية) إيجابيات يمكن تلخيصها بما يأتي:

١- يساعد على تكوين دولة كبرى، من عدة دول صغيرة أو ولايات، إذ تنضم في دولة

---

(١) محمد الهماوندي، الحكم الذاتي و النظم اللامركزية الادارية والسياسية، دار المستقبل العربي، عمان، ١٩٩٠، ص ١٦٢.

(٢) عبد الوهاب، الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٧٨.

(٣) محمد بدوي، اصول علم السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحدة وشعب واحد [١].

٢- إن النظام الفيدرالي يوفق بين مزايا الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي، إذ يترتب عليه توحيد التشريع بين الولايات الداخلة في النظام، ومسائل جوهرية تهم دولة الاتحاد [٢].

٣- يحقق هذا النظام خبرة واسعة في الشؤون الدستورية، إذ أن استقلال الولايات في كثير من الأمور الداخلية يجعل كل ولاية تستقل بتشريعاتها، والنظم والقوانين التي يثبت نجاحها، حيث يتم استخدامها في ولاية أخرى؛ وبهذا تعم الفائدة [٣].

و أما سلبيات الفدرالية فيمكن إجمالها بما يأتي:

١- ازدواجية السلطات العامة، فهذا التداخل والتشابك في اختصاصات الدولة الاتحادية واختصاصات الولاية، يؤدي في بعض الحالات إلى منازعات لأحد لها [٤].

٢- يؤدي إلى مطالبة الأقاليم بالانفصال، وخاصة إذا كان تعايشها على أساس عرقي أو طائفي، ويؤدي إلى إضعاف الحكومة المركزية وتنطبق على حالة لبنان [٥].

٣- فقدان الشعور بالوطنية لدى المواطنين، وعدم الإحساس بالانتماء للوطن، لأن في هذه الحالة الشعور يتبدل وينقلب من الشعور بالوطنية إلى الشعور بالإقليمية، وعدم الإحساس بالانتماء للوطن إلى الإحساس بالانتماء للطائفة أو العرق، وهذا ربما يؤدي إلى الاقتتال، وحالة لبنان هي من الحالات المرشحة لهذا وذاك.

وأخيرًا، نحن ندرس حالة لبنان ومستقبل النظام الفدرالي الذي ينادي به بعضهم، وإننا نرى أن هذه الفدرالية لا تناسب لبنان، وإذا تم فرض الفدرالية على نظامه السياسي؛ فإن سلبيات الفدرالية التي تم ذكرها سوف تتجسد على واقع أرضه وشعبه، بالإضافة إلى أن الفدرالية ستخلق فرصًا للنخب السياسية اللبنانية الطموحة لتحقيق علاقات مستقلة مع دول خارجية،

---

(١) ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٨٤.

(٢) محمد ليلة، النظم السياسية الدولية و الحكومة، مطبعه النهضة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٤٩.

(٣) ثروت بدوي، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٤) إبراهيم عبد العزيز، الوجيز في النظم السياسية و القانون الدستوري، دار الجامعة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٨٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعزل عن الدولة اللبنانية، لكونها قائمة على طوائف متعددة، ولو كانت متجانسة لكان الأمر مختلفاً.

ثانيًا: الولايات المتحدة وفدرلة لبنان

لقد بيّنا فيما سبق الحديث عن النظام الفدرالي وما له وما عليه، وفيما يخص الفدرالية في لبنان فمنذ إنشاء دولة لبنان الكبير، والطوائف في لبنان منقسمة من حيث الولاء لجهات خارجيّة ما عدا الولاء للبنان العيش المشترك، فالولاءات كانت دائما للخروج من الأزمات والخاسر الوحيد من لعبة الولاءات هو لبنان.

هذا هو لبنان والمصير اللبناني، فكلما مر بأزمة داخلية (وما أكثرها من أزمات سرت شائعات هنا وهناك) بين السياسيين اللبنانيين، الذين يميلون لجهة أو عدة جهات داخلية، ويتطوع البعض إلى الترويج لأفكار تلك الجهات السياسية؛ منها أن لبنان يتجه نحو الفدرالية، وهذه هي من بنات الفكر السياسي الأمريكية، ولاشك أنها أصبحت هدفًا من أهداف سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان، وهذا ما جاء على لسان (جيفري فيلتمان) السفير الأمريكي السابق في لبنان في عام ٢٠٠٤م، حيث أخذ يبث أفكاره على مسامع أولئك الذين يتناوبون على الاجتماع مع السفير سرًّا أو علنًا [١].

إن سياسة الحكومة الأمريكية في توجهاتها إلى لبنان تتبنى إقامة نظام فدرالي في لبنان ينبثق من إقامة (١٤) ولاية وحكومة مركزية في بيروت، ويتضمن المشروع الفدرالي توطين الفلسطينيين في لبنان، ويكون على غرار النموذج الأمريكي، وذلك تحت شعار (الهرب من الحرب الأهلية)، وهذا يرتب على الحكومة اللبنانية العمل بموجب هذا المشروع، إصدار قوانين تتعلق بحق الفلسطينيين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تتناول حقوق هؤلاء وترتيب أوضاعهم بمنحهم جوازات سفر لبنانية تمهيداً لمنحهم الجنسية اللبنانية، وأمّا تفاصيل المشروع الفدرالي فينص على اعتبار بيروت الإدارة الحالية؛ عاصمة فيدرالية مركزية مع تقسيم لبنان إلى (١٤) ولاية لكل منها استقلالها التام إداريًّا وتنمويًّا، ويعيّن كل حاكم ولاية من قبل الحكومة المركزية ومجلس تنفيذي منتخب من السكان المحليين لكل ولاية، كما يتضمن المشروع تطوير صلاحيات الحكومة الفدرالية المركزية في عمل كل ولاية، ويكون للحكومة المركزية في بيروت

---

(١) صحيفة السفير اللبنانية، هل لبنان على طريق الفدرالية، صادرة بتاريخ ١٩ / كانون الثاني / ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الصلاحيات التي لا تعود للحكومة الفدرالية، بالإضافة إلى السياسة الخارجيّة الموحدة والسياسة الأمنية والضرائب[1].

إنّ النظام الفدرالي بهذه الصورة وفق الرؤية الأمريكية، لن يستهدف وحدة الأراضي اللبنانية، ولن يوضع موضع التنفيذ إلا بعد موافقة كافة الطوائف، التي تتأتي بعد مناقشات مطولة، ويجب اعتمادها في إطار حوار وطني هادئ، ولاسيما أنه يفترض تعديل وثيقة الوفاق التي سار عليها لبنان منذ عام ١٩٤٥.

وما يلفت الأنظار أن الولايات المتحدة رغم أنها تنادي بالمشروع؛ لكنه لم يصدر عنها أي موقف سياسي صريح حول الصيغة الفدرالية المطروحة، فهي تنتظر إلى أن يتم إقرارها من قبل اللبنانيين أنفسهم، على أن أصحاب المشروع هم الأمريكان، الذين يؤكدون أن النزوح والانتقال الديموغرافي في بعض المناطق ليس بالأمر الضروري، وإنما في حالة الحاجة الماسة لذلك، حيث يتم القيام بتسويات تلائم النزوح أو الانتقال، وقد سوغت الولايات المتحدة ليكون نظامها الفدرالي في لبنان مقبولاً، حيث أن اللامركزية سوف تنقذ لبنان من التقسيم وأنها ستضمن التطور المتوازن في كافه مناطق البلاد، على أن كل ولاية من الولايات اللامركزية ستكون ضمن إطار الجمهورية اللبنانية وتعتمد العلم اللبناني ذاته، الذي يتكون من (١٤) نجمة بحسب عدد الكنتونات الفدرالية المقترحة، وهذا يتلاءم مع التعددية الموجودة في لبنان، ولا يستطيع أحد إنكارها.

إن السفارة الأمريكية في بيروت تعمل جاهدة على استقبال ودعم رموز لبنانية تؤيد ما ذهبت إليه من ضرورة لإيجاد نظام فدرالي في لبنان، وأخذت ترعى عدة لقاءات في عدد من السفارات وخاصة سفارات الدول الكبرى في لبنان، وكان يتم خلال اللقاءات التداول في أفكار هذا المشروع الذي تتولى الولايات المتحدة تطبيقه على لبنان، وكذلك التداول بالطرق التي يمكن تسويقها للمشروع من غير أن تظهر بصورة أب المشروع الفدرالي، كما أن الولايات المتحدة تقوم بتكليف بعض الرموز السياسية العربية من المرجعيات الدينية في الترويج للمشروع، لتكون سندا وعونًا في تطبيقه على أرض الواقع، وإخراجه من الطور النظري إلى الطور

---

(١) صحيفة قاسيون السورية، تقرير يكشف النشاط الأمريكي المشتبه في لبنان، الصادرة بتاريخ ١/حزيران/٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطبيقي [١].

إن الفدرالية في الواقع ما هي إلا مشروع حرب مستقبليه وليس مشروع وئام وتعايش بين فرقاء تحكمهم الطائفية، كما هي في نهاية الأمر ونتيجة لهذا الحرب التي وصفناها بالمستقبلية تؤدي إلى تقسيم لبنان تقسيمًا نهائيًا لأسباب جغرافية واقتصادية وثقافية وسياسية ونفسية، فالفدرالية تستلزم على الصعيد الجغرافي تجانسًا بين الطوائف والمناطق المعدة للدخول في الاتحاد الفدرالي، إلا أن هذا ليس موجودًا في لبنان لكون المذاهب والطوائف في العديد من المناطق اللبنانية متداخلة فيما بينها، وهذا لا يجعل الفدرالية ممكنه التطبيق.

وفي حالة تطبيق الفدرالية بالقسر أو الرغبة والرضا؛ فإن هناك محاذير عديدة ستواكب مسيرة تطبيق النظام الفدرالي وأهم هذه المحاذير هي [٢]:

١- أن اعتماد الطائفة ذات الأكثرية العددية في الدولة الفدرالية، في ضوء ثقافة عدم الاعتراف بالآخر، تعني فرض هيمنتها على الطوائف أو المذاهب الأخرى الأقل حجمًا وإمكانيات، وبهذا تكون الأقلية الطائفية أو المذهبيّة تحت رحمة الطائفة الأكبر، مما يؤدي إلى توترات ومنازعات يكون محصلتها الاقتتال الطائفي لإثبتات هيمنة الطائفة الأكبر، وإن الطوائف الصغرى ستحاول تحرير نفسها من تلك الهيمنة، وبين التحرير واثبات الهيمنة تشتعل الحرب.

٢- أن تلجأ الطائفة الأكثر عددًا إلى العمل للوصول إلى حالة من الصفاء الطائفي أو المذهبي، من خلال قيامها بعمليات تطهير بقية مناطق من الأقليات الدينية أو المذهبية أو الطائفية الأخرى، وتاريخ لبنان حافل بالأمثلة على التطهير الطائفي والتهجير؛ فأعوام ١٨٦٠ و١٩٧٥ و١٩٩٠، تُعدّ أعوام التطهير والتهجير اللبناني اللبناني.

٣- إن الطوائف ستكون في ظل الفدرالية موزعة بين عدة مناطق، وبهذا لا تتمكن من تشكيل وحدة بشرية متصلة ومتواصلة، فيكون أمامها خياران: إما الخضوع للطائفية الأكبر، أو النزوح طوعًا أو قسرًا إلى مناطق التي تسود بها جماعة طائفتها أو

---

(١) صحيفة الديار اللبنانية، ترحيب جهات لبنانية بالتدويل، الصادرة بتاريخ ١١ /حزيران/ ٢٠٠٧.

(٢) http://www.lebanonfiles.com/news/365304

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مذهبيتها[1]، وهذا ينطبق بشكل خاص على الطائفة السنيّة، حيث تتوزع في معظم بقاع لبنان وتأتي الطائفة الشيعية بالدرجة الثانية وبصورة أقل، وينطبق على المسيحيين لكونهم يتوزعون في جبل لبنان وجنوب لبنان وبقاعة وشماله.

إن هناك العديد من التحديات والمحاذير التي ترافق تطبيق الفدرالية، وإن النظام السياسي اللبناني ينبئ بالفشل ولا يكون في صالح اللبنانيين، بل إلى صالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ترنو إلى تقسيم لبنان، حيث اتخذت من الفدرالية الخطوة الأولى لطريق التقسيم، وإنّ أسباب الفشل تتمثل بما يأتي[2]:

١- إنّ الدولة الفدرالية اللبنانية المزعومة، لن يكون بإمكانها استيعاب كل الكيانات الطائفية المنخرطة في الجسم الفدرالي لتأمين سبل الحياة لها؛ لأن حجم الدولة اللبنانية صغير المساحة والإمكانات والثروات الطبيعية محدودة.

٢- إنّ هناك من الكيانات الطائفية المنضمة للدولة الفدرالية تتمتع بمنفذ على بحر فيما يمتلك الآخر سهولا، وكيف سيتم ترسيم الحدود بين الولايات الفدرالية على ضوء ذلك.

٣- إنّ الطوائف في لبنان لا تسود بينها ثقافة الاعتراف بالآخر والثقة والتعاون بسبب تعددية المجتمع اللبناني دينيًا، والتباينات الثقافية بين طوائفه، والتجربة التاريخية لكل منها.

٤- تباين العلاقات الخارجيّة بين الطوائف أو المذاهب اللبنانية، فإذا كانت إحدى مهام النظام الفدرالي هي الإمساك بالسياسة الخارجيّة والدفاعية كما هو في الدولة المركزية، ففي حاله لبنان الطائفي المنقسم على نفسه تاريخيًا حول علاقاته بالخارج وبدول الجوار سياسيًا وعسكريًا وثقافيًا أية خلافات، فمن المؤكد أن هذه العوامل سوف تتسبب مرّة أخرى بمشادات جدلية بين المسلمين والمسيحيين في الدولة الفدرالية، وبين المسلمين أنفسهم سنة وشيعة، فمحمور الخلاف سيكون حول سياسة بلدهم الخارجيّة وفاعليتها وحول عقيدة جيشهم في ظل دولة فدرالية، وإن الأمثلة حول الخلاف على العلاقات الخارجيّة كثيرة، منها : العلاقات مع سوريا في ظل وصايتهم على لبنان، حتى عام ٢٠٠٥ والخلاف حولها عام ٢٠١١، واللبنانيون اليوم منقسمون حول دور إيران في

---

(١) جريدة المدى العراقية، مزايا الفيدرالية مالها و ما عليها، الصادرة بتاريخ ٣ / تشرين الاول / ٢٠٠٥.

(2) http://alahale.net/article/546

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لبنان والمنطقة وعلاقة حزب الله بولاية الفقيه، والعلاقة مع العالمين الغربي والعربي.

إنّ السياسة الخارجيّة الأمريكية تعمل على تطبيق الفدرالية في لبنان، فهي ترنو إلى هدف بعيد يتمثل بتقسيم لبنان، وهذا التقسيم هو هدف إسرائيلي محض؛ لأن إسرائيل لا تريد بدول عربية حولها متماسكة، بل تريد كنتونات وولايات عربية طائفيّة مذهبية متناحرة، حتى يكتب لها البقاء طويلا في المنطقة، وإن السياسة الخارجيّة الأمريكية وهي تتبنى الفدرالية كنظام في لبنان تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية تعود لصالحها ومن ثم لصالح دولة الكيان الصهيوني في فلسطين [١]، كما أن مشروع الفيدرالية في لبنان من المشروعات القديمة الحديثة، فهذا المشروع الذي جاء به اللوبي اللبناني في أمريكا لم يأتِ إلا امتدادًا لما جاء به مشروع الأمريكي "برنارد لويس "، الذي سعت الولايات المتحدة وإسرائيل من خلاله إلى تقسيم العالم العربي إلى دويلات متعدّدة ومتفرقة، لكي تفرض سيطرتها في المنطقة، فالمستشرق الأمريكي الصهيوني "برنارد لويس " نشر في عام ١٩٤٨ دراسة في مجلة وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون "، يقترح فيها إعادة توزيع العالم الإسلامي من باكستان إلى المغرب، وإنشاء أكثر من ثلاثين كيان سياسي جديد، علاوة على الدول الـ (٥٦) التي تتوزع عليها خارطة العالم الإسلامي، فيحاول من خلال هذا التقسيم تحويل العالم الإسلامي إلى فسيفساء ورقية تقوم على ٨٨ دولة بدلا من ٥٦ دولة، وأننا لن نتناول التقسيمات التي نادى بها بشكل مفصل، ولكن سنأخذ التقسيم المقترح بحق لبنان، إلى خمس دويلات: (مسيحية، وشيعية، وسنية، ودرزية، وعلوية) [٢] .

بعد احتلال بغداد عام ٢٠٠٣، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية خارطة جديدة لتقسيم بلدان الوطن العربي، واعتمدت هذه الخارطة الجديدة على ركيزتين أساسيتين هما [٣]:

١- إنشاء دويلات طائفية تدمّر الكيانات السياسية العربية القائمة، وتنسف التاريخ الوطني

---

(١) احمد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٧.

(٢) المرجع سابق، ص ٨٩.

(3) http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=147135

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستقلالي للدول والحكومات العربية طوال الأعوام الماضية.

٢- استبدال الحدود السياسية للدولة وفق مفهوم المستقر علية عالميًّا، التي تمثلها الحدود المحروسة بالقوات وغيرها بشكل جديد، وذلك باستخدام الطرق والشوارع الضخمة، التي تمثل طرقا برية دولية، حيث بدأ العمل فيها فعليا منذ التسعينيات وتصر أمريكا على استكمالها حاليًّا، وتمثل هذه الطرق في المستقبل فواصل بين مناطق نفوذ دولية فاصلة بين الدويلات الجديدة التي لن يكون لها شكل سياسي واضح، وإنما مجرد سلطات حكم محلي تحت وصاية وسيطرة أمريكية مباشرة.

واستنادا إلى الخارطة الأمريكية الجديدة؛ فإن نصيب الدولة اللبنانية وفق وجهه النظر الأمريكية سيتم تقسيمها إلى ثمانِ دويلات على أساس طائفي وعلى النحو الآتي:[١] (دولة بيروت، ودولة سنية في الشمال عاصمتها طرابلس، ودولة بعلبك، ودولة مارونية عاصمتها جونية، (كانتون فلسطيني في الجنوب حول صيدا، وكانتون كتائب في الجنوب، وكانتون صهيوني في الجنوب)، ودويلة درزية في أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية وفلسطين المحتلة).

إن مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية في توجهاتها نحو بناء فدرالي في لبنان، يتضح في اعتقادنا مما يأتي:

١- إن الولايات المتحدة تؤجج في صدور الزعامة الطائفية نزعة الاستقلالية الذاتية للطائفة أو المذهب أو الدين، وهذا يدفعها لتجد من يقوي مركزها تجاه الطائفة الأخرى، والملاذ هو الولايات المتحدة التي امتدت يدها إلى خلخلة النسيج السياسي اللبناني، والتي ترى بالفدرالية الحصن المنيع لبعض الطوائف، فتنادي إلى تطبيقه.

٢- إن الولايات المتحدة تتبنى سياسة الكيان الصهيوني الذي لا يرى بالدول المجاورة إلا عدو له، لذا فهي تسعى إلى تفتيت الدول المجاورة إلى كنتونات حتى لا تقوى على الحراك والمقاومة لأية خطوة عدوانية توسعية لدولة الكيان الصهيوني، فهذا الكيان يحقق أهدافه من خلال الولايات المتحدة التي ترى بهذا الكيان تحقيقا للنبوءات

---

(١) جريدة الدستور الاردنية، مشروع تقسيم العالم العربي والاسلامي، الصادرة بتاريخ ٣٠ /كانون الثاني/ ٢٠١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوراتية.

٣- إن تنفيذ المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير "، والهادف إلى إعادة ترسيم المنطقة، فهذا الترسيم لا يتم إلا من خلال تجزئة المنطقة إلى كنتونات، كل واحد منها يشكل كيانا سياسيا قائما بذاته إلا في حالات بسيطة جداً [١]، وإن وزيرة الخارجية الأمريكية أعلنت عن مشروع الشرق الأوسط يوم أن كانت الحرب مستقرة بين حزب الله اللبناني والكيان الصهيوني، وهذا يدل على أن المشروع بدأ من لبنان.

إن الناظر إلى النظام الفدرالي الذي يهدد الكيان اللبناني، سيجد أنه نظام استعماري بالدرجة الأولى، وضع ليجعل لدولة الكيان الصهيوني دورًا في تشكيل القوى اللبنانية المتصارعة من جهة، وإضعاف لبنان أكثر مما هو عليه من جهة أخرى.

وفي اعتقادنا أن هذا النظام الذي تخطط له الولايات المتحدة وترعاه على أرض الواقع، من خلال دفع أطراف الصراع في لبنان إلى تبني هذا المخطط، ما هو إلا دليل على مضي الولايات المتحدة في تنفيذ مشروعها الكبير المسمّى بمشروع الشرق الأوسط، وما لبنان إلا واحدة من حلقاتها والخطوة الأولى نحو إنجاح المشروع.

---

(١) غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥، ص ١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: السياسة الخارجيّة الأمريكية والديمغرافيا اللبنانية

إن مما لا شك فيه أن الديموغرافية اللبنانية مزيج من إثنيات مختلفة، وهذه الإثنيات أدت إلى وجود أزمة للنظام السياسي اللبناني، وتسببت في أزمات داخلية منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما أدت إلى اختلالات اجتماعية فادحة، وبدلا من إن تلقى هذه المسببات ما تستوجبه من سبل المعالجة عبر مسيرة لبنان منذ الاستقلال إلى اليوم، تحولت هذه الأزمات إلى مزايدات ومشاحنات واستغلال، وأحدثت في جدران النظام السياسي اللبناني الفجوات التي من خلالها تسللت عبرها الأيادي الأخرى، وأخذت تعبث في النسيج السياسي اللبناني وتمزقه إربًا إربًا حتى أصبح هذا النظام لا يقوى على ممارسة سيادته بالشكل الذي به تحفظ لبنان من كل تدخل، وتكف أيدي كل من أراد بلبنان أي سوء.

إن أبرز الأزمات اللبنانية، الأزمة الديمغرافية التي لو تصالحت الطوائف والاثنيات فيما بينها لقطعت كل طريق قد يسلكه آخر ليقوِّض نظام لبنان السياسي، والديمغرافية لها أبعادها الخارجيّة كما لها أبعاد داخلية، وفي مقدمة هذه الأبعاد دولة الكيان الصهيوني كدولة جوار، والولايات المتحدة راعية هذه الدولة كبعد دولي، فتجد الولايات المتحدة ومن ورائها دولة الكيان الصهيوني الجو المناسب في النسيج اللبناني الديمغرافي لتتسلل من خلاله، كما تجد في هذه الطائفة أو تلك الحليف، فتعمل على استقواء البعض مقابل البعض، فيؤدي ذلك إلى شحن هذه الطائفة بالبغضاء ضد الطوائف الأخرى، فليتهب الشارع اللبناني ضد بعضه البعض، وتقع المصادفات التي وقودها الشعب اللبناني بأسره، فتبدأ مبادرات التهدئة من قبل أطراف عربية ودولية والتي يزيد بعضها الطين بلةً.

وفي هذا التوجه، سنتناول مبحث السياسة الخارجيّة والبعد الديمغرافي من خلال مطلبين رئيسين هما:

المطلب الأوّل: التوطين وديمغرافية لبنان.

المطلب الثاني: الطائفية وديمغرافية لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأوّل: التوطين وديمغرافية لبنان

إن أول ما يتبادر في الأذهان عندما نذكر مصطلح التوطين، هو ذهاب الفكر إلى الوجود الفلسطيني في لبنان، هذا الوجود الذي كان بسبب الهجرات القسرية الفلسطينية على إثر الحروب العربية مع دولة الكيان الصهيوني، فالوجود البشري الفلسطيني ما هو إلا إشكالية من أصعب الإشكالات الديمغرافية التي توقظ الحس اللبناني، وخاصة أصحاب القرار، على اعتبار أن هذا الوجود طارئ على لبنان، ويكاد يذهب بصورة الانسجام التي كان يسود بين أطياف سكانه، وإن أكثر من يقلق هي الطوائف المسيحية، لكون هذا يزيد من أعداد المسلمين، وبالتالي يصبح المسيحيون قلة في لبنان، وفي نظرهم هم أهل لبنان وبناته. وإن ما يزيد الشعب اللبناني قلقًا من هذا الوجود هي مشكلة الوجود الفلسطيني المسلّح، الذي أصبح مصدرًا للإزعاج ومضايقة الكثيرين.

ومع تزايد الأعداد الفلسطينية المسلحة؛ فقد تزايدت التجاوزات واتسعت رقعة انتشارهم غير المنظم وغير المشروع وفق القوانين اللبنانية، مما عرض سلامة المواطنين الأمنيين وممتلكاتهم إلى الأخطار، فأثار حفيظتهم واستفز فيهم روح التململ والاعتراض، كما أن مشكلة اللبنانيين تكمن في عدم وجود دولة قادرة لتنفي الشكوك وأية مخاوف من الوجود الفلسطيني المسلح، لترفع بندقية الشرعية محل البندقيات غير الشرعية، والمطلوب دولة قادرة لتكون ملاذاً لكل اللبنانيين وسائر المقيمين على أرض لبنان إزاء كل ما قد يساورهم من خوف وقلق وشكوك ما قد يتعرضون إليه من مخاطر ومضايقات، وفي مقابل ضعف الدولة وتزايد القلق والشكوك لدى الطوائف والخوف من التواجد الفلسطيني المسلح.

وجدت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الفرصة المواتية لتحقيق أهدافها من خلال التيارات السياسية الرافضة لهذا الوجود، وأخذت توجه الأمور باتجاه تحقيق أهدافها، وفي هذا المطلب ستناول التوطين ودور الولايات المتحدة من خلال فقرتين رئيستين هما:

أولا: الوجود الفلسطيني في لبنان.

ثانيًا: السياسة الأمريكية وتوطين اللاجئين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الوجود الفلسطيني في لبنان: لقد أصبح الوجود الفلسطيني في لبنان من أكبر المشكلات الديمغرافية التي تقلق مضاجع الشعب اللبناني والقيادة اللبنانية على السواء، فمنذ أكثر من ستين عامًا دخلت الجماعات الفلسطينية اللاجئة إلى الأراضي اللبنانية، نتيجة الحروب العربية مع العصابات الصهيونية التي كان هدفها الأوّل الاستيلاء على الأرض وتهجير سكانها، وقد سبق أن أعلنت للملأ وخصوصاً الغرب أن فلسطين أرض بلا شعب، فمنذ عام ١٩٤٨ لجأ العديد من سكان المدن والقرى والأرياف الفلسطينية إلى دول الجوار: الأردن، وسوريا، ومصر والعراق، ولبنان، وبلغ عدد اللاجئين الذين لجأوا إلى لبنان حينها ١٣,٨٠٠ من مجموع لاجئي فلسطين، وهذا العدد حددته لجنه الأمم الخاصة بفلسطين [١] ، والملاحظ أن الفلسطينيين في تزايد مستمر في التوافد إلى لبنان، ويقسم اللاجئون في لبنان إلى أربعة أنواع، هي [٢] :

- القسم الأوّل: لاجئون يعيشون داخل المخيمات، ويبلغ عددهم حسب إحصائية أجرتها الأونروا سنه ٢٠١١، (٢٢٧،٧١٨) لاجئ فلسطيني، توزعوا على مخيمات معترف بها من قبل السلطات اللبنانية والأونروا.
- القسم الثاني: فلسطينيون يعيشون خارج المخيمات، ويبلغ عددهم حسب تقدير الأونروا سنه ٢٠١١، (٢٢٧،٦٥٥) لاجئ.
- القسم الثالث: اللاجئون المنتشرون في تجمعات غير معترف بها من قبل الدولة اللبنانية ولم تعترف بهم الأونروا بحكم أن تواجدهم غير مشروع شرعية.
- القسم الرابع: هم من هجروا من ١٣ مخيمًا من مخيمات لبنان، تم قصفهم سنه ١٩٧٤ من قبل الطيران الحربي الصهيوني، وهم من فاقدي الأوراق الثبوتية، ويعانون ظروفاً إنسانية صعبة على كافة الأصعدة.

لقد كان الوجود الفلسطيني مرحبًا به في الديار اللبنانية في بادئ الأمر؛ لكن مع مرور الوقت وخاصة بعد أن حمل الفلسطيني السلاح وأخذ يقوم ببعض التجاوزات التي تهدد حياة

---

(١) سامر الصقر، "أوهام التوطين "،مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٣٧)، ٢٠١١، ص ٤٦.

(٢) محسن صالح، اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ٤٢-٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواطن اللبناني، أدى ذلك إلى نشوء تيار معارض لهذا الوجود برمّته، انطلاقًا من المنطلقات الآتية [١]:

١- منطلق يرفض الوجود الفلسطيني المسلّح، انطلاقا من رفضه لكل وجود مسلّح غير وجود بندقية السلطة التشريعية.

٢- منطلق يرفض الوجود الفلسطيني المسلّح، كونه يبرر هذا الوجود بوجود مسلح مضاد آخر.

٣- منطلق يرفض الوجود الفلسطيني المسلح، كونه يرفض الممارسات الشاذة التي تشكل خرقًا للنظام والقانون وتهديدًا لأمن المواطنين واستقرارهم.

٤- منطلق يرفض الوجود الفلسطيني المسلّح، كونه رفض وجود الثورة الفلسطينية.

إن الوجود المسلح الفلسطيني على أرض لبنان سبب له قلقًا ليس على الصعيد الداخلي فحسب، بل على الصعيد الخارجي مع دولة الكيان الصهيوني، فقد بدأ المسلحون الفلسطينيون القيام بعمليات ضد دولة الكيان الصهيوني في فلسطين انطلاقًا من جنوب لبنان، حيث وفرت هذه الهجمات ذرائع لهذا الكيان لشن غارات وحشية على القرى والبلدان الآمنة في الجنوب اللبناني، وكان أبرزها العمليات الانتقامية اليهودية في ٢٨ كانون الأوّل عام ١٩٨٦ عندما حطت طائرة عسكرية يهودية من الكوماندوس على أرض مطار بيروت الدولي، وقام رجال الكوماندوس بتفجير ثلاث عشرة طائرة مدنية من الأسطول اللبناني الجوي التابع لشركة (طيران الشرق الأوسط)، كردّ انتقامي على عملية فدائية فلسطينية، قام بها عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في ٢٦ كانون الأوّل استهدفت طائرة مدنية تابعة لشركه الطيران (العال) في اليونان التابعة لدولة الكيان الصهيوني [٢]، فأصبح هناك قلق حقيقي من الوسط الفلسطيني داخل لبنان من الأزمة الداخلية اللبنانية وانعكاساتها على فلسطينيي لبنان، خاصة وإن فتح وحماس تتمتعان بشعبية ووجود مسلح في المخيمات داخل لبنان، ومنذ أن بدأت الاحتكاكات في الداخل الفلسطيني، كانت قيادتي فتح وحماس في لبنان تعمل على عدم جر الساحة اللبنانية إلى أي نوع من الاحتكاكات، وحرصت كافة الفعاليات الرسمية والحزبية والشعبية في لبنان، على الاتصال

---

(١) سليم الحص، مدخل إلى القضية اللبنانية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٤)، ١٩٨١، ص ١٠.

(٢) صحيفة النهار اللبنانية، تفجيرات إسرائيلية على ارض مطار بيروت، الصادرة بتاريخ ٢٧ / حزيران / ١٩٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برموز فتح وحماس، وتأكيدهم تجنّب الساحة اللبنانية ويلات النزاع الفلسطيني، غير أن الساحة اللبنانية لم تسلم أحيانًا من حالات التوتر بين الطرفين، فقد نظّمت فتح حملة إعلامية ضد حماس إثر خطاب خالد مشعل في نيسان ٢٠٠٦، الذي اتهم فيه رئاسة السلطة وفتح، بالسعي لإفشال حكومة حماس [١]، كما شنّت مجلة القدس التابعة لفتح في مناسبات مختلفة حملات ضد حماس، إلى أن بلغ التصعيد ذروته عندما سيطرت حماس على قطاع غزة، وأطلق سلطان أبو العينين أمين سر فتح في لبنان، العديد من التصريحات النارية، وصف في أحدها حماساً بأنها "طغمة عصابة قتلة "وأن رجال حماس وقادتها "قردة " بل القردة أشرف منهم [٢]، وجرت المسيرات لأنصار فتح في لبنان ضد ما قامت به حماس في غزة، وتطوّر الأمر إلى قيام بعض المسلّحين المحسوبين على فتح بإطلاق النار على مركز تابع لحماس في أحد المخيمات في لبنان، وتم تمزيق صور ويافطات في بعض المخيّمات الفلسطينية التابعة لحماس، كما تم الاعتداء على سيارة إسعاف تابعة لحماس في مخيم البص، غير أنه تم تطويق الأحداث وجرت اتصالات مع عدد من الفعاليات الرسمية والشعبية للمساعدة في تطويق الأحداث[٣]، وعندما طرحت فكرة التوطين ضمن مشروعات دولية لتوطين الفلسطينيين في البلاد التي لجأوا إليها [٤]، رفض الطرفان الفلسطيني واللبناني ذلك، بل وظهر من يطالب بترحيلهم إلى مكان آخر في العالم، وكأنهم هم المسؤولون عن فكرة التوطين، وبعضهم الآخر يدعو علناً إلى توزيعهم على الدول العربية، والبعض يطالب بتوطينهم في مكان ثالث لكن ليس في لبنان، وثمة من يريد تحويل رعاية هؤلاء من وصاية الأونروا إلى وصاية المفوضية السامية للاجئين، وهذا أمر خطير؛ لأن ذلك يلغي القرار ١٩٤ (وهو القرار الذي يتضمن حق العودة) ويحولهم بذلك من شعب له حقوق إلى أفراد هاربين من بلادهم [٥]، وقد أكد المسؤولون اللبنانيون رفضهم التام للتوطين في أكثر

---

(١) محسن صالح، محددات الرؤى اللبنانية للازمة الفلسطينية،مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، ٢٠٠٧، ص ١٣١.

(٢) جريدة القدس العربية، تصريحات ابو العينين النارية، الصادرة بتاريخ ٢٦ / حزيران /٢٠٠٧.

(٣) جريدة السفير اللبنانية، اعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان، ١٦ /حزيران/ ٢٠٠٧.

(٤) نواف سلام، بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد(١٩)، ١٩٩٤ ص ٤٢.

(٥) نواف سلام، مرجع سابق،، ص ٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من مناسبة، فنجد أنّ الرئيس اللبناني الحالي ميشال سليمان قال: "اعتبر أن توطين الفلسطينيين خطر ليس فقط على وحدتهم بل على لبنان أيضاً " [١]، وأكد رئيس الرابطة المارونية النقيب "سمير أبو اللمع " أن لبنان، بتنوّع طوائفه وأحزابه يرفض التوطين، ويدعم حق الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم الأم، ودعا السلطات اللبنانية إلى وضع سياسة وطنية تعالج المشكلات الإنسانية لسكان المخيمات، بما يحفظ الأمن القومي اللبناني [٢].

ومما سبق يتبين لنا أن الوجود الفلسطيني يعد عاملاً من عوامل النزاع الأساسية في أزمة لبنان وسبباً في محنته، ومازال سببًا من الأسباب التي تعد عدوة الأمن للبنان، ومازال الوجود الفلسطيني المسلح على الأرض اللبنانية يشكل فتيل تفجير، ما لم يتم نزع السلاح الفلسطيني من خارج المخيمات وداخلها، وإخضاع الفلسطينيين إلى القوانين التي يخضع لها كل وجود فلسطيني في عدد من الدول العربية الأخرى، مقابل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية والصحية في المخيمات والتعامل مع هذا الوجود من نواحي إنسانية، مع ما يتطلبه الواقع من احترام الفلسطينيين للسيادة اللبنانية والالتزام بالقوانين والأنظمة المرعية.

ويلاحظ مما سبق أن السياسة اللبنانية تعاملت مع اللاجئين الفلسطينيين من خلال ثلاث ركائز أساسية تمثلت بما يأتي[٣] :

١- إنقاص عددهم داخل لبنان، وذلك من خلال سياسة التضييق لدفعهم إلى الهجرة.

٢- إعادة السيطرة عليهم داخل المخيمات وخاصة بما يخص موضوع السلاح وشرعية وجوده.

٣- الرفض التام لتوطين الفلسطينيين في لبنان، واتفاق الجميع على حق الفلسطينيين في العودة.

إذ إن لبنان كان ومازال رافضًا لمبدأ التوطين حتى الآن من خلال سياسته ودبلوماسيته المعلنة، موضحًا بذلك بشكل كبير رفضه التوطين، والمخاوف التي تنتجت عنه، بالإضافة إلى

---

(١) صحيفة الصباح اللبنانية، ميقاتي اكد رفض التوطين، الصادرة بتاريخ ١٨ / نيسان / ٢٠١٣.

(٢) صحيفة البلد اللبنانية، اتهامات ضد حماس حول تفجيرات الضاحية، ٢٢/اب/٢٠١٣.

(٣) أحمد حجة، "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في إطار التسوية السياسية للقضية الفلسطينية "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٤، ص ص ١٠٧-١٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم.

ثانيًا: السياسة الأمريكية وتوطين اللاجئين: تبنّت الولايات المتحدة منذ فترات مبكرة فكرة توطين اللاجئين حيث يقيمون، وعرضت القيام بمشاريع تنموية وتعويضات للاجئين والدول المضيفة لهم، وكان من ضمن مشاريعها (مشروع خطة جورج ماك ١٩٤٩، ومشروع جوردون كلاب، ومشروع جونستون ١٩٥٣ – ١٩٥٥، ومشروع دالاس ١٩٥٥) وغيرها.

لقد انطلقت الولايات المتحدة في معالجتها لقضية اللاجئين الفلسطينيين من مدخل عدم تحمل دولة الكيان الصهيوني مسؤولية مشكلة اللاجئين الفلسطينين، وهذا لا يعتبر شعوراً أخلاقيا ولا إنسانيا، وبما إن الطرف الذي تقع علية المسؤولية غير معروف، لذلك لابد لكل الأطراف الدولية والإقليمية أن تتحمل مسؤولية حلها، مع إمكانية استيعاب خمسة وسبعين ألف لاجئ فلسطيني في إسرائيل شريطة إن يكونوا من كبار السن وغير قادرين على الإنجاب حتى لا يتأثر مستقبل إسرائيل الأمني، وتكون عودة هؤلاء إلى ديارهم الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي بشكل جماعي وعلى دفعات تحت مسمى لم شمل العائلات وتعويضهم بالشكل الملائم، فيما تقوم الدول العربية بتعويض اليهود الذي اضطروا إلى مغادرتها، وارتحلوا إلى إسرائيل تاركين وراءهم ممتلكاتهم، وقد تبنت الولايات المتحدة مشروع التوطين القائم على معالجة خمسة ملايين فلسطيني لاجئ وكان نصيب لبنان من توطين خمسة وسبعين ألف لاجئ والبقية في البلاد العربية الأخرى كسوريا والأردن والسعودية والكويت والعراق ومصر، والبعض من هؤلاء في الولايات المتحدة وكندا [١].

لقد اعتمدت سياسة الولايات المتحدة في نظرتها لقضية اللاجئين على التقليدية، باعتبار الوحيد المتبقي من آثارها هو ظهورها سنويا على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة كمشكلة لاجئين، ناجمة عن الصراع العربي – الإسرائيلي، فيما انصبت الجهود الأمريكية على دفع المجتمع الدولي للتقليل من معاناتهم من خلال المساهمة في دعم المجتمع الدولي، والتقليل من معاناتهم من خلال المساهمة في دعم وكالة غوث تشغيل اللاجئين "الأونروا "، في حين ترى الولايات المتحدة أنه يقع على عاتقها إحاطة إسرائيل بكل أسباب بقائها، وهذا ما ظهر في رسالة جورج بوش إلى شارون في ١٤ / نيسان / ٢٠٠٤ التي بيّن فيها التزام أمريكا بالحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية، وحل مشكلة إسرائيل في إطار الدولة الفلسطينية المقترحة،

---

(١) ايليا رول، المستقبل للتفكير الابداعي، مجلة افاق، العدد (٣) ١٩٩٩، ص ٢٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يعني أن أمريكا تشطب حق اللاجئين في العودة إلى فلسطين، وهو ما يشمل عمليًا كافه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ولا ريب أن فكرة التوطين تتغذى على تصريحات الساسة الإسرائيليين والأمريكيين، وهذا ما نلاحظه في إعلان النائبة الأمريكية عن ولاية فلوريدا حينما قدمت اقتراحها لتوطين الفلسطينيين ثم عادت وأهملت مشروعها [١]، وبعدها تأتي دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش في ١٠/ كانون الثاني /٢٠٠٨ إلى تعويض اللاجئين وعدم تنفيذ حق العودة بموجب القرار ١٩٤، وهذا يعني ضرورة التوطين [٢].

لقد لجأت الولايات المتحدة إلى سياسة التوطين المبطن للاجئين في لبنان، فأخذت تدعم مشاريع عديدة ،منها حث الفرقاء في لبنان إلى اتباع سياسة التوطين المبطن، وهذا المشروع ليس من صنع الخيال، وإن هناك من الفرقاء اللبنانيين من يدعمون ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للاستفادة من الأجور الرخيصة التي يتقاضها الفلسطينيون هناك، قياسا بأجور اللبنانيين في واحدة من أسباب قبول التوطين [٣] في حين ذهبت الولايات المتحدة بعد كشف مخطط التوطين المبطن هذا إلى المسارعة والتأكيد لرئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري بأن الإدارة الأمريكية ملتزمة بالسلام الشامل في الشرق الأوسط بما في ذلك السلام بين لبنان وإسرائيل وشددت في مقابلة سعد الحريري مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي "جيفري فيلتمان " أن الولايات المتحدة ترفض كل المقترحات الخاصة بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان [٤].

في وقت آخر، صرح "ايان كيلي "المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في مقابلة له مع الرئيس اللبناني "ميشيل سليمان " فعكس رؤيته في استقرار لبنان مستقر وازدهاره

---

(١) صحيفة النهار اللبنانية، لأن لا خطر من التوطين ولا خوف من ضربة ل "حزب الله " لبنان يبقى بعيداً عن تداعيات حرب العراق، الصادرة بتاريخ ٦ / كانون الثاني / ٢٠٠٣.

(٢) سامر صقر، اوهام التوطين، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٣) رغيد الصلح، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين التوطين والتهجير المقنعين، مقابلة في فضائية العربية، الساعة (١٨٠٠) يوم ٢٨ تموز ٢٠١٠.

(٤) صحيفة الشرق الأوسط، الإدارة الأمريكية تؤكد للحريري رفضها توطين الفلسطينيين في لبنان، الصادرة بتاريخ ٢٥ ايار ٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيادته، وهذا ينطوي علية نزع سلاح الفلسطينيين وتهيئة الأجواء لدمجهم بالنسيج السكاني اللبناني؛ لأن ذلك يتوافق ورؤية الرئيس الزائر للولايات المتحدة.

كما ذهب الرئيس الأمريكي أوباما إلى القول: (يجب تطبيق القرارات الدولية التي تعزز استقرار لبنان وضرورة نزع السلاح من المقاومة والفلسطينيين) [١]، وفي مبادرة لإعفاء المسؤولين اللبنانيين جرعة من حسن النية؛ سعت الولايات المتحدة إلى سيناريو جديد لحل مشكلة اللاجئين في لبنان ويقوم هذا السيناريو على ما يلي: أن يتم ترحيل عدد لا بأس به من فلسطيني المخيمات غير المسلحين لدى إدارة غوث اللاجئين في لبنان، الذين قدموا للمساعدة العسكرية في فترات الحرب اللبنانية، الممتدة منذ سبعينات القرن الماضي إلى ما بين الحدود الليبية – المصرية إلى حدود العراق، كما يتطلب السيناريو من الدول المضيفة للاجئين إعطاء حق لمِّ الشمل في حركة دمج واسعة للفلسطينيين، بما يسمح لهم بالانتقال من لبنان إلى أي مكان آخر.

إن الإدارة الأمريكية أوفدت طاقماً لتنفيذ هذه المهمة، إلى عدد من الدول العربية من بينها السعودية لبحث خطوات تنفيذ توطين اللاجئين وعدم إبقاء قضية الفلسطيني اللاجئ معلقة [٢]، أن ردة فعل القيادة الفلسطينية تجاه دعوات توطين الفلسطيني في لبنان جاءت صريحة من القيادة الفلسطينية وعلى لسان السلطة فيها، حيث جدد رفضه لتوطين الفلسطينيين في لبنان قائلا: (إن الفلسطينيين في لبنان ضيوف إلى أن تحل قضيتنا، ولن نرضى وطناً بديلاً عن فلسطين، وإنه لا حل لقضية فلسطين إلا بحل قضية اللاجئين وفق المبادرة العربية للسلام والقرار ١٩٤)[٣].

حسب اعتقادنا نحن إزاء الفلسطينيين في لبنان؛ فإن سياسة الولايات قامت على ما يأتي:

١- الحرص على عدم إيجاد دور سياسي للجماعات الفلسطينية القائمة على أرض لبنان، وذلك من أجل عدم استخدام هذا الدور مستقبلاً في التأثير على سياسة الحكومة اللبنانية، ودفعها باتجاه تبني خيار المقاومة للتأثير في إسرائيل.

---

(1) http://www.dialogue-yemen.org/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=20787

(٢) حركة حماس، توطين لاجئ لبنان، الشبكة الاخبارية العربية، ١٥ نيسان ٢٠١٠.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط اللبنانية، عباس يجدد رفضه لتوطين اللاجئين، الصادرة بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- العمل على تحجيم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وإبقائهم تحت السيطرة الحكومية اللبنانية؛ لأنه من خلال هذه السيطرة تستطيع الولايات المتحدة التحكم والتقليل من فاعليتهم، وبالتالي تصبح هذه الفئة مهمّشة، وهذا ما تريده الولايات المتحدة التي ترضخ للمطالب الإسرائيلية.

٣- نزع السلاح من يد اللاجئين الفلسطينيين، حتى لا تستخدمه ضد الجهات اللبنانية التي تتوافق سياسيًّا مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعهد بأمن إسرائيل وتوزيعها وحتى يذهب هاجس الخوف لدى الدولة اليهودية.

٤- دفع الفلسطينيين في لبنان إلى الهجرة إلى خارج لبنان، وخصوصًا إلى دول أمريكا الشمالية والجنوبية، وذلك من أجل أن ينسوا ما يسمّى بحق العودة أو حتى التفكير بفلسطين مستقبلاً، خصوصًا عندما ينشأ جيل لم يكن له عهد في فلسطين من جهة، وليسهل على المتبقي منهم في لبنان توطينهم فيه، من جهة أخرى.

إن الإدارة الأمريكية في سعيها لحل قضية اللاجئين في لبنان سواء بالتوطين أو بنقل أعداد منهم إلى خارج لبنان، أن ذلك يصب في مصلحة الكيان الصهيوني في فلسطين؛ لأن الشيء الذي يؤرق دولة الكيان الصهيوني، هم هؤلاء اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون على حدود فلسطين، كونهم يعيشون بالقرب من بلدهم الأصلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: النزعة الطائفية والانقسامات السياسية

لقد تزايد الحديث عن الطائفية ونزعتها والانقسامات السياسية في بداية القرن الحالي، خاصة على خلفية الصراعات الجارية في بلدان المشرق العربي، ونجد أنّ النزعة الطائفية والتطرف والتعصب لم تكن يومًا حكرًا على مجتمعات محدّدة، ولا هي نتاج ثقافات أو أديان معيّنة، من دون أخرى، فهذه النزعات عرفتها معظم البلدان والثقافات والأديان، ومازال بعضها حتى الآن يعاني منها، ولبنان واحده من هذه الدول التي كانت ومازالت الطائفية العنصر الرئيس الذي يحكم العملية السياسية، فمنذ الاستقلال وحتى الآن والطائفية تدخل في كل صغيرة وكبيرة في النظام السياسي اللبناني، وقد لعبت الطائفية دوراً في وقوع أكثر من حرب بين طوائف لبنان، وتم استغلالها أفضل استغلال من قبل العديد من الدول، للدخول في الشأن اللبناني الداخلي والخارجي، وهي التي جعلت من لبنان دولة ضعيفة من كل النواحي وألعوبة في يد القوى الإقليمية والدولية، ليس عند هذا الحد؛ بل أخذ لبنان يشهد بين وقت إلى آخر توترات طائفية تؤدي إلى اشتباكات بين الطوائف في النسيج السكاني اللبناني الواحد، وهذا بدورة يؤدي إلى آثار سلبية تنعكس على الداخل اللبناني وكذلك الخارج اللبناني، مما يجعل لحمة النسيج الواحد في مهب الريح، فضلا عن إن ذلك يورث الخوف والفزع في نفوس الشعب اللبناني، ويدمر البنية التحتية للدولة اللبنانية.

إن آثار التوترات والاشتباكات لها نتائج سلبية، وخصوصا ونحن نعلم أن التركيبة السوسيولوجية الاجتماعية للمجتمع اللبناني تمتاز بالتوزيع المناطيقي مما يجعل كل منطقة عدوة للأخرى وفي هذا التوجه سنتناول هذا المطلب من خلال فقرتين رئيستين هما:

أولا: الطائفية اللبنانية: النزعة والمدلول.

ثانيًا: السياسة الخارجية الأمريكية والطائفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الطائفية اللبنانية النزعة والمدلول: نشير ابتداءً إلى تعريف الطائفية "فهي نظام سياسي اجتماعي متخلف، يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، ومما لا شك فيه أن الكيان الذي تعيش فيه عدة طوائف كيان ضعيف؛ لأنه مكوّن من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه " (١).

أن النزعة الطائفية علامة ضعف مميزة في أي كيان سياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبالتالي تنعكس تأثيراتها على سياسته الداخلية والخارجيّة في آن واحد، على اعتبار تلازم السياستين معًا فتتأثر إحداهما بالأخرى (٢)، وكانت النزعة الطائفية ثغرة في جدار القوة لأيّه دولة، وتُعدّ منفذًا صالحًا تنفذ من خلاله عوامل الهدم إلى داخل الدولة الطائفية في لبنان من خلال الأسباب التي دفعت بها إلى حيز الوجود، حيث أن اليد الاستعمارية هي التي عملت على ترسخيها وتأصيلها في المجتمع اللبناني، ومن خلال الفقرتين؛ فإننا سنتناول السببين الآتيين:

أ: أسباب النزعة الطائفية.

ب: ترسيخ النزعة الطائفية.

أ- أسباب النزعة الطائفية: يمكن إرجاع انتشار الطائفية بصورة عامة إلى عدد من الأسباب بعضها ذاتي ولا تتسم بالموضوعية وتعكس وجهة متعصبة ولا تستند إلى أسس علمية، وأخرى يمكن الاتفاق عليها نظراً لتضمنها رؤية صحيحة للأحداث، يمكن إجمالها بالآتي (٣):

١- التنشئة الاجتماعية الخاطئة والمعيبة والمتحيزة، التي تعتمدها العوائل في تربية أبنائها منذ المراحل الأولى للتنشئة.

٢- الجهل وضيق الأفق والتحيز والتعصب الذي يسيطر على الطوائف الدينية والمذهبية

---

(١) عبد الوهاب، الكيالي، موسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٧٥٠،

(٢) اسكندر بشير، إلغاء الطائفية: دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية و مستقبل إلغائها، دار العلم لملايين، بيروت، ١٩٩٣، ص ٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٤-٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتخاصمة.

٣- المصالح المادية وغير المادية التي تجنيها كل طائفة من الطوائف المتحيزة لخدمتها.

٤- التدخل الأجنبي في شؤون الدولة الداخلية وإضعاف المجتمع ونشوب الحرب الأهلية بين أفراده وجماعاته.

٥. ترجع الطائفية إلى منظومة الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها الطوائف المتحيّزة، والتي تحملها إلى التصادم فيما بينها، مما يضعف ذلك المجتمع ويقود إلى الانهيار.

٦. من أهم أسباب الطائفية وجود الأقليات القومية والعرقية التي تقود إلى تحيز كل طائفة إلى أفرادها، ووقوفها ضد الطوائف الأخرى من غير وجهة نظر حق وعدل.

٧ ـ المصالح السياسية والاقتصادية التي تضعها الطائفة في الحسبان عند اقتتالها وصراعها مع الطائفة الأخرى.

وبعد أن تعرفنا إلى أسباب الطائفية بشكل عام نتعرف إلى أسبابها في لبنان بشكل خاص، فقد عصف بلبنان تيار طائفي جعل منه مسألة معقدة، وهي بحق أعقد القضايا في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، وقد تداخل هذا التيار مع قضايا لبنان وارتبطت به الدولة اللبنانية منذ سنين بعيدة [١]، وفي واقع الحال عصف التيار الطائفي بلبنان نتيجة عدة عوامل التقت جميعًا لتؤلف أبعاداً طائفية، أهمها [٢]:

أ- النظام الإقطاعي الذي خلّفه الصليبيون وراءهم، ولم يدخل عليه العثمانيون أية تعديلات أساسية، ففي قاعدة الهرم العامة يوجد الناس والفلاحون وفوقهم الوجهاء، ويعلو هؤلاء المشايخ ثم المحترمون، وفي القمة يجلس الأمراء من الناس.

ب-النظام الطائفي (المِللي) الذي وضعه العثمانيون في تدبير شؤون غير المسلمين في

---

(١) جمعية المقاصد الخيرية، إشكالية السلام في لبنان، مركز الجمعية للنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٢٦.

(٢) عبدة عويدات، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، منشورات عويدات، عمان، ١٩٩٠ص ص ٤٣٧ ــ ٤٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إمبراطوريتهم.

ج- القوى الاستعمارية الأجنبية التي سعت إلى تأجيج الاتجاهات الطائفية المذهبية، وذلك ليسهل عليها خلق كيانات تابعة لها، فالفرنسيون دفعوا الزعامات المارونية للقيام بدور تاريخي، تجلّى في تجميع الطائفة المارونية وتعميق وحدتها تحت ستار إنقاذها من هيمنة الزعامات الإقطاعية الدرزية [١]، وبالمقابل دعمت بريطانيا الزعامات الدرزية ضد الموارنة، وأصبح توجيه الأمور في الطائفتين بيد المستعمرين (فرنسا وبريطانيا)، وتوالت التراكمات بين الطرفين حتى أصبح هناك تغير كيفي في الولاء السياسي للقيادات المحليّة، وتوجه هذا الولاء السياسي للمستعمرين أنفسهم، وهذا يتضح من الممارسة العملية في شغل منصب القائمقاميتين، حيث مثل القائم مقام الماروني الإدارة الفرنسية في حين مثل القائم مقام الدرزي الإدارة البريطانية، وكان هذا يحدث تحت مرأى وسمع الدولة العثمانية، كما قاد الدعم والتحريض الأجنبي للطائفتين إلى مذابح عام ١٨٦٠ م بين أفراد الشعب الواحد [٢].

إن الاتصال الفرنسي قديم في سوريا ولبنان، ويرجع إلى القرن السادس عشر، حيث استغلت العلاقة النظامية التي أرستها الكنيسة الكاثوليكية مع الطوائف المسيحية الشرقية، بوساطة مبشريها بهدف إصلاح العقيدة والنظام الطائفي لدى الموارنة، نتج عنه نشوء طوائف تدين بالولاء للكنيسة من داخل نصارى الشرق، فتجزأت الطائفة الواحدة إلى عدة طوائف على رأس كل طائفة بطريرك خاص به كالأرثوذوكسية والأرمنية والقبطية والسريانية والنسطورية [٣]، وإمعانًا في بذر بذور الخلاف؛ فقد احتضنت كل دولة استعمارية طائفة ضمن الملة الواحدة توغر صدرها ضد الأخرى تحقيقًا، لمبدأ المستعمر القائل (فرق تسد)، فقد احتضنت فرنسا الطائفة الكاثوليكية، في حين ادعت بريطانيا حمايتها للبروتستانت واعتبرت روسيا نفسها حامية للأرثوذكس [٤].

---

(١) جواد بولس، تاريخ لبنان، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٦٩.

(٢) مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسالة الطائفية اللبنانية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣١٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) البرت الحوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار، بيروت، ١٩٦٨، ص ص ٧٦-٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا لا بد من تعدد توجهات الطوائف تبعًا للمعلوماتية الاستعمارية التي استشرت في دمائها، فالقوى الطائفية المرتبطة بفرنسا تعمل للاستقلال عن الدولة العثمانية للارتباط بفرنسا، وأما القوى الأخرى فقد طالبت بالوحدة السورية، وكانت هذه القوى بمنزلة حزب معارضة للقوى المنادية بالاستقلال [١].

ب- ترسيخ النزعة الطائفية: وأما الجهود الاستعمارية في مجال قطع لبنان عن التواصل في مجال العقائدية القومية أو الدينية في البلاد العربية وتأصيل النزعة الطائفية، فإن هذا واضح من خلال اتفاق فرنسا وبريطانيا على ضرب الحكومة العربية الهاشمية في جبل لبنان، فبعد فترة وجيزة أنزل الفرنسيون العلم العربي الهاشمي (علم الثورة العربية) من مناطق بيروت، وبدأوا يدسون الدسائس لاستمالة مسيحيي لبنان وبث الشائعات الطائفية لتنفير الناس من تلك الحكومة، وبالتالي يعملون على مقاومتها، وهذا ما يجعل حبل الترابط بين المستعمر وأهل البلاد قويًا [٢].

أنّ دولة الانتداب – فرنسا – آنذاك وجدت في ترسيخ الطائفية ما يسهل تنفيذ سياستها الاستعمارية، فلا بد لها من العزف على أنغام الطائفية اللبنانية لتستشري في كيانه السياسي والإداري، وحسب الصياغة الفرنسية لتصبح الحلول- فيما بعد- من اختصاص فرنسا وحدها، وفي هذا المجال عملت الكثير من أجل ترسيخها من خلال القرارات والقوانين والتشريعات التي أصدرتها خلال فترة الانتداب [٣].

ويمكن القول: إنّ الطائفية والمذهبيّة ميّزت النظام اللبناني عن بقية الأنظمة، بتسلط الفرد وسيطرة العائلة من جهة، وحكم الحزب أو العشيرة من جهة أخرى، فهذه الدولة لم ولن تنعم بالحرية، وإن ما يجري منذ عام ١٩٧٥ م، ما هو إلا واحدة من ثمار الطائفية التي وجدت على أرض لبنان مرتعًا خصبًا لتعيش فيه.

لقد تعددت محاولات الإصلاح، إلا أنها لم تجد الطريق بعد للخروج من المأزق الصعب الذي

---

(١) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٥، ص ١٥.

(٢) جمعية المقاصد الخيرية، المرجع السابق، ص ٢٢٧ – ٢٢٨.

(٣) جورج قرم، أزمة النظام اللبناني، مجلة دراسات عربية، العدد (٧، ٨، ٩)، أيار، حزيران، تموز، ١٩٩٣ ص ٦٧ – ٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسمته الطائفية، وخط إطاره المستعمرون وذوو المصالح والميول السياسية، فالخروج من هذا المأزق يتطلب من جميع الأطراف حسن النوايا والقيام بإصلاحات من شأنها تصويب أخطاء الماضي لالتماس الحاضر في خط سياسي صحيح، فاليوم وبعد استفحال الخطب لا بد من مخرج للأزمة التي اكتوى لبنان بنارها عدة سنين [١]، لقد كان للنزعة الطائفية آثارها الواضحة في مجال السياسة الخارجيّة اللبنانية، في واحدة من مظاهرها الابتعاد عن المواقف الساخنة خشية إثارة إحدى الطوائف، واتّباع سياسة الحياد في كثير من المواقف التي تتعلق بتلك الطوائف، والمناداة بالقومية اللبنانية كحلّ وسط بين دعاة القومية العربية، ومؤيدي التوجه نحو الغرب في لبنان.

ج- الطوائف وتوجهاتها: إن لبنان ينتمي إلى الأنظمة السياسية التي تعمل بالنظام الجمهوري، وهذا النظام يمتاز بسمات برلمانية ورئاسية، وقد غلبت السمات الرئاسية على النظام الدستوري حتى عام ١٩٨٩، هذا العام الذي شكل منعطفًا سياسيًّا في النظام السياسي اللبناني، حين أفرز مؤتمر الطائف للوحدة الوطنية نظامًا دستوريًّا، يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مجلس النواب (ممثل السلطة التشريعية)، ورئيس الوزراء على رأس السلطة التنفيذية، مع الإبقاء على صلاحيات عدّة رغم الاختصار منها لرئيس الجمهورية، والمميز في النظام اللبناني اجتماعيًّا وسياسيًّا أن هذا النظام تلعب فيه الطائفية دورًا كبيرًا، وأننا نلاحظ أن هناك نظامًا طائفيًّا اجتماعيًّا ونظامًا طائفيًّا سياسيًّا، الأوّل تمثله الطوائف التي تستند إلى الدين، والثاني تمثله الأحزاب السياسية التي مثلت الطوائف التي انبثقت منها هذه الأحزاب وفي هذا نرى [٢].

١- الطوائف الاجتماعية الدينية، ويمكن تقسيم هذه الطوائف إلى قسمين رئيسين هما:

أ- الطوائف الإسلامية: وهم السنّة ويشكلون ٣٠% من سكان هذا البلد، الشيعة ويشكلون ٢٩% والدروز ونسبتهم ١٢,٥ % والعلويون ٢,٥% والإسماعيليون.

ب- الطوائف المسيحية: وهم الموارنة ويشكّلون ١٢,٣% والروم الأرثوذكس ٩% والروم الكاثوليك ٥% والأرمن الأرثوذكس ٣% والأرمن الكاثوليك ١% والسريان

---

(١) عصام نعمان، طائفية النظام اللبناني، الخلفية.الأزمة.المخرج.، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٣)، ١٩٨٤، ص ٦٧ – ٦٨.

(٢) عدنان السيد حسين، لبنان الطائفية المقيتة، دار الجامعة للنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ١٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرثـوذكس والسـريان الكاثوليـك والكلـدان والإنجليـون الأقبـاط والأشـوريون والأرثوذكس الأقباط.

٢- الطوائف الحزبية السياسية: يقوم النظام الحزبي اللبناني على أساس التعدّد، يوجد في لبنـان عـدة أحـزاب يصـعب حصـرها، وتتضـاءل أهميتهـا نظـراً لكثـرة تعـددها وسـيادة الطائفيـة، ووجـود زعامـات محليـة قويّـة خـارج الأحـزاب، ونشـأة حركـات مسـلحة فاقـت أهميتهـا الأحـزاب منـذ انـدلاع الحـرب الأهليـة فـي منتصـف السـبعينيات، ونتيجـة لهـذه العوامل بدأت الأحزاب والجماعات في تشكيل كتل أو جبهات تقوم على التحالفات من أجل تحقيق أهدافها من غير أن يتخلى أي منها عن تنظيمها المستقل، وهذه الأحزاب هي [١]:

أ - حزب الكتائب: تأسس عام ١٩٣٧ برئاسة بير الجميل لإبراز الكيان اللبناني المستقل ضد الأحزاب والجماعات المدافعة عن عروبة لبنان أو سورية، ويعد الحزب الرئيس للطائفة المارونية.

ب- الحزب التقدمي الاشتراكي: تأسس عام ١٩٤٩ بزعامة كمال جنبلاط أحد زعماء الدروز البارزين، وقد كان له دور كبير في السياسة اللبنانية، وهذا يمثل الطائفة الدرزية، على الرغم من أنه يضم بين أعضائه عددًا من غير الدروز لكونهم يؤمنون بالنهج العلماني الذي يؤمن به زعيم الحزب الذي كانت له القدرة على إقناع الآخرين بهذا الخط العلماني المشار إليه [٢].

ج- حزب الوطنين الأحرار: تأسس هذا الحزب عام ١٩٥٨ بزعامة كميل شمعون الذي ترأس الجمهورية فيما سبق، ويعد نفوذ هذا الحزب ضئيلا بالمقارنة مع حزب الكتائب[٣].

د- الأحزاب الشيعية: وهما (حركة أمل، وحزب الله) وتعتبر حركة أمل الجماعة الرئيسة

---

(١) محمد محمود وإسماعيل مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص ١٨٠٠-١٨٠١.

(٢) عطا محمد، النظام السياسي العربي المعاصر، جامعة قاربوس، بنغازي، ١٩٨٨، ص ١٨٠.

(3)http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للطائفة الشيعية اللبنانية، وهو الجناح العسكري الذي أسسه الإمام الشيعي موسى الصدر، الذي أصبح رئيسًا للمجلس الشيعي، والذي اختفى أثناء زيارته إلى ليبيا عام ١٩٧٨، وخلفه في القيادة نبيه بري، وتوجد جماعتان شيعيتان تتحدى نبيه برى وهما: أمل الإسلامية والتي تزعمها حسين موسوي أحد زعماء أمل السابق وهو الأكثر تشدّدًا، وحزب الله المؤيد لإيران الذي شكّل ميليشيا الحرس الثوري بقيادة هادي رضا العسكري، وكانت نشأته مع بداية الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ويعتبر من القوى اللبنانية المؤثرة عسكريًّا واجتماعيًّا في لبنان ويترأسه في الوقت الحالي حسن نصر الله [١].

هـ - حزب تيار المستقبل: هو جمعية سياسية لبنانية يترأسها سعد الحريري نجل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، ويعتبر الحزب الأساس لتحالف ١٤ آذار مع القوات اللبنانية وحزب الكتائب [٢].

إلى جانب هذه الأحزاب، هناك العديد من الحركات والتنظيمات، داخل الساحة السياسية اللبنانية، مثل حركة القوميين العرب، وحركة التقدم الوطني، والهيئة الوطنية، وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وبعد أن تعرفنا على الطوائف الموجودة في لبنان نلقي الضوء على أثرها في النظام السياسي اللبناني، فنجدها هي المحرّك الأساس للحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية داخل لبنان، فهي تشكل نمطًا للحياة السياسية فيه، لهذا كان النظام نظامًا طائفيًّا بكل بنوده وقوانينه وممارسته، الأمر الذي انعكس على مجمل تطور الأحداث داخل لبنان، بحيث أصبح النظام السياسي يعبر عن مصالح الطوائف المتعددة، وليس معبّرًا عن مصلحة لبنان. وهذا الأمر انعكس سلبًا على قدرة الدولة على بناء نظام مركزي فاعل، فأصبح المتعارف عليه داخل النظام السياسي أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيًّا مارونيًّا، ورئيس مجلس الوزراء مسلمًا سنيًّا، ورئيس مجلس النواب مسلمًا شيعيًّا، وتوزيع باقي المناصب والوظائف حسب وضع الطائفة

---

(١) نيفين مسعود، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٧٠.

(2) http://www.almustaqbal.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

داخل لبنان [١]. وعلى أثر هذا التقسيم وقعت الكثير من الاشتباكات والحوادث الدامية بين طوائف الشعب اللبناني، إلى أن تطور الأمر إلى حرب أهلية سنة ١٩٧٥، بسبب محاولة فاشلة لاغتيال الزعيم الماروني بيار جميل قام به مسلحون فلسطينيون، وردًّا على هذا الحادث تم قتل ما يقارب ٣٠ شخصًا بينهم ٢١ فلسطينيا واتهم حزب الكتائب بالوقوف وراء هذه الجريمة واندلعت بين الفصائل الفلسطينية والميليشيات اللبنانية المسيحية، ثم تطورت الأمور إلى حرب بين المسيحيين والمسلمين استمرت (١٥) سنة، شملت جميع مناطق لبنان تقريبًا، وانتهت الحرب باتفاق الطائف، وبقاء سوريا في لبنان الذي دخلته منذ ١٩٧٦ تحت مسمى قوات الدرع العربية، فكانت قناعة المجتمع الدولي أن سوريا قادرة على فرض الأمن في لبنان [٢]، كما فتح الطائفية المجال للتدخلات الخارجيّة المختلفة، وهذا ما ينطبق على سوريا وإيران وفرنسا التي كانت اللاعب الأكثر تأثير، فيما سبق؛ ولكن بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تغيرت اللعبة الدوليّة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الأكبر داخل لبنان، وبدأت بإدخال لبنان في مشاريعها التي تطرحها داخل المشرق العربي [٣]، وحاولت استخدام هذه الورقة في لبنان، فالملاحظ من الحالة اللبنانية أن دور الدين والمرجعيات الدينية الذي تبدي الإدارة الأمريكية حساسية بالغة تجاهها، يغدو مرحّبًا به ومقبولاً إذا ما انسجم مع التوجهات الأمريكية لتمزيق المنطقة وفق اعتبارات طائفية، فنجد مقر البطريرك نصر صفير في بكركي تحول [٤]، إلى مزار يؤمّه السياسيون من الداخل والخارج، ليس للحصول على البركة الدينية؛ بل للتشاور مع البطريرك ومجلس المطارنة في أدق التفاصيل السياسية، بعد أن تحول المجلس الطرف الأساسي في المعادلة السياسية اللبنانية، كما أننا نجد أنّ صفير ومجلس المطارنة قد أصدر الكثير من التصريحات بخصوص الانتخابات اللبنانية ٢٠٠٥، وحول العملية الانتخابية وقانون الانتخاب وبصورة لا تختلف مطلقًا عن دور أي حزب سياسي، وبالرغم من المسيحية تترك ما "لله لله وما للقيصر للقيصر "وتفصل بين الدين والسياسة لكن الإدارة الأمريكية وخاصة إدارة

---

(١) سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٠١.

(٢) منح الصلح، "لبنان بعد اتفاق الطائف الايجابيات و السلبيات "، مجلة المستقبل العربي، العدد(١٦٥)،، ١٩٩٢، ص ٧٢.

(٣) محسن صالح، "محددات الرؤى اللبنانية للازمة الفلسطينية "، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، ٢٠٠٧. ص ١٢٨-١٢٩.

(٤) عاطف الجولاني، "العراق ولبنان نموذجان للطائفية في الشرق الأوسط "، مجله الخليج الكويتية، العدد (١٦٥٥)، ٢٠٠٥، ص ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوش، لم ترَ أي حرج أو بأس في أن يلعب الدين والمرجعيات الدينية في لبنان أدوارًا سياسية مهمة لكون هذا يتفق مع توجهاتها في منطقة المشرق العربي [١]، وبسبب ارتباط بعض الأحزاب اللبنانية بدول أخرى على أساس طائفي؛ فنلاحظ تأثرها بما يجري في الوقت الحالي في سوريا، فانعكست الملامح الطائفية في الأزمة السورية على الداخل اللبناني؛ الأمر الذي يهدد بنشوب خلافات طائفية داخل لبنان، لاسيما مع مساندة حزب الله للنظام السوري، وأعربت السفيرة الأمريكية في لبنان "مورا كونيلي " عن قلق بلدها حيال تزايد وتيرة الاشتباكات الطائفية في لبنان داعية جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واحترام سيادة لبنان واستقراره. والتقت السفيرة زعيم التيار الوطني اللبناني العماد ميشيل عون وبيّنت له أن الشاغل الرئيس للولايات المتحدة هو إبقاء المؤسسات والعملية الديمقراطية في لبنان تؤدي مهامها كما يجب أن تؤدى، وناقشت أيضاً الوضع الأمني في سوريا، وأثره على الوضع الأمني في لبنان، مؤكدة بعد ذلك دعم الولايات المتحدة لسياسة النأي بالدولة اللبنانية.

ومن خلال ما سبق، نجد أنّ للطائفية آثارًا سلبية من نواحي عدة، أهمها:

١- على الصعيد الداخلي: يلاحظ تراجع مفهوم المواطنة بين اللبنانيين، حيث تتباين حقوق المواطن من الناحية المدنية بين سكان البلد الواحد وحسب الطائفة التي ينتمي إليها، مثل حقوق تسجيل وثائق الزواج والميلاد والوفاة، وكذلك الميراث وغيرها من الأمور فلكل طائفة محكمة خاصته تخضع لها [٢].

٢- على الصعيد الخارجي: سهولة أن تضع القوى الخارجيّة لها موضع قدم من خلال هذا النسيج الطائفي المعقد، وذلك لأن كل طائفة تخشى على ذوبانها في النسيج السكاني اللبناني، فالمسيحيون يخشون من طغيان المدّ الإسلامي بكل طوائفه، وبالتالي يصبح المسيحيون أقليّة لا يوجد أمامها مهرب إلا الهجرة إلى لخارج [٣]، والمسلمون يخشون من طغيان طائفة منهم على الطائفة الأخرى، والخوف من أن نجد أنّ المسيحيين يعتمدون على الغرب، وخاصة فرنسا سابقًاً والولايات المتحدة الأمريكية حديثًاً، والشيعة

---

(١) جريدة صدى البلد اللبنانية، الطائفية في لبنان والإدارة الأمريكية، الصادرة بتاريخ ٢١ / حزيران / ٢٠١٣.

(٢) فيصل جول، "عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان "، مجلة السياسة الدولية، العدد(٨٢)، ١٩٨٥، ص ١٣.

(٣) سميرعبدة، المسيحيون العرب إلى أين، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في لبنان يعتمدون على إيران وسوريا وهكذا [١].

إذن لبنان يعد حالة منفردة بين أزمات الدول في المشرق العربي، ونموذجًا غير متكرر بسبب التداخل والتمازج الشديد بين مختلف زواياه وأبعاده، فهذا التعدد والتداخل في لبنان أدى بدوره إلى تعقيد وتعميق أزمات لبنان [٢].

أن هذا أدى إلى غياب استراتيجية خاصة بالنظام السياسي اللبناني للسير وفقها؛ لأن الكثير من الأزمات تقع في أوقات غير متوقعة، مفاجآت كثيرة تربك المسيرة السياسية للنظام على مصرعيها للتدخل الخارجي في لبنان، وخصوصاً إذا علمنا أن هناك ارتباطات طائفية مع تلك القوى الخارجية سواء أكانت إقليمية أم دولية.

ثانيًا: الولايات المتحدة والطائفية اللبنانية: لقد استثمرت الولايات المتحدة الطائفية على خير وجه، لكون الطائفية ما هي إلا مشكلة عميقة ناشئة عن خلل قائم في النظام السياسي اللبناني، كان من شأنها إثارة الأزمات المتتالية والإبقاء على مستوى غير صحي، طابعه التوتر في الجو السياسي حتى قبل أن تنشا ظاهرة الوجود الفلسطيني على الأرض اللبنانية، وقبل أن يبادر أي طرف إلى طرح الوجود الفلسطيني البشري كعامل إخلال بالتوازن الديمغرافي اللبناني.

أن مصدر العلة الأساسي هي الطائفة، لذلك فإن أية صيغة إصلاحية يمكن أن تفسد نتائجها الولايات المتحدة الأمريكية بفعل تعدد الطوائف، والتي في معظمها تنظر إلى ما وراء الحدود لعل وعسى أن تحقق أهدافها، أن صيغة الإصلاح القائمة على مبادرات الوفاق، لابد أن تستهدف إلغاء الطائفية بكل وجوهها إن لم يكن فوراً فتدريجياً، وإن المواطن اللبناني هو محور عملية التعبير، لكنه للأسف بدلا من أن يدين بالولاء الكامل لوطنه ويتصرف تصرف المسؤول تجاه مجتمعه، تصرف في الاتجاه الآخر فكان ولاء الطائفية أو الزعيمية أو العشيرية أو المنطقية أقوى من ولائه لبلدة ووطنه، وكان تصرفه محكوما بطابع الفردية، ويتعامل مع الدولة كأنها الغريم أو الخصم، فيسعى إلى خرق قوانينها بدلاً من السعي إلى تعزيز سلطاتها، وبدوره سيسفر هذا الأمر إلى حرب أهلية وخصوصا أن الأجواء تنذر بذلك، حيث بدأت النيران تتمدد تجاه

---

(١) أحمدالخالدي، و اغا حسين، سورية وإيران تنافس و تعاون، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٥٢.

(٢) سامح راشد، "لبنان.. أزمة التشابك بين الداخل والخارج "، مجله السياسة الدولية ،العدد (١٦٨)، ٢٠٠٧، ص ١١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخل اللبناني وتهدد بنقل الحرب إلية، خاصة بعد مشاركة حزب الله ممثلاً للطائفة الشيعية اللبنانية في الحرب الطائفية في سوريا، إلى جانب الأقلية العلوية الشيعية والأغلبية السنية في طرابلس والسيارات المفخخة. والعامل الآخر أن الساحة اللبنانية مهيأة لمثل هذه الأحداث الطائفية، بسبب الجمود الذي يخيم ظلة على الوضع السياسي اللبناني، ولاسيما في الموضوع الحكومي، وما أحدثته الولايات المتحدة في تأزم سياسي على الأرض اللبنانية، من المحكمة الدولية امتداداً إلى تدويل لبنان، حيث أنها تحاول إشعال الحرب الأهلية المذهبية في لبنان كمقدمة ضرورية لتنفيذ مخططها لتقسيم منطقة الشرق الأوسط، كما ورد في المشروعات المختلفة عن الشرق الأوسط الجديد [١].

أن المشروع الأمريكي في لبنان يهدف إلى كف الأيدي الإيرانية ووضع حدٍ للامتداد الإيراني هناك، وبالتالي لا يخرج أي عمل أمريكي على لبنان عن مشروع الشرق الأوسط الجديد، وخصوصاً أن الاهتمام الأمريكي بدا في لبنان نتيجة طبيعة هذا البلد التي توصف بأنها شديدة التعقيد من الناحية السياسية، وتجتمع بها كل المتناقضات الاجتماعية والمذهبية، وترتبط به العديد من القوى الإقليمية والدولية التي تتلاقى مصالحها في بعض الأحيان وتتقاطع في أحيان أخرى [٢]، إن الانقسامات الطائفية والمذهبية الطاغية على المناخ السياسي المشحون بالتوترات في لبنان تنذر بانفجارات أمنية خطيرة، فالنزاعات المتواصلة التي تفجرها أبسط الأسباب والدوافع تزعزع الأمن والاستقرار وتذهب بلبنان إلى المجهول، وإن التمزق العميق في النسيج الاجتماعي في لبنان أضحى يخترق شرايين الوطن وعروقه أو يكاد، أما الانقسام الأبرز هناك فهو المتمثل في تياري السنة والشيعة، ولأن المنتمين إلى الطوائف والمذاهب لديهم جهات تمولهم وتسلحهم؛ فإن المناوشات بينهم لا تتوقف وتنذر بحروب محدودة داخل لبنان، لا سيما وأن جهات أجنبية تدير الزيت دوماً على نيران هذه المناوشات، على أمل أن تتصعد إلى حرب.

وهنا يجب القول: إن الولايات المتحدة الأميركية وحليفاتها في الاتحاد الأوروبي تلعب دوراً خطيراً على إثارة الفتن بين اتباع الطوائف والمذاهب اللبنانية وهذه الدول الاستعمارية تسير على خطى إسرائيل في زعزعة الأمن والاستقرار ونسف فرص السلام في لبنان، فالمهم بالنسبة

---

(١) صحيفة الاهرام (القاهرية)، لبنان في مرمى الحرب الأهلية، الصادرة بتاريخ ١٥ تشرين الاول٢٠١٣.

(٢) علي حسين باكير، "الحرب على لبنان: بين المشروع الامريكي الايراني "، مجلة البيان الامارتية، الصادرة بتاريخ ٢٣ تشرين الاول ٢٠١٣، ص ٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذه الدول الاستعمارية هو الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها في المنطقة، ولأن إسرائيل تعد وتستعد لشن حرب شاملة على لبنان بدعوى تصفية حزب الله؛ فإن هذه الدول الغربية الاستعمارية تعمل على إضعاف جميع الطوائف والمذاهب اللبنانية [1].

الفصل الثالث: الأدوات التنفيذيّة للسياسة الأمريكية في لبنان

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً في لبنان منذ الحرب الأهلية اللبنانية وكان هذا الدور على مختلف الأصعدة، وبرز واضحاً أكثر من أي وقت مضى في إيجاد اتفاق الطائف الذي

(١) جريدة الرأي الأردنية، انقسامات طائفية ومذهبية تعصف بوحدة لبنان، الصادرة بتاريخ: ١٧ اب ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقد في الديار السعودية، والذي أنهى سنين طويلة من الحرب الأهلية التي استمرت قرابة (١٥) سنه، حيث تبدلت الظروف الدولية، واتفقت حينئذٍ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق) على حل خلافاتهما بالطرق السليمة.

من أجل وقف الحرب الأهلية اللبنانية، كان لابد من إيجاد اتفاق بين القوى المتحاربة في لبنان، والتي ترتبط بقوى خارجية، لذلك اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اجتماع مالطا إلى أنهما يريدان وقف الحرب في لبنان من أجل الحفاظ على استقرار المنطقة وحتى لا تحدث فيها تغيرات أساسية من جراء هذه الحرب الدامية التي اكتوى بها لبنان أرضا وشعبا [١].

لقد كانت الولايات المتحدة الراعي الأساس لاتفاق الطائف، حيث بدأت تمارس دورها كدولة عظمى مستغلة بذلك تراجع الاتحاد السوفياتي ومن ثم انهياره وبقاء الولايات المتحدة كقوة وحيدة في العالم تمارس سياساتها على الدول من غير وجود لأي منافس يردعها أو يعكر عليها صفو سلوكها السياسي. وفي هذا التوجه وما طال الساحة اللبنانية من السلوك السياسي الأمريكي نجد إن الإدارة الأمريكية استطاعت التدخل في الشأن اللبناني عبر المشروعات والمبادرات التي تبنتها في المنطقة بشكل مباشر وصريح، غير أنها لم تكتفِ باستخدام أدواتها المحلية في تنفيذ سياستها داخل الهيئة الدولية منظمة الأمم المتحدة وخاصة ذراعها القوي ألا وهو لبنان، بل أرادات استخدام أجهزه أخرى دولية لأجل تحقيق مصالحها في لبنان، فمن خلال مجلس الأمن والقرارات الصادرة عنه، استطاعت أن تجد لنفسها مبررًا للتدخل في الشأن اللبناني، ثم أنها عمدت إلى دعم الكيان الصهيوني وبكل جوانب الدعم في المنطقة وخاصة في لبنان، وفي هذا التوجه سنتناول هذا الفصل في مبحثين رئيسين هما:

المبحث الأوّل: الامم المتحدة في خدمة الأهداف الأمريكية.

المبحث الثاني: الحليف الاستراتيجي والأهداف الأمريكية.

المبحث الأوّل: الأمم المتحدة في خدمة الأهداف الأمريكية

استطاعت الولايات المتحدة وفرنسا في مطلع أيلول عام ٢٠٠٤، إضفاء الصفة الشرعية على تدخلهما في الشؤون الداخلية اللبنانية، عندما نجحتا في تدويل شأن داخلي لبناني عبر

---

(1) Lebanon country study , **federal research division library of congress edited by Thomas, collator** , library of congress cataloging in publication date , 3ed ,1989, p 176-177.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يتعدى على سيادة الدولة اللبنانية حمل الرقم ١٥٥٩ باسم الدفاع عن لبنان والمحافظة على سيادته واستقلاله، ويذكر أن هذا القرار طالب "بتفكيك الميليشيات "، (اللبنانية وغير اللبنانية)، ونزع سلاحها ومد سيطرة الجيش اللبناني على كل الأراضي اللبنانية "، يومئذ قيل: إن الهدف من هذا القرار هو إخراج القوات السورية من لبنان، لكنه كان واضحاً أن الهدف الأبعد لم يكن إلا نزع سلاح المقاومة اللبنانية، وكذلك السلاح الفلسطيني في المخيمات، تمهيداً لوضع لبنان تحت الوصاية الأمريكية ليتوافق مع المخططات والمصالح الأمريكية والإسرائيلية والغربية في المنطقة، واستطاعت من خلال تلك التدخلات أن تحول قضية الاغتيال إلى المحكمة الدولية لكي تبت فيه، وجعلت منه قضية تهم الأمن والسلم الدوليين وليس فقط يهم الشأن اللبناني.

إن الهيئة الدولية في اعتقادنا الجازم ما هي إلا أداة في اليد الأمريكية، فضلا عن إنها دولة عظمى وتملك حق النقض ("الفيتو")، إلا أنها تستطيع السيطرة على دول العالم الذين ينتمون إلى هذه المنطقة من خلال ما تقدمة من مساعدات إلى بعض منها، ومناصرة قضاياها، وتسهيلات لتلك الدول من خلال جوانب متفرقة؛ الأمر الذي يجعل من الهيئة الدولية أداة من أدوات المؤسسية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وسنتناول في هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأوّل: لبنان ومجلس الأمن الدولي.

المطلب الثاني: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأوّل : لبنان ومجلس الأمن الدولي

يعتبر مجلس الأمن الدولي المؤسسة الرئيسة في النظام الدولي، كونه الأداة التي أناطت بها الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة مسؤولية ترسيخ الأمن والسلم الدوليين والحفاظ على استقرار العلاقات الدولية، وفقاً للنظام الواضح والدقيق الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبادئ سلوك تؤدي إلى تحقيق السلام في العالم استناداً إلى هذه المبادئ، بمعنى أن مهمة مجلس الأمن هي العمل على تحقيق الأمن والسلم الدوليين وصيانتهما، كونه السلطة الدولية العليا التي يحقّ لها مناقشة وبحث أية أزمة أو أي نزاع قد يؤدي استمراره إلى حصول نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر، وهذا ما نصّت عليه المادة الرابعة والعشرون من الميثاق.

ولكن مجلس الأمن ورغم وجود هذه المبادئ يتعرض إلى انتهاكات فاضحة بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه واستخدامه من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها بعيداً عن مهامه الأساسية في السلام، حيث يتم انتزاع قرارات تجعل منها مظلة ومبرراً لممارسة الحرب والقتل المنظّم واستصدار القرارات لصلحه الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال في القرار ١٥٥٩، إذا تؤكد هذه الأعمال على أن مجلس الأمن الدولي يبقى رهن السياسات الأمريكية ومقيد بالرغبات الأمريكية، بحيث تصدر القرارات وفقاً للمصالح والرغبات الأمريكية، وهذا يجعلنا نقول مرة أخرى: إن مجلس الأمن الدولي بسبب هذا الارتهان عبارة عن مؤسسة تخدم الأطماع والمصالح الأمريكية، ويتم تحت مظلتها ارتكاب كل الجرائم والآثام بحق العديد من دول هذا العالم، بخاصة تلك التي ترفض التبعية لأمريكا وسياساتها المعادية للشعوب، وفي هذا الصدد سنتناول هذا المطلب المكون من فقرتين فرعيتين هما كالآتي:

أولاً: مجلس الأمن والقرارات الدولية.

ثانيًا: مجلس الأمن والأهداف الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: مجلس الأمن والقرارات الدولية

عمدت الولايات المتحدة إلى الهيئة الدولية، فتقدمت إلى مجلس الأمن الدولي في أكثر من مره لاستصدار قرارات خاصة بلبنان وسوريا ودولة الكيان الصهيوني، ولما كانت الولايات المتحدة صاحبة اليد الطولي في الهيئة الدولية، فيكون لها ما تريد من قرارات تخدم مصالحها وتحقيق أهدافها، فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة للانفراد بالساحة اللبنانية هذه المرة، فعمدت كالعادة إلى مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية فوجدت في الوجود السوري على أرض لبنان لا تتماشى مع مصالحها ومصالح حليفتها الدولة اليهودية في فلسطين، فمهدت لإخراج سوريا ومحاسبتها، واتبعت ذلك بقرار إخراج سوريا من لبنان وستناول ذلك بفقرتين فرعيتين هما:

١- قانون محاسبة سوريا: لقد دخلت سوريا لبنان على أثر اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، وقد كان هذا الدخول مرحباً به عند بعض الأطراف وغير مرحب به عند البعض الآخر وكان هذا الفريق معظمه من الطوائف المسيحية رغم هذا إلا أن سوريا بقيت تمارس دورها في لبنان بالرغم من انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان عام ٢٠٠١، فبدأت الأصوات تتعالى بمطالبات بالانسحاب؛ لأن مبرر وجود سوريا في لبنان، قد انتهى دوره بانسحاب إسرائيل، ولكن سوريا رفضت الانسحاب وأصرت على البقاء [١]، وبدأت الولايات المتحدة باستخدام موقف تصاعديّ تجاه سوريا منذ أحداث ١١ أيلول، وفي إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فتم توجيه الأنظار والاتهامات لها [٢]، وأثارت الاتهامات لها جدلاً كبيرًا حول أسبابها وجدواها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سياق هذا كله انعكس الأمر في قرار أصدره الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٣ م والمعروف "باستعادة سيادة لبنان ومحاسبة سوريا "، الذي قدمه في ١٨ نيسان ٢٠٠٢

---

(١) دانيل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ترجمة: عماد شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦٥.

(٢) سليمان تقي، "لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطابات الطائفية والمذهبية "،مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٩)، ٢٠٠٧، ص ١٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نائب ولاية تكساس الجمهوري "ديك ارمي " مع " اليوت انغل "النائب الديمقراطي عن نيويورك و "اليانا لتنن " وعرفه في الأوّل بقانون "المسؤولية السورية "، حيث كان كل من ديك واليوت أعضاء في مجموعة العمل المختصة بالشأن اللبناني الـ "MEF "، ولجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية "AIPAC "، و "عمل اليوت انغل "على هذا المشروع منذ ١٩٩٣ [١]، وظل القانون على نار هادئة لبعض الوقت؛ لأن إدارة بوش لم تكن متحمسة بعض الشيء، غير أن هذا التشريع المعادي لسوريا أقر بأكثرية ساحقة (٣٨٩ صوتا مقابل ٤ أصوات في مجلس النواب، و٨٩ صوتاً مقابل ٤ أصوات في مجلس الشيوخ)، فما لبث إلا أن وقّعه جورج بوش ليصبح نافذًا في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٣، وعدل اسم القانون ليصبح "قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان "[٢].

لقد رفضت سوريا تطبيق القرار وأصرت على البقاء في لبنان، ورأت أن هذا القانون ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية، ففرضت الولايات المتحدة الأمريكية، هيمنتها كبديلة للأمم المتحدة، واعتبر السفير السوري في الولايات المتحدة آنذاك عماد مصطفى، أن هذا القانون سيلحق الضرر بالعلاقات السورية الأمريكية، وسيكون الضرر الأكبر للشركات الأمريكية التي تسعى إلى الاستثمار في سوريا [٣]، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على المجتمع الدولي من أجل الحد من العلاقات مع سوريا، وتمثل ذلك عن تراجع الاتحاد الأوروبي عن توقيع اتفاقية الشراكة مع سوريا، وكذلك فرض عقوبات على المصرف التجاري السوري المسؤول عن معاملات سوريا الخارجيّة، وصعوبة شراء سوريا لأية سلعة تكنولوجية [٤].

٢- المجلس وقرار ١٥٥٩: عملت كلّ من الولايات المتحدة وفرنسا من أجل استصدار القرار رقم ١٥٥٩، وإجبار سوريا على الانسحاب من لبنان، فأصدر مجلس الأمن

---

(١) كولبل يورغون كاين، اغتيال الحريري أدلة مخفية، ترجمة: انطوان باسيل، دار الحصاد، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٩١.

(٢) جون جي ميرشايمر، أمريكا المختطفة: اللوبي الصهيوني وسياسة الولايات المتحدة الخارجيّة، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبات العبكان، الرياض، ٢٠٠٦، ص ص ١٣ -١٤.

(٣) خلف جراد، أبعاد الاستهداف الأمريكي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٥، ص ص ٢٠ – ٢٧.

(٤) باحثون (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، قانون محاسبة سوريا، مجلة قضايا راهنه، العدد(١٦)، ٢٠٠٤، ص ص ٢١-٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي بتاريخ ٣/أيلول/٢٠٠٤ ، القرار المطلوب لأسباب عدة، أهمها:

أ- الجيش السوري في لبنان: إن العامل الأساسي، الذي شكّل مدخلا لاعتبار الوجود السوري في لبنان غير مشروع، خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي المبرر الرئيس لوجودها في لبنان، وما إن انسحبت إسرائيل حتى بدأت أصوات داخليه وخارجية تعلو لأجل انسحاب سوريا من لبنان، وترى الأطراف المؤيدة للوجود السوري أن وجودها أساسي لصالح البلدين، وأن سوريا تتمسك بالقضايا القومية العربية، وأن التمسك بالوجود السوري هو للحفاظ على عروبة لبنان، وعلى عدم استهدافها من جانب إسرائيل، بينما يرى معارضون لوجود سوريا، أن هذا الوجود ليس إلا تدخلاً في الشأن السوري [١].

ب- حزب الله والدعم السوري: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن حزب الله أحد أدوات السياسة السورية في المنطقة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك الدفاع عن المصالح السورية في لبنان، وتعتبره أيضاً تهديدًا للمصالح الأمريكية في منطقة المشرق العربي، لذا فهي تصنفه كمنظمة إرهابية، وخاصة أن سوريا وإيران وحزب الله قد أعلنوا وبكل وضوح التحالف المشترك وذلك عبر لقاء دمشق، وبيّنوا من خلاله عن تكوينهم تحالفًا مشتركًا للمواجهة الشاملة، إذا ما قامت إسرائيل بأي عدوان على لبنان [٢].

إن السبب وراء استهداف حزب الله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ما هو إلا تصفية لحسابات قديمة، وهذا ما بينه الكاتب الأمريكي "فريدمان " بقوله: (إن واشنطن راغبة بمحاسبة الحزب بأثر رجعي، كما لو أن أشعه الليزر تركزت على الذاكرة الأمريكية "مشيراً إلى أن " ثمة فواتير عالقة بين حزب الله وواشنطن تسعى إلى تسويتها)، فهي تتهم حزب الله بالتورط بعدة هجمات ضدها في الثمانينيات من القرن الماضي مثل، الهجوم على مقر قيادة قوات المارينز الأمريكية في بيروت، الذي أدى إلى مصرع ٣٤١ شخصًا، وكذلك انفجار السفارة

---

(١) عبد الله الأشعل، المؤامرة القانونية على سوريا، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠.

(٢) سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص ١٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية في لبنان عام ١٩٨٣ الذي خلف ١٧ قتيلا [١]، وبذلك أصبح نزع سلاح حزب الله يشكل هدفًا أساسيًا للسياسة الأمريكية في المشرق العربي، وهذا الأمر لم يتم باستخدام الوسائل العسكرية، لذلك لجأت الولايات المتحدة إلى الخيار الدبلوماسي والمتمثل بمجلس الأمن الدولي والقرار١٥٥٩ [٢]، رفضت سوريا في بادئ الأمر القرار ١٥٥٩، وذلك للحيلولة دون خروجها من لبنان، فقد قامت بتعديل الدستور اللبناني، وجددت الرئاسة للرئيس إميل لحود [٣]، الذي تعتبره سوريا عنصرا موثوقًا به، فمنذ توليه قيادة الجيش اللبناني بعد الطائف (١٩٩٠) وتجربته الرئاسية (١٩٩٨)، كان منسجمًا مع السياسة السورية في لبنان إقليميًا ودوليًا [٤]، وبهذا التجديد خسرت سوريا رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي استقال، ورفض التجديد للحود وصرّح علنًا (إنه يكسر يده ولا يوقع مرسوم التمديد للرئيس لحود) [٥]، وانضم إلى المعارضين للوجود السوري وبدأت علاقته بسوريا بالفتور والتدهور، ومع رفض سوريا تطبيق القرار واعتباره تدخلاً في الشأن اللبناني، تكاثفت الجهود الدولية مع أطراف لبنانية من أجل الضغط على مجلس الأمن لاستصدار قرار لمعاقبة سوريا وإخراجها من لبنان، فشكّلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قوة ضغط كبيرة للسعي في إصدار القرار (١٥٥٩) القاضي بإنهاء الوجود العسكري والمخابراتي السوري في لبنان [٦].

وضمن وسط يسوده الارتباك؛ حصلت جريمة اغتيال الحريري ورفاقه في ٨ / شباط / ٢٠٠٥، ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية أصابع الاتهام مباشره إلى سوريا، ولاسيما أنه كان

---

(١) سماء سليمان، مرجع سابق، ص ص ١٥٤ – ١٥٥.

(٢) مصطفى أبو الخير، الانسحاب السوري من لبنان و القانون الدولي، ابتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٢.

(٣) حازم صاغية، المرجع سابق، ص ٣٩.

(٤) سليمان تقي الدين،مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٥) نادية فاضل، "التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية "، مجله دراسات دولية، العدد (٤٧)، ٢٠١٣، ص١١٢.

(٦) البير فرحات، لبنان الدين والدنيا، مرجع سابق، ص ص ١٠٨ – ١١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المؤيدين للقرار ١٥٥٩، الذي رفضت سوريا الاعتراف به أو تطبيقه [١]، فتأججت المشاعر في الشارع اللبناني وانفجر حقدًا وكراهية للنظام السوري [٢]، وتبنّى المجتمع الدولي وجهة النظر الأمريكية في اتهام سوريا، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية كردة فعل لعملية الاغتيال بسحب سفيرتها من دمشق [٣]، ففي صباح ١٦ شباط ٢٠٠٥ أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تدرس اتخاذ المزيد من الإجراءات العقابية ضد سوريا، وبعد ذلك مباشرة أعلن المتحدث باسم الخارجيّة الأمريكية "ريتشارد باوتشر ": (أن بلاده تشعر بالقلق بشأن أوجه عدّة في سلوك النظام السوري)، مشيرًا إلى أن قانون محاسبة سوريا يتيح فرض المزيد من الإجراءات العقابية على دمشق، وقال باوتشر: إن السفيرة سكوبي اجتمعت قبل استدعائها إلى واشنطن للتشاور مع مسؤولين سوريين للتعبير عن قلق واشنطن العميق وغضبها الشديد تجاه اغتيال رئيس الوزراء السني رفيق الحريري الذي وصفه بالعمل الإرهابي البشع، كما طالب باوتشر من حكومة دمشق مجددًا تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ بسحب قواتها من لبنان، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. ودعا أيضاً النظام السوري لوقف دعمه لحزب الله الشيعي اللبناني والفصائل الفلسطينية المناهضة للسلام مع إسرائيل [٤]، وفي هذه الأثناء أصدر مجلس الأمن الدولي بيانًا رئاسيًّا ندّد فيه باغتيال الحريري ووصفه بالعمل الإرهابي، وطالب الحكومة اللبنانية بمحاكمة مدبريه ومنفذيه، كما طالب بإعداد تقرير عاجل حول ملابسات الاغتيال، وحث الشعب اللبناني على استخدام السبل السلمية لتحقيق تطلعاته الوطنية بالحصول على السيادة الكاملة ووحدة أراضية واستقلاله.

وبعد هذا كله كان لا مناص أمام سوريا إلا إعلان انسحاب قواتها من لبنان استجابة للضغوط الدولية التي وصلت إلى التلويح بخيارات أخرى استناداً إلى البند السابع [٥]، وتم الانسحاب في

---

(١) حازم صاغية، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ١٦٨.

(٣) كولبل يورغن كاين، مرجع سابق، ص ٧١

(4) http://www.odabasham.net/show.php?sid=29716

(٥) رضوان زيادة، "العلاقات السورية اللبنانية.. بين الماضي والحاضر "، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٤) ٢٠٠٦، ص ١٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٦ نيسان ٢٠٠٥ [١]، فنفذت دمشق القرار ١٥٥٩وأنهت وجودها في لبنان الذي استمر قرابة ٢٩ عامًا.

ثانيًا: مجلس الأمن والأهداف الأمريكية

حاولت الولايات المتحدة من خلال قرارات مجلس الأمن تحقيق أهدافها في لبنان وهي إخراج سوريا من لبنان ونزع سلاح تنظيم حزب الله اللبناني الذي عُرف بالمنظمة التي تبنت المقاومة في لبنان بعد احتلال إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، والمقصود بالمقاومة اللبنانية مجموعة الأفراد اللبنانيين الذين قرّروا الكفاح المسلّح ضمن الحدود الدولية اللبنانية ضد جيش دولة أخرى احتلت الأراضي اللبنانية، وبعد تحرير معظم الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي في ٢٥ أيار ٢٠٠٠، تم التساؤل عن مدى شرعية احتفاظ المقاومة اللبنانية بسلاحها، وأنه قد آن الأوان لنزع هذا السِّلاح وفقاً لما نصَّ عليه اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ [٢].

فأصدر مجلس الأمن قرارات المتعلقة بنزع سلاح المقاومة اللبنانية في ٢ أيلول ٢٠٠٤، صدر القرار ١٥٥٩ ، وهو القرار الذي تبنه الولايات المتحدة لتحقيق هدفها في التخلص من المقاومة ونزع سلاحها، وقسَّم القرار اللبنانيين كما يقول رئيس الوزراء الأسبق عمر كرامي، فبالرَّغم من أنّ القرار أكد على القرارات السابقة المتعلقة بلبنان خصوصاً القرار ٤٢٥ و٤٢٦ و٥٢٠ وعلى "سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليّاً " [٣]، لكن القرار ربط بشكلٍ واضح بين السيادة الناقصة للبنان وتواجد الميليشيات المسلحة، وأشار إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب القوات غير اللبنانية من لبنان لكنّ الفقرات التنفيذية للقرار ١٥٥٩ ميّزت بين وجوب انسحاب القوات غير اللبنانية من لبنان ووجوب نزع سلاح الميليشيات اللبنانية من خلال الصياغة، إذ نصت الفقرة المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية على كلمة "يطالب " بينما نصّت الفقرة المتعلقة بنزع سلاح الميليشيات على كلمة "يدعو " وكلمة "يطالب " توجب الالتزام لتنفيذ موجب ما تحت طائلة الإكراه أحياناً حتى لو لم تقترن

---

(١) سليمان تقي، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٢) عارف زيد الزين، مجلة الرأي الآخر، "من يقرّر الحرب والسّلم في لبنان "، العدد (٣٧)، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

(٣) رضوان زيادة، مرجع سابق، ص ١٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بآلية تنفيذ، أمّا كلمة "يدعو " فهي تمنٍ للتنفيذ لكن يحتاج إلى آلية تنفيذ ليتحوّل إلى الإلزام وهذا ما لم ينص عليه القرار ١٥٥٩[١].

ومن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان، والتي نصت بشكل صريح على نزع سلاح الميليشيات اللبنانية، القرار ١٦٨٠ الصادر في ١٧ أيار ٢٠٠٦. حيث يدعو في مقدمته إلى استكمال تنفيذ القرار ١٥٥٩ خصوصاً البند المتعلق بنزع سلاح الميليشيات اللبنانية. ورحب في الفقرة التنفيذية رقم ٦ بالقرار الذي اتخذه الحوار الوطني بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات خلال ٦ أشهر و "يدعو " إلى بذل مزيد من الجهود لنزع سلاح الميليشيات اللبنانية[٢]، ولقد أكد المرجع الديني "محمد حسين فضل الله "أن القرار ١٥٥٩ المتعلق بلبنان جاء صدوره بفعل الضغوط الأمريكية لكي تستعيد إسرائيل موقعها السياسي وتدخل إلى لبنان من النافذة بعد خروجها من الباب[٣]، وعندما دخلت دولة الكيان الصهيوني بحرب لها مع حزب الله في (١٢) تموز ٢٠٠٦، التي أسمتها عملية "أمطار الصيف "وسمّاها حزب الله باسم "الوعد الصادق "، وقد ذهب المحللون أن حزب الله اختار الحرب وهذا التوقيت بالذات للقيام بعمليته ضد الكيان الصهيوني من أجل إيجاد خلل دفاعي في الجيش الصهيوني من الجبهة الشمالية، ولتخفيف العمليات العسكرية الصهيونية ضد حماس في غزة، ولمبادلة أسرى حماس والأسرى اللبنانيين بجنديين صهيونيين قد تم أسرهما في وقت سابق، وجاء الرد من الكيان الصهيوني لتعزيز عوامل الاستياء لدى اللبنانيين من ممارسات حزب الله الفردية، وخاصة في المواسم السياحية والاقتصادية اللبنانية، استمرت العمليات الحربية اليهودية ضد لبنان حتى ١١ اب ٢٠٠٦، عندما صدر القرار (١٧٠١) عن مجلس الأمن الدولي الذي يقضي بوقف فوري لكافة الأعمال العسكرية المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله اللبناني[٤].

أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية بدا واضحا وجليا، حيث وقفت بشكل مباشر وصريح

---

(١) عارف زيد الزين، القرار ١٥٥٩ وسلاح المقاومة اللبنانية، مجلة الرأي الآخر، العدد (١٥)، ٢٠٠٦، بيروت، ص ٢٥.

(٢) صحيفة الوسط البحرينية، اللبنانيون منقسمون بشأن القرار ١٦٨٠، الصادرة بتاريخ ٢٠ ايار ٢٠٠٦.

(٣) جريدة الرياض السعودية، فضل الله: القرار ١٥٥٩ وضعته أمريكا خدمة لإسرائيل، الصادرة بتاريخ، ٢٨ايار ٢٠٠٥.

(٤) محمد الحموري، امكانية ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٣)، ٢٠٠٦، ص ٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع دولة الكيان الصهيوني، ولم تحاول الولايات المتحدة أن تشجب العمليات بل على العكس كانت الولايات المتحدة من المؤيدين لهذه الحرب، حيث تضع الولايات المتحدة حزب الله على قائمة الإرهاب وتعتبره الخطر الأكبر بعد تنظيم القاعدة، وكانت الولايات المتحدة أول المطالبين بنزع سلاح حزب الله، تنفيذاً للقرار الدولي رقم (١٥٥٩)، وكما أن الولايات المتحدة تعد حزب الله نموذجاً فريداً من الأحزاب السياسية، حيث ترى أنه يمتلك أسلحة خطيرة، إضافة إلى امتلاكه أدوات إعلامية ضخمة ومؤثرة ليس فقط على مستوى الداخل اللبناني، بل على الصعيد الإقليمي، وربما دولي أيضاً، لهذا شجعت الولايات المتحدة دولة الكيان الصهيوني للقيام بهذه الحرب بهدف تصفية مقاتلي الحزب وتدمير أسلحته وأدواته الدفاعية.

إن الولايات المتحدة وقفت إلى جانب دولة الكيان الصهيوني، فحالت في مجلس الأمن الدولي بينه وبين إصدار قرار بوقف العمليات الحزبية، ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار لكونها تملك حق النقض "الفيتو" في المجلس، وهذا يتضح من تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندرليزا رايس "، حيث ورد على لسانها الآتي: (أن لم يحن الوقت بعد لبدء الجهود الدبلوماسية) [١]، كل هذا أعطى دولة الكيان الصهيوني الضوء الأخضر لمواصلة العدوان على لبنان، حتى يتحقق الهدف الأمريكي – الصهيوني في القضاء على حزب الله، وبعد أن شعرت الولايات المتحدة ودولة الكيان الصهيوني أن ذلك صعب المنال ؛ سارعت الولايات المتحدة إلى إخراج دولة الكيان الصهيوني من هذه الورطة العسكرية.

من الملاحظ أن الحرب استمرت أربعة أسابيع من غير توقف، ولم يتحرك مجلس الأمن القومي لوقف الأعمال الحربية، كما لم تتحرك الولايات المتحدة، في مجلس الأمن إلا بعد حوالي أسابيع ثلاثة، حيث وضعت الولايات المتحدة وفرنسا مشروع قرار ينصر دولة الكيان الصهيوني، ويلبي جميع مطالبها التي هي مطالب أمريكية بمعنى الكلمة؛ كونها تناصر دولة الكيان وتدعمها، فقد حمّل المشروع حزب الله مسؤولية الحرب وما نجم عنها من دمار، ولم يشر القرار إلى تجاوزات دولة الكيان الصهيوني والمجازر التي ارتكبتها في لبنان، وبالانسحاب الفوري لدولة الكيان الصهيوني من الجنوب اللبناني، وقد بدا واضحا من نص القرار (١٧٠١) الصادر عن مجلس الأمن أنه قرار غير ملزم [٢].

---

(١) صحيفة الرأي الاردنية، الحرب على لبنان، الصادرة بتاريخ ٣ اب ٢٠٠٦.

(٢) خير الدين حسيب، "حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها "، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣١)، ٢٠٠٦، ص ٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الولايات المتحدة الأمريكية -باعتقادنا- معنيّة بالأهداف التي تنوي دولة الكيان الصهيوني تحقيقها في لبنان، والتي بدورها تشكل أهدافاً حقيقة للسياسة الخارجية الأمريكية، وإن الهيئة الدولية تحت النفوذ والسيطرة الأمريكية؛ شأنها شأن الدول الأخرى التي لم تتوالَ أن تدخل تحت العباءة الأمريكية يوم قال زعيمها (بوش الابن): من لم يكن معنا فهو ضدنا، وتوسع الإرهاب، فدارت الدول في الفلك الأمريكي والسؤال: كيف لا يلبي مجلس الأمن الأهداف الأمريكية؟ لطالما الدول تنحاز إلى أمريكا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

إن أول ما يتبادر للذهن من قيام الدول على تأسيس مثل هذه المحاكم، هو وضع حد للعنف الذي يتبعه والترويع والقتل، فخشيت الجهات التي تقف وراء من الإفلات من العقاب من الجرائم الإنسانية البشعة التي يرتكبونها، أما بالنسبة للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وتبعاً لاسمها، هي فعلا خاصة جداً؛ لأنها ليست هيئة قضائية، بقدر ما هي أداة سياسية بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المهم أن نلاحظ في حالة لبنان نموذجا يختلف تماماً عن النماذج السابقة من المحاكم، أي أن هذه المحكمة تريد الاقتصاص من المنتصر وليس من المهزوم كما حصل في المحاكم السابقة، وهذا أمر جديد في منطق المحاكم الدولية، وهذا النوع من المحاكم يعدّ من المحاكم المؤقتة التي أنشأت لهدف محدد ومؤقت، ولأجل قيامها بوظيفة واحدة ومحددة، وأما بالنسبة إلى المحكمة الخاصة بلبنان فالبرغم من تشاركها بعدد من الخصائص مع المحاكم الجنائية الأخرى إلا أنها انفردت ببعض منها، مما جعلها محكمة ذات نمط جديد، وربما غير محتوم، وبخاصة في ما يتعلق بدواعي النشأة والبيئة السياسية المحتدمة التي رافقتها، وتمتعت بقواعد خاصة بها، تسمح لها -حسب الحالة- بالاستعارة من القانون الدولي، أو من القضاء اللبناني، أو حسب احتياجاتها الخاصة، أضف إلى ذلك الانقسام السياسي الحاد حول شرعيتها، وحيادتها أو تسييسها، مما دفع بقسم من اللبنانيين إلى المطالبة بإلغائها، وفي هذا المطلب سنتناول المحكمة في الشأن اللبناني من خلال الفقرتين الآتيتين:

أولا: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والشأن اللبناني.

ثانيًا: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والأهداف الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والشأن اللبناني

أن المحكمة الدولية بلبنان جاءت من خلال طلب داخلي لبناني، وهذا الطلب جاء بعد ضغوطات دولية خارجية، حيث يقف وراء هذا الطلب الولايات المتحدة الأمريكية [١]، لكون هذه الدولة تعيش هاجساً دائماً يتمثل بالازدواجية في المعايير، فهي تارة تكون صادقة في ذلك عندما تقود دول العالم في المطالبة بترسيخ قواعد الإنسانية، وتذهب إلى حد العمل على تشكيل محاكم جنائية دولية كما في (يوغسلافيا – رواندا –سيرالون –كمبوديا – لبنان)، وفي تارة أخرى تتفنن في ممارسة أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان مثل (معتقل غوانتانامو وما فعلته في العراق سجن أبي غريب وغيرها)، لسنا في صدد الأمر الأخير الانتهاكات، بل نحن بصدد الأمر الأوّل، إلا وهو المحكمة الدولية في لبنان، وفي هذا التوجه ستناولها في فقرتين فرعيتين وعلى النحو الآتي:

أ- مسوغات طلب المحكمة: وجدت الحكومة اللبنانية -بالضغط من الولايات المتحدة- ضرورة لطلب المحكمة الدولية، وقد بررت ذلك بعدة مسوغات أهمها الاغتيالات السياسية في لبنان والتي كان أشهرها ما يأتي:

(١ / شباط / ٢٠٠٥، اغتيل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري والوزير والنائب باسل فليحان (٨ / نيسان / ٢٠٠٥) متأثرًا بحروق أصيب بها في الانفجار الذي استهدف الحريري في بيروت، واعتبرت هذه الجريمة "جريمة إرهابية "تهدد السلم والأمن الدوليين [٢]، وفي ٢ / حزيران / ٢٠٠٥، اغتيل الكاتب والصحافي في جريدة النهار، سمير قصير بوساطة عبوة ناسفة وضعت داخل سيارته [٣]، في ٢١ / حزيران / ٢٠٠٥، اغتيل الأمين العام السابق لـ (الحزب الشيوعي) جورج حاوي، بوساطة عبوة ناسفة داخل سيارته في بيروت [٤]، وفي ١٢ / كانون الأوّل / ٢٠٠٥، اغتيل الصحفي

---

(١) الأهرام اليومي، قراءة في الموقف الامريكي تجاه سوريا، الصادرة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٢) شادي أبو عيسى، الولايات غير المتحدة اللبنانية، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٨٠.

(٣) جريدة الغد الأردنية، تفجير يؤدي بحياة سمير قصير، الصادرة بتاريخ ٣ / حزيران / ٢٠٠٥.

(٤) نضال العضايلة، تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورئيس مجلس إدارة صحيفة النهار وعضو في مجلس النواب جبران غسان تويني، بسيارة مفخخة شرق بيروت [١]، في ٢١ / تشرين الثاني / ٢٠٠٦ اغتيل النائب والوزير الكتائبي بيار الجميل داخل سيارته حيث أفرغت عدة رصاصات في رأسه [٢]، في ١٣ / حزيران / ٢٠٠٧، اغتيل وعضو " كتلة المستقبل النيابية "والقاضي السابق وليد عيدو بتفجير سيارته في بيروت، في ١٩ / أيلول / ٢٠٠٧، قبل موعد الانتخابات الرئاسية اللبنانية اغتيل النائب الكتائبي أنطوان غانم بوساطة سيارة مفخخة وضعت إلى جانب الطريق [٣]، في ١٢ / كانون الأوّل / ٢٠٠٧، اغتيل اللواء فرانسوا الحاج مدير العمليات في الجيش اللبناني بواسطة سيارة مفخخة في بعبدا [٤]، في ٢٥ / كانون الثاني / ٢٠٠٨، اغتيل الرائد وسام عيد مسؤول الفرع الفني في شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي والموكل بالتواصل مع لجنة تحقيق الدولية بخصوص اغتيال الحريري، في ١٩ / تشرين الأوّل / ٢٠١٢، اغتيل وسام الحسن رئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي اللبناني وأوكلت له مهمة توقيف القادة المتهمين بقضية اغتيال الحريري واغتيل العميد في الضاحية الشرقية من بيروت) [٥].

أن هذه الاغتيالات شغلت الشارع السياسي اللبناني بخاصة والشارع العام اللبناني بعامة، الأمر الذي أدى بالقيادة السياسية في لبنان إلى التفكير الجدي لوضع حد لمثل هذه الاغتيالات، فالتفكير بتدويل أزمة الاغتيالات له محاذيره وهذا يعني أن القيادة السياسية لا تسلك درب التدويل إلا إذا عجزت عن وضع حد لها.

ب - الإجراءات المتعلقة بالمحكمة: عقب اغتيال الحريري حدثت تطورات كثيرة في لبنان وخارجها ففي ١٥ / شباط / ٢٠٠٥، صدر بيان لمجلس الأمن الذي وصف عملية الاغتيال بأنها عمل إرهابي، وجاء وصف الأمين العام السابق للأمم المتحدة استناداً إلى

---

(١) جريدة الدستور الأردنية، اغتيال النائب الكتائبي بيار الجميل في بيروت، الصادرة بتاريخ ١٣ / كانون الاول / ٢٠٠٥.

(٢) شادي أبو عيسى، مرجع سابق، ص ٣٨١.

(٣) نضال العضايلة، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٤) جريدة المستقبل اللبنانية، اغتيال اللواء فرانسوا الحاج، الصادرة بتاريخ ١٣ /كانون الاول/ ٢٠٠٧.

(٥) صحيفة الزمان العراقية، اغتيال العميد وسام العيدو، الصادرة بتاريخ ١٢ / تشرين الاول / ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما جاء به القرار ١٥٦٦ لعام ٢٠٠٤، المستند إلى الفصل السابع الذي عرف الإرهاب بأنه "هو كل عمل إجرامي ضد المدنيين بقصد التسبب بالوفاة أو بالجروح البليغة أو أخذ الرهائن من أجل إثارة الرعب بين الناس أو إكراه حكومة ما أو منظمة دولية للقيام بعمل ما أو الامتناع عنه، وكل الأعمال الأخرى التي تشكل إساءات ضمن نطاق المعاهدات الدولية المتعلقة بالإرهاب. ووفقا لتعريفها؛ لا يمكن تبريرها بأي اعتبار سياسي أو فلسفي أو آيديولوجي أو عرقي أو ديني "[١]، وفي ٢٨ من شهر شباط، قدم "عمر كرامي "استقالته من الحكومة بعد اتهامه بالتقصير أو التواطؤ في الاغتيال، ومن الجانب السوري انسحبت سوريا من لبنان، بعد أن تم توجيه أصابع الاتهام لها [٢]، وفي ظل تركيز الاهتمام الدولي على لبنان واستنفار الرأي العام الداخلي ومطالبته بكشف الحقيقة بشأن اغتيال الحريري، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٩٥ تاريخ ٧/نيسان/٢٠٠٥ القاضي بتشكيل "اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق "، وطلب المجلس من هذه اللجنة مساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق في جميع ملابسات القضية، وبتكرار دعوة الحكومة اللبنانية لأنْ تقدّم إلى العدالة مرتكبي التفجير، وأن تكفل مراعاة نتائج واستنتاجات التحقيقات مراعاة تامة، ناهيك عن التعاون التام مع اللجنة التي سيكون لها سلطة جمع المعلومات والأدلة الإضافية، وأيضاً إجراء مقابلات مع جميع المسؤولين والتمتّع بحرية التنقّل في جميع الأراضي اللبنانية، مستفيدة مما تقدّمه الحكومة من تسهيلات وامتيازات وحصانات، بالإضافة إلى دعوة جميع الدول والأطراف للتعاون التام مع اللجنة وتزويدها بما لديها من معلومات ووثائق[٣]، وبذلك بدأت مسيرة التحقيق الدولي بتوقيع المذكرة المشتركة للتنسيق والتعاون في ١٣/حزيران/٢٠٠٥، وإنشاء "اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق "، وسعى المجلس إلى تعزيز مهام هذه اللجنة المشار إليها فأصدرت القرار ١٦٣٦ / ٢٠٠٥، وهو مستند إلى الفصل السابع،

---

(١) شفيق المصري، "القانون الجنائي الدولي في بعض الياتة القضائية "، مجلة الغدير، العدد (٥٣)، ٢٠١١، ص ١٨-١٩.

(٢) ناديه فاضل، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مرجع سابق، ص ١١٣.

(3) http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?10116#.UmKOdnCnpWU

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأهم ما أكده القرار[١]:

- الدعوة إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله.
- اعتبار الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهرة من أشد التهديدات على السلم العالمي.
- اعتبار ضلوع أية دولة في هذا العمل الإرهابي انتهاكًا خطيرًا للقرارين ١٣٧٣ و١٥٦٦.

وتم إرسال محققين دوليين إلى لبنان وترأس اللجنة رئيس الشرطة الإيرلندية "بيتر فيتز جيرالد " الذي أشار بعد انتهاء التحقيق إلى النقاط الآتية [٢]:

- إنه يستطيع أن يثبت أن الحكومة اللبنانية المتعاونة مع سوريا، عرقلت التحقيقات وطمست بعض الأدلة.
- إن التقرير لم يثبت تورط سوريا بشكل مباشر، إلا أنه حمّل سوريا والأجهزة اللبنانية مسؤولية انعدام الأمن.
- كما توصّلت اللجنة إلى أن سوريا تتحمل مسؤولية التوتر السياسي الحاصل في لبنان قبل اغتيال الحريري.
- أخيرًا أوصى ومن وجهه نظر البعثة أن الدعم السياسي الدولي والإقليمي، سيكون ضروريًا لحماية الوحدة الوطنية للبنان وضمان أمنه واستقراره.

بعد أن أنهى فيتز جيرالد عمله قام الأمين العام للأمم المتحدة بتكليف المدعي العام في برلين ديتلف ميليس، بمتابعة التحقيقات في جريمة اغتيال الحريري، وأسهمت الاستخبارات الإسرائيلية في عملية التحقيق، حيث أبلغت لجنة التحقيق الدولية، خلال فترة عمل المحقق الدولي ديتليف ميليس، عن اختفاء طن من المادة المتفجرة (سي فور) من مخزن للجيش السوري قبل ستة أسابيع من اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري، وبيّن مدير تحقيق ميداني سابق في لجنة التحقيق الدولية أن اللجنة طلبت مساعدة إسرائيل لتزويدنا بصور التقطتها طائرات التجسس الإسرائيلية يوم اغتيال الحريري، لكن إسرائيل زودتها بصور قبل

---

(١) شفيق المصري، لبنان والشرعية الدولية: القضية اللبنانية أمام المحافل الدولية و في ضوء القانون الدولي، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤٥.

(٢) جريدة السفير اللبنانية، نتائج تحقيقات المحققين الدوليين الصادرة بتاريخ ٢٦ / آذار / ٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثلاثة أيام من عملية الاغتيال، وادعت أن عطلا تقنيًا طرأ على كاميرات طائرات التجسس قبل يومين من عملية الاغتيال، واستمر ذلك العطل لمدة يومين إضافيين بعد العملية. وقال مدير التحقيق: (توجهت اللجنة بالطلب نفسه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والغريب أن الأمريكيين كرروا الادعاء الإسرائيلي أن عطلا تقنياً طرأ على أجهزة تصوير طائرات التجسس في يوم الاغتيال. وأشار المحقق الدولي إلى أن لجنة التحقيق بقيادة ميليس لم تجد أي رابط بين رفض تزويد إسرائيل اللجنة بالصور ووضعها في خانة المشتبه فيها، مؤكّدًا أن إسرائيل ساعدت اللجنة بتزويدها بمعلومات مهمة عن عبد الباسط بني عودة، عميل الموساد الذي هرب إلى السويد بعدما اعتمدته لجنة التحقيق الدولية شاهدًا، إذ اتهم كلا من سوريا وحزب الله بالوقوف وراء عملية الاغتيال، إلا أنّه استبعد من لائحة الشهود بعد انتهاء عمل ميليس في لبنان. وأوضح المحقق أنه كان هناك اقتناع بأن المتفجرات التي استخدمت في اغتيال الحريري هي من نوع (تي إن تي)، لكن بعدما تم تنفيذ مسح جديد لمنطقة الانفجار؛ تبيّن أن المتفجرات هي من نوع (سي فور) شديدة الانفجار. وكشف أن لجنة التحقيق صادرت كل كاميرات المراقبة المنصوبة في منطقة السان جورج، وفي ساحة النجمة في وسط بيروت، وأنها كانت خالية من أية صور) [١]، قد استجوب "ميليس " مسؤولين سوريين بوصفهم شهودًا بينهم اللواء "غازي كنعان "والعميد " رستم غزالة "، وكان ميليس قد حصل على أدلة تدين سوريا، إلا أنه استقال من اللجنة المكلفة بالتحقيق في ١٢ كانون الأوّل ٢٠٠٥، وتم تكليف القاضي البلجيكي "سيرج براميرتس " في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٦ لاستكمال التحقيق، اعتبر حلفاء سورية أن براميرتس سلك نهجاً هادئاً وذكيًا في قيادة عملية التحقيق، ولم يحاول إثارة حفيظة السوريين الذين كانوا يعانون من أزمات ومشكلات كثيرة وعزلة دولية، وبالتالي تابعوا هجومهم على ميليس وقرائنه وأدلته وشهوده. وفي هذا المناخ ترك المحقق البلجيكي الملف ليتسلمه دانيال بيلمار، وفي ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون " تعيين بيلمار رئيساً جديداً للجنة الدولية للتحقيق في اغتيال الحريري خلفاً للمحقق البلجيكي "سيرج براميرتس "[٢]، وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجه إمكانية تشكيل حكومة وطنية في تلك الفترة، تقدمت الحكومة اللبنانية إلى مجلس الأمن بطلب للموافقة على تشكيل محكمة ذات طابع

---

(١) صحيفة الاخبار اللبنانية، عمل لجنة التحقيق الدولية، الصادرة بتاريخ ٤ / كانون الاول / ٢٠١٠.

(٢) جريدة الشرق الأوسط اللبنانية، المحكمة الخاصة في اغتيال الحريري، ٢٧/شباط/٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولي للتحقيق في قضية الحريري والبت فيها. وأصدر المجلس موافقته على هذا الطلب القرار ١٦٤٤ / ٢٠٠٥، وفي ٢٩ من آذار ٢٠٠٦ اعتمد مجلس الأمن القرار١٦٦٤ الذي يرحب فيه بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١آذار ٢٠٠٦ والمقدم عملاً بالقرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، ويطلب إليه أن يتفاوض مع الحكومة اللبنانية للتوصل إلى اتفاق يرمي إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي تستند إلى أعلى المعايير الدولية في مجال العدل الجنائي [١]، وبهذا عمل مجلس الأمن بناء على تعليمات الأمين العام، الذي بدوره تصرف بناءً على مطالب تلقاها على شكل رسائل أولى من قبل رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، يطلب منه إنشاء محكمة ذات طابع دولي، والثانية تشير إلى إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء المحكمة، والرسالة الثالثة تشير إلى أن الأغلبية البرلمانية تعرب عن تأييدها للمحكمة وتطلب إنشاء المحكمة من مجلس الأمن على سبيل الاستعجال. ولكن هذا الاتفاق الذي توصل إليه لبنان والأمم المتحدة لم يُصادَق عليه، بسبب الظروف التي يعيشها لبنان، حيث رفض رئيس الجمهورية تسلّم مسوَّدة الاتفاقية، وافتتح دورة استثنائية ورفض رئاسة مجلس النواب تسلّم إحالة مرسوم عرض الاتفاقية ومسوَّدة النظام الداخلي للمحكمة على المجلس النيابي، وتغيّب النواب عن حضور جلسات مجلس النواب، وبهذا أنشئت المحكمة لكنها تحمل عيبًا واحداً وهو "نقص في التصديق ".

لقد استطاعت الأمم المتحدة جعل أحكامها نافذة من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٥٧، وبهذا ضمن مجلس الأمن لنفسه موقعًا بعيدًا عن خلافات الفرقاء داخل لبنان [٢]، افتتحت المحكمة الخاصة بلبنان في ١/ آذار/ ٢٠٠٩ [٣]، وهي تتألف من أربعة أجهزة: الغرف، والادعاء، ومكتب الدفاع، وقلم المحكمة. والمحكمة هيئة قضائية مستقلة تضم قضاة لبنانيين ودوليين. وهي ليست محكمة تابعة للأمم المتحدة ولا جزءاً من النظام القضائي اللبناني، غير أنها تحاكم الناس بموجب قانون العقوبات اللبناني. وهي أيضاً المحكمة الأولى من نوعها في تناول الإرهاب بوصفه جريمة قائمة بذاتها.

---

(١) صحيفة السفير اللبنانية، انشاء المحكمة الدولية، الصادرة بتاريخ ٦ /تشرين الثاني/ ٢٠١٠.

(٢) جورج عرموني، المحاكم الجنائية الدولية بين ضرورات الوجود ومحظورات الاستمرار، مجلة الغدير، العدد (٥٣) ٢٠١١، ص ٥٠.

(٣) انظر ملحق (١) النظام الاساسي للمحكمة الخاصة بلبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيًا: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والأهداف الأمريكية

لقد جاءت المحكمة الدولية بعد تأكد للولايات أن حليفتها دولة الكيان الصهيوني لن تنجح بأية مواجهه في لبنان، وخصوصا بعد حربها الأخيرة مع حزب الله، وهذا يعني فشل ذريع في تحقيق أهداف الطرفين المعلنة، الطرف الأمريكي والطرف اليهودي، فالأولى الولايات المتحدة ترنو إلى تشكيل شرق أوسط جديد كما جاء على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندليزا رايس "، وأما الثانية فهي الدول العربية رغبة أم رهبة ولن تكون المحكمة الخاصة بمحاكمة قتلة الحريري إلا محكمة سياسية، هدفها تحقيق ما عجزت عنه الحرب، خاصة وأن أحد بنودها يقضي بمحاكمة كل رئيس دولة، والإشارة ضمنيا للحود الرئيس اللبناني (السابق) أو بشار الأسد، إذا ثبت أحد موظفيه في إحدى عمليات الاغتيال التي ضربت لبنان، وفي حال رفض تسليم المتورطين ستفرض على البلاد عقوبات تراها الأمم المتحدة مناسبة [١].

لذا فإن معركة المحكمة الدولية سوف لن تمر بسهولة بالرغم من إقرار الحكومة اللبنانية لها، فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة لقوى الأكثرية المعارضة في لبنان، كما هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للداعمين لها، وهو ما ينبئ عن تطورات خطيرة، وخصوصاً بعد أن قرر المنسحبون من الحكومة النزول للشارع، هذا وقد تباينت المواقف من التحقيق الدولي في جريمة الحريري الذي تقوم به المحكمة الدولية، حيث وصفت أكثرية المستطلعين وبنسبة (٥٤%) أن التحقيق الدولي مسيس وغير نزيه وغير محايد، في حين وصف (٢٤%) أن التحقيق نزيه ومحايد وغير مسيس، وأجاب (٢٤%) لا أعرف وقد انقسمت الطوائف من التحقيق الدولي تبعا للطائفة فتعتبر الأكثرية من المستطلعين الشيعة (٨١%) أن التحقيق مسيس وغير نزيه وهي النسبة الأعلى بين المستطلعين، بينما تسجل النسبة الأدنى عند الدروز (٣٦%) والكاثوليك (٣٨%) والسنة (٣٩%)، أن هذا يشير إلى حالة من التردد وعدم اليقين تجاه مسارات التحقيق الدولي [٢]، من هنا تبرز لنا الأهداف الأمريكية من وراء المحكمة الدولية فهي تتمحور في هدفين رئيسين هما:

١- تسهيل الأمور للمرور إلى شرق أوسط جديد وفق الرؤية الأمريكية، حيث عبرت عن

---

(١) الشافع ادريس، مشروع المحكمة الدولية يفجر لبنان، مجله العصر، ٢٠٠٦، ص ١٥ -١٨.

(٢) صحيفة السفير اللبنانية، استطلاع اللبنانيين حول الاوضاع الراهنة، الصادرة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك الوزيرة الأمريكية "كونداليزا رايس" إذا قالت أثناء اقتتال دولة الكيان الصهيوني مع حزب الله اللبنانية: (إن العالم يشهد شرق أوسط جديد) [1].

٢- دب الفوضى في الشرق وخاصة العربي منه، وهذا ما دعته الوزيرة الأمريكية بالفوضى الخلاقة.

لقد أشرنا إلى انقسامات الرأي حول سير التحقيق الذي أجرته المحكمة الدولية، والاختلاف حوله واضح من خلال النسب المئوية التي أشار إليها المستطلعون، فانقسام الصف اللبناني إلى قسمين (معارض وآخر موالٍ) وهؤلاء التزموا بقرار الدولة واعتبار يوم اغتيال الرئيس يوم حداد وطني وقد انطلقوا إلى وسط بيروت من أجل المشاركة في إحياء ذكرى الحريري، هذا هو الانقسام الذي شهده لبنان وقد تتمحور حول السؤال الوحيد الذي يطرحه اللبنانيون على بعضهم: هل أنت مع المعارضة أم مع الموالاة، وويلك إذا قلت إنني مع المعارضة في مناطق الموالاة، واحذر على روحك إذا قلت إنني مع المعارضة في مناطق المولاة. أما إذا قلت إنني محايد لا مع هذا ولا مع ذاك، فهذا يعني أنك عميل وغير وطني ولا تنتمي إلى طائفتك ولا تدافع عنها.

لقد انقسم اللبنانيون تجاه المحكمة الدولية إلى قسمين: فريق مؤيد للمحكمة يجد فيها السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان من مسلسل الاغتيالات الدامية، خاصة وأن القضاء اللبناني مسيس أصلا ولم ينجح إلى اليوم في الكشف عن جريمة واحدة من الجرائم التي ارتكبت بحق الزعماء السياسيين، لذا يشدد هذا الفريق على أهمية هذه المحكمة، ويعتبر مصير البلد كله يتوقف على قبول هذه المحكمة أو رفضها، ويعتقد أن ما يقوم به فريق المعارضة من تعطيل للحياة في لبنان إنما يهدف بالدرجة الأولى إلى تعطيل قيام المحكمة، ويتمسك برفضه للمحكمة الدولية على اعتبار أنها الباب الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله إثبات سيطرته على لبنان والمحكمة ما هي إلا حجة يستخدمها الغربيون من أجل القضاء على ما يسمى بالإرهاب [2]، فكلما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة الدمار الشامل حجة من أجل الدخول إلى العراق واحتلاله ومن ثم إحكام قبضتها عليه، تستخدم اليوم المحكمة الدولية حجة من أجل

---

(١) رايق بريزات،، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) نهى قاطري جي، مشاعر لبنانية تعيش وسط الطوفان، مجلة المجتمع الكويتية، العدد (١٧٤١) مجلد (٧١)، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخلص من بعض الأنظمة والقضاء على سلاح المقاومة والقضاء على حزب الله العدو الأوّل لحيفتها الاستراتيجية دولة الكيان الصهيوني في فلسطين. إن الانقسام في الصف اللبناني الذي تريده الولايات المتحدة يظهر حتى في المعارك الكلامية التي تقود إلى معارك النار بالسلاح فـ "قوى ١٤ شباط "تعبير تستخدمه المعارضة للتعبير عن تجمع قوى (١٤) آذار الذي سمى "فريق المولاة "به نفسه [١].

إن ما يحدث في هذا البلد الصغير في حجمه من انقسام وتفسيخ في الأفكار التي تنعكس على الواقع يكاد يعجز عن وصفة، وإن اغتيال الحريري فتح الأبواب إلى الولايات المتحدة لتمتد إلى هذا البلد الصغير بحجمه، كما إن الخسائر والدمار الذي حل ويحل كل يوم في لبنان ما كان لولا الانقسام الحاصل في الصف اللبناني، فتجدد المواجهات بين فرقاء الانقسام جعل من لبنان صورة داعية للتدخل في شؤونه.

لقد حققت الولايات المتحدة هدفها الثاني، وهو بث الفوضى الخلاقة في الصف اللبناني، وإن هذه الفوضى تصب في السبيل الأمريكي وحليفة أمريكا في المنطقة دولة الكيان الصهيوني، في حين تصب سلبيات هذه الفوضى في السلطة اللبنانية ونحن نتحدث عن لبنان، ونلاحظ أن هذه المحكمة تتلقى دعم من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن اختصاص المحكمة القضائي ضيّق، فهو يضمّ اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، وهجمات أخرى وقعت بين الأوّل من تشرين الأوّل ٢٠٠٤ و١٢ كانون الأوّل ٢٠٠٥، ويمكن أن يشمل اختصاص المحكمة جرائم أخرى وقعت بعد هذا التاريخ، فقط إذا وافق مجلس الأمن على ذلك. وبالتالي، فإن أيًّا من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يمكنه استخدام حق النقض ("الفيتو") لمنع ضم أحداث وقعت بعد كانون الأوّل ٢٠٠٥ إلى اختصاص المحكمة، وأشار مشارك في المفاوضات إلى أن (هذا التضييق على الاختصاص القضائي للمحكمة جاء بطلب من الولايات المتحدة، لضمان عدم اشتمال اختصاصها القضائي تصرّفات القوات الإسرائيلية خلال نزاع ٢٠٠٦، بين إسرائيل وحزب الله اللبناني. هذا ما كتبه بالنص مدير مركز القانون الدولي والسياسات في جامعة نيو

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنغلند للحقوق (بوشطن) البروفسور جون سيرون في كتابه[١]، وفي الختام نتبيّن أن التدخل الأمريكي في ملف المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، بهدف تسييسها والتلاعب بمقدراتها وتوظيفها لخدمة السياسة الأمريكية[٢].

---

(١) John, Siron , **US Attitudes Toward International Criminal Courts and Tribunals, published in (The Sword and the Scales) Edited by Prof**. C. Romano, Cambridge University Press, 2009 pp. 131-184..

(٢) **محمد، مجذوب، استراتيجية أمريكية لتسييس المحاكم الجنائية الدولية، مجلة الغدير، العدد (٥٣)، لسنه ٢٠١١، ص ٣٥.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الحليف الاستراتيجي في خدمة الأهداف الأمريكية

أن طبيعة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، والدعم الأمريكي لها بمختلف أشكاله السياسية والاقتصادية والعسكرية، يظهر وجود روابط ذات نوعية خاصة، إذ أنها تعد من العلاقات الدولية التي لا مثيل لها، فسعت الولايات المتحدة جاهدة منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني إلى تقديم الدعم له، وكانت من أوائل من اعترف به بعد لحظات من إعلان قيامة، وعندما انفردت الولايات المتحدة في قيادة العالم بعد الحرب الباردة، عمدت إلى جعل هذا الكيان الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة المشرقية، وزاد اهتمامها بهذا الكيان خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وتبنيها الحرب ضد الإرهاب فهي قد حاولت من خلال حليفتها إسرائيل إن تحقق أهدافها في داخل المنطقة، كما أن هذا التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي – الأمريكي أصبح يستند إلى تبادل المصالح، بعد أن باتت تحركه الدوافع المشتركة لمواجهه التهديدات التي تواجه كلا البلدين المتمثلة في الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، ولذلك نجدها استخدمت إسرائيل ودعمتها من كافه النواحي وخاصة العسكرية، وتبرر أمريكا مساعداتها "لإسرائيل" من غير بقية الدول، بأنها الدولة "الديمقراطية" الوحيدة في المشرق العربي، ومساعدتها وتقديم الدعم لها يعنى الحفاظ على "واحة الديمقراطية" في منطقة تفتقد إلى المؤسسات والقيم الديمقراطية، كما أن الكيان الصهيوني يعدّ الحارس الأمين للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ذي المكانة الاستراتيجية المتميزة، وصاحب أكبر احتياطي من النفط، ودعم "إسرائيل" يحول دون قيام دولة إقليمية قويّة تظهر نوعاً من الاستقلالية عن النفوذ الأمريكي، ولا تخفى مشاركة "إسرائيل" واشنطن في التعرض للعديد من الأخطار والتهديدات المشتركة، وفي هذا التوجه؛ فإننا سوف نتعرض لهذا الموضوع من خلال الفقرتين الآتيتين:

المطلب الأوّل: الكيان الصهيوني والاستقواء السياسي والاقتصادي.

المطلب الثاني: الكيان الصهيوني والاستقواء العسكري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأوّل: الكيان الصهيوني والاستقواء السياسي والاقتصادي

منذ إن تأسست دولة إسرائيل تكفلت الدول الرأسمالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تقديم دعمها على المستويات كافة لإسرائيل، ونلاحظ أن ما من رئيس من رؤساء أمريكا توانى عن دعمها، بل على العكس، نجد أنّ من قائمة أولويات كل رئيس أمريكي جديد هو الحفاظ على أمن إسرائيل وبقائها داخل المنطقة.

إن إسرائيل أضحت تشكل معطى استراتيجياً كبيراً خلال الحرب الباردة، وإن المساعدة الأمريكية تشكل مسألة مهمة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بالنظر إلى الفوائد التي تجنيها أمريكا من وراء ذلك، فالولايات المتحدة وإسرائيل منخرطتان في شراكة استراتيجية مهمة من أجل مواجهة الأخطار التي تهدد الأمتين معاً، لذلك نجدها تقدم لها الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي وتحاول أن تجعلها متفوقة نوعياً على كل دول المشرق العربي حتى أننا نجدها تتغاضى عن الجرائم التي تقوم بها إسرائيل ضد الدول المشرقية المجاورة لها، بل وتبرر لها أعمالها الإجرامية بحجة أن إسرائيل تدافع عن حقها في الوجود، ووقفت إلى جانبها في كافه حروبها مع الدول المشرقية، فمنذ حرب ١٩٦٧ ومروراً بحرب ١٩٧٣ وحربها مع لبنان؛ عمدت إلى الوقوف إلى جانبها وتزويدها بالسلاح، وفي هذا المبحث سوف نتعرف إلى الدعم الأمريكي الاقتصادي والسياسي لإسرائيل خلال فترة وجودها إلى يومنا هذا.

وسنتناول هذا المبحث من خلال الفقرتين الرئيستين الآتيتين:

أولا: الدعم الأمريكي السياسي للكيان الاسرائيلي.

ثانيًا: الدعم الأمريكي اقتصاديً للكيان الاسرائيلي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الدعم الأمريكي السياسي للكيان الإسرائيلي

أن الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل يمكن وصفه بأنه مميز وفريد من نوعه، فهي قد دعمتها منذ تأسيسها إلى يومنا هذا بشكل دائم، وقد بدأ منذ عام ١٩١٧، عندما وافق الرئيس الأمريكي "ويسلون" على الصيغة النهائية لوعد بلفور وتأييده له، وأصدر الكونغرس قرارًا مشتركًا عام ١٩٢٢ يؤيد فيه وعد بلفور ويعمل لإنجاح مشروع التوطين اليهودي في فلسطين وفي عام ١٩٤٧، لعبت الولايات المتحدة دورًا هامًا في الأمم المتحدة وخارجها في مشروع التقسيم، وعمدت إسرائيل منذ نشأتها إلى التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بهدف ضمان أمنها أولا، وتحقيق تفوقها النوعي على الدول العربية كافة، ثم عملت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٨ على تمكين قيام دولة إسرائيل بالاعتراف بها فورًا، على الرغم من أنها احتلت مساحات تفوق المساحة التي كانت مقترحة في قرار التقسيم(١).

وفي حرب ١٩٦٧ قدّمت أمريكا كل المعلومات الدقيقة واللازمة عن الجيش المصري لإسرائيل، وفي حرب ١٩٧٣ ألقت أمريكا بثقلها حتى تحول دون هزيمة إسرائيل، وقام نيكسون بإعادة تسليح كاملة، واستطاعت أن تجعل مصر توقع على كامب ديفيد من أجل إخراجها من حلبة الصراع العربي- الإسرائيلي، كما كان هناك تنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ خطة لغزو لبنان عام ١٩٨٢ (٢)، ولم يتوقّف الدعم إلى هذا الحد، فتحول هذا التعاون بينهما من صيغه ضمنية بين الطرفين إلى صيغة علنية ومكتوبة، تمثلت في مذكرة التعاون الاستراتيجي بين الطرفين، التي وقعت في ١٩٨١ وجرى تطويرها عام ١٩٨٣ (٣)، ومنذ توقيع اتفاقية التحالف الاستراتيجي؛ اتخذت الحكومة الأمريكية موقفًا متشددًا ضد صدور أي قرار باستخدام حق النقض ("الفيتو") في إحباط أي مشروع قرار تقدمت به الدول العربية داخل مجلس الأمن، وحشدت الولايات المتحدة كل إمكاناتها من أجل إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الصادر ١٩٧٥، الذي يعد الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية،

---

(١) عبد الفتاح، الرشدان، "اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط "، قراءات سياسية، العدد ٢، ١٩٩٢، ٧٢.

(٢) حسن، نافعة، الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٥.

(٣) عبد المنعم، سعيد، "العلاقات الأمريكية – العربية: الماضي و الحاضر و المستقبل "،مجلة المستقبل العربي، العدد(١١٨)، ١٩٨٨، ص ٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستطاعت أن تلغي القرار في ١٩٩١، وقد لعبت دوراً مفتاحياً في المفاوضات التي سبقت أوسلو عام ١٩٩٣[١].

وهذا الدعم السياسي تمثل في عدة صور وربما "الفيتو" (حق النقض) يعدّ من أهم الصور والوسائل التي دعمت الولايات المتحدة به إسرائيل، فمنذ عام ١٩٨٢ إلى اليوم استخدمته (٣٥) ضد القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل، لذلك عمدت إسرائيل إلى تجاهل كل القرارات الصادرة، بل إنها لم تبالِ بالقانون الدولي [٢]، وكل ذلك يعود إلى العلاقة التي تربطها مع الولايات المتحدة، ونلاحظ أن السبب وراء تبني الولايات المتحدة هذا الدور إلى جماعات الضغط الإسرائيلية، المتواجدة في الولايات المتحدة، والتي تربطها علاقة حميمة مع الزعامة الأمريكية، واستغلت هذا الأمر في الضغط على الإدارات الأمريكية لاستصدار قرارات تعود بالنفع إلى دولة الكيان الصهيوني، ونجد هيئات صنع القرار في الولايات المتحدة تقف جميعها مع الموقف الإسرائيلي الرسمي، وليس هذا فقط؛ فهي تدعمه كذلك بالتصريحات السياسية التي تبرر لها أعمالها الوحشية وتدين الطرف الآخر، ولأكثر من مرة صرح الرئيس الأمريكي "بوش الابن "قائلا: (إن شارون -رجل سلام-) [٣] ،ونلاحظ أن أياً من الإدارات الأمريكية لم تتوانَ يوماً في دعم الكيان الصهيوني، بل على العكس، وهذا ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" في خطاب أمام المؤتمر الوطني السنوي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "آي باك" في ٢٢ آذار ٢٠١٠، أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية ضمان بقاء إسرائيل ورفاهيتها، وأن التوصل لسلام شامل حقيقي أساسه الاعتراف الصادق بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن يوفر أفضل سبيل لضمان بقاء إسرائيل ورفاهيتها، وهذا هدف عقدت إدارة أوباما العزم على تحقيقه، وجدت كلينتون أيضاً دعم واشنطن القوي لأمن إسرائيل بالقول: (التزامنا تجاه أمن إسرائيل ومستقبلها صلب صلابة الصخر، وضمان أمن إسرائيل، أكثر من مجرد موقف سياسي بالنسبة لي، إنه التزام شخصي لن يتذبذب أبداً)[٤].

والدعم في اعتقادنا يتمثل فيما يأتي:

---

(١) جريدة الرأي الأردنية، اتفاقية أوسلو، الصادرة بتاريخ ١٨/كانون الاول/١٩٩١.

(٢) جون جي ميرشايمر، مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) سعد الشبلي، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٤) جريدة الدستور الاردنية، كلينتون أمام "ايباك ":هدفنا ضمان باء إسرائيل ورفاهيتها، الصادرة بتاريخ، ٢٣ /آذار /٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- دعم دولة الكيان الصهيوني في كل فروع المنظمة الدولية.

٢- دعم الكيان الصهيوني في المؤتمرات والندوات العالمية تعقد خارج إطار المنظمة الدولية.

٣- تسهيل عمل البعثات الدبلوماسية في داخل وخارج الولايات المتحدة.

٤- تبني أهداف الكيان الصهيوني والعمل على تنفيذها وكأن هذه الأهداف أهداف أمريكية.

٥- تمكين دولة الكيان الصهيوني من تحقيق أهدافها، عندما تكون الولايات المتحدة وسيطا لأية عملية مفاوضات، ويبدو التحيّز الكامل لدولة الكيان خلال المسيرة التاريخية التفاوضية والتحكيمية للولايات المتحدة.

٦- لجوء دولة الكيان الصهيوني للولايات المتحدة في كل المواقف السياسية التي تتعرض لها السياسة الصهيونية، وتجد من الولايات المتحدة الدعم الكامل للخروج من تلك المواقف.

ثانيًا: دعم الأمريكي الاقتصادي للكيان الاسرائيلي

أما على صعيد الدعم المادي والاقتصادي، فمنذ أن أنشأت دولة إسرائيل تلقت منحًا وتعويضات خارجية، وتلقت من أمريكا وحدها ٧٠,٥ مليار دولار، بالرغم من تنامي حجم الدعم الأمريكي لإسرائيل باستمرار، إلا أنه بقي وحتى منتصف الستينيات من القرن الماضي متواضعًا نوعًا ما، حيث اقتصر على تقديم بعض المعونات الاقتصادية. وقد استهدف الدعم في حينه تأمين بقاء الدولة اليهودية ودعم اقتصادها الذي كان يعاني من الضعف وعدم القدرة على استيعاب ملايين المهاجرين من اليهود إلى فلسطين، وبعد وصول الرئيس "ريجان" للحكم في عام ١٩٨١ أصبحت المعونات تتدفق على إسرائيل وكأنها نهر لا ينقطع أبدًا، حيث وصل حجم المعونات إلى أرقام خيالية تجاوزت ٥٠٠٠ مليون دولار في السنة، كما أصبحت كل المعونات ابتداءً من ١٩٨٥ منحًا لا ترد، ويقدر الدعم الاقتصادي ما بين عامي ١٩٧٣- ٢٠٠٥ بحوالي ١٤٠ مليار دولار [١].

---

(١) جريدة الدستور الأردنيّة، الدعم الامريكي للإسرائيل، الصادرة بتاريخ ٦/ايار/٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أخذ أسلوب المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل أشكالاً عدة، منها [١]:

١- مساعدات دورية: تكون بصورة دورية، وهي عبارة عن أرقام ثابتة تتكرر كل عام وتبلغ ثلاثة مليارات سنوياً.

٢- مساعدات طارئة: وهي المساعدات التي لا تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل إلا في حالات الطوارئ.

٣- القروض الفضلى: وهي قروض غير مستردة تخذها الولايات المتحدة الأمريكية، لصالح إسرائيل، فتصبح أمريكا هي المدينة للبنوك بدلاً من إسرائيل.

وعملت الولايات المتحدة وخلال إداراتها المختلفة وبأشكال مختلفة لأجل الدعم المادي لإسرائيل وجعلها ضمن أهم أبعادها داخل المنطقة وتمثل هذا الدعم بالآتي:

- كسر طوق العزلة الاقتصادية العربية لتفتح أبوابها أمام الصناعات الصهيونية، فحاولت إسرائيل الضغط على الولايات المتحدة في بداية السبعينات، لتشريع يقضي بمقاطعه الدول التي تقاطع إسرائيل، لكن هذا التشريع لم يلقَ الدعم الكبير من قبل الشركات الأمريكية، ولكن وبعد توقيع معاهدة السلام كسرت مصر طوق العزلة، ومن ثم توالت الدول الأخرى، لكسر هذا الطوق وفتح الباب للسلع الإسرائيلية بالدخول إلى أسواقها، لكن مازالت بعض الدول العربية تتطبق بعض جوانب المقاطعة التي اتبعتها الجامعة العربية عام ١٩٤٨ [٢].

- جعلت مبادرة تحرير التجارة العربية مع الولايات المتحدة، تأتي عبر البوابة الإسرائيلية، حيث إنها تشترط أن تقوم الدول العربية بإنشاء ما يسمى بالمناطق الصناعية المؤهلة مع إسرائيل. كشرط لتصدير المنتجات العربية إلى الأسواق الأمريكية [٣].

- الإعفاءات الجمركية أو التقليل منها على الصناعات الصهيونية، أن هذه الإعفاءات أو التقليل جاء بعد توقيع اتفاقية منظمة التجارة الحرة، بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، عام ١٩٨٥ والتي لا تزال إلى الآن معمول بها، فهي قد جاءت على شكل مراحل تبدأ في التقليل الجمركي، إلى إلغاء على أغلب الصناعات.

---

(١) يونس الجمرة، مرجع سابق، ص ص ٢١٢-٢١٣.

(٢) جريدة السفير اللبنانية، السلام والتطبيع..أي مفارقة، الصادرة بتاريخ: ٢١ / آذار /٢٠٠٢.

(٣) يونس الجمرة، المرجع السابق، ص ٢١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عمدت السياسية الأمريكية إلى تأمين القروض للاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي من قبل الحكومة والشركات الأمريكية، وسمحت لإسرائيل بشراء المعدات العسكرية القديمة بأسعار زهيدة لتعود بيعها من جديدة لدول أخرى وبأسعار مرتفعة [١].
- استطاع اللوبي الصهيوني التأثير على الإدارات الأمريكية، بشتى الطرق من أجل الحصول على مساعدات مالية لإسرائيل، وهذه المعونات تأتي من خلال الأفراد، ومؤسسات ومنظمات يهودية [٢].
- لقد قامت إسرائيل بوضع خطه لاستقرار الاقتصاد والتعاون مع الولايات المتحدة، التي ساعدتها في الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وبهذا ساعدت على تطوير الاقتصاد الإسرائيلي [٣].

---

(١) خلودالاسمر، انعكاسات التطورات الدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٥، ص ٦١-٦٣.

(٢) رايق البريزات، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٣) عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، دار الشرق، القاهرة، ٢٠٠٥، ١٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الكيان الصهيوني والاستقواء العسكري

تتلاقى وجهات النظر الأمريكية والإسرائيلية على مبدأ الأمن هو الأساس لضمان بقاء إسرائيل، وتحقيق المصالح الأمريكية في وقت واحد، ووجهة النظر الإسرائيلية تتحدد من خلال نظرية الأمن الإسرائيلية الحديثة التي تعتمد على مبدأ القوة على أنها تحقق جوهر البقاء ، إدراكاً من إسرائيل أنها في وضع جيواستراتيجي حرج، وأنها مطوقة بدول معادية، وبما يحتمل معه تعرضها للحرب في أي وقت، وقد أخذ مفهوم الأمن لدى إسرائيل تفسيرات متعددة، استقرت حاليا على مبدأ الحرب الوقائية وتوجيه الضربة الاستباقية، ووقفت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في جميع حروبها مع دول المشرق العربي.

إذن، ليس من الغريب أن نجد أنّها دعمت إسرائيل أيضاً في حربها ضد لبنان، خاصة أن في لبنان هناك عدو مشترك للولايات المتحدة ودولة الكيان الصهيوني ألا وهو حزب الله الذي ترى فيه إحدى المنظمات الإرهابية، ولذلك فهي تحاول التخلص منه بالطرق العسكرية من خلال دعمها لإسرائيل في حربها ضده، فنلاحظ أنها وقفت إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة هي التي أعطت الضوء الأخضر بما لا مجال فيه للشك لإسرائيل في حربها ضد حزب الله في صيف ٢٠٠٦، ودعمتها على كافه المستويات سواء سياسياً أو عسكرياً، ويمكن القول: إن الحرب هذه لم تكن حربا إسرائيلية؛ بل كانت حرباً أمريكية بامتياز، وكان أحد أسبابها نشر الفوضى الخلاقة، المفهوم التي تتبناه الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وهي أيضاً تعمل على نزع السلاح من "حزب الله" وسلاح المخيمات الفلسطينية في لبنان، لتمكن إسرائيل من بسط سيطرتها على المنطقة، وفي هذا الصدد سنتناول ذلك المبحث في فقرتين رئيستين هما كالآتي:

أولا: المساعدة العسكرية للكيان الصهيوني.

ثانيًا: الحليف الاستراتيجي والأهداف الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: المساعدة العسكرية للكيان الصهيوني:

أن إسرائيل تعتمد بشكل كبير على المعونات الأمريكية المقدمة لها بصورة أساسية، في المجال العسكري، والذي يأتي بهدف ضمان نفوذها الاستراتيجي على الدول العربية كافة، فقد مولت الولايات المتحدة جميع برامج إسرائيل المتعلقة بالجانب العسكري، كما أن دعمها لها ارتبط بتصاعد الصراع العربي الإسرائيلي، فكلما زادت حدة الصراع؛ زادت المعونات الأمريكية المقدمة لإسرائيل، حيث أنها تعدّ أكبر متلقٍ للدعم السنوي العسكري الأمريكي ، وهذا ما بينته العديد من التقارير، إذ بينت أن المساعدات الأمريكية بلغت ما بين (٢٠٠١-٢٠٠٤)، حوالي ١٠،٥ مليار دولار، كما استلمت عام ٢٠٠٥ أسلحة ومعدات بقيمة (١٠،١٩) مليار دولار، ثم أعلنت الولايات المتحدة زيادة المعونات إلى إسرائيل بقيمة ٣ مليار دولار على مدار عشرات الأعوام القادمة، وهذا الأمر ما هو إلا دليل على الدعم الذي تؤديه الولايات المتحدة لإحداث التفوق النوعي الإسرائيلي، على حساب الدول المحيطة بها، وتعويضها عن الخسائر التي تعرضت لها جراء حربها في لبنان ٢٠٠٦، التي أرادت الولايات المتحدة من خلالها القضاء على حزب الله والعمل على تنفيذ السياسية الأمريكية الإسرائيلية، وهذا ما نشرته جريدة معاريف الإسرائيلية قائلة "إن الحرب مخطط لها منذ خمس أشهر من قيامها" وذلك حسب قول السفير الأمريكي في بيروت "جيفري فيلتمان "، حيث بيّن أنه إذا لم ينجح تنفيذ القرار ١٥٥٩ ونزع سلاح "حزب الله" فإنها ستتولى المهمة بنفسها [١]، ولكن إسرائيل خسرت حربها التي شنتها على لبنان وخسرت في تحرير الأسرى ولم ينزع سلاح "حزب الله" الذي صمد في وجه الهجمات الإسرائيلية ولم تستطع إسرائيل تحقيق أي هدف من أهدافها التي كانت تطمح لها في حربها في لبنان [٢].

أن الدعم الأمريكي لإسرائيل، يرجع إلى وقوف منظمات إسرائيلية فاعلة، في الولايات المتحدة كـ "لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية " "آي باك"، و "مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى"، التي يديرها صهاينة يدعمون سياسات بعض الأحزاب الإسرائيلية

---

(١) يوسف الجمرة، مرجع سابق، ٢٢٣.

(٢) سعد الشبلي، مرجع سابق، ص ١٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوسعية كالليكود [١]، فقد أدت هذه المنظمات دورها على أكمل وجه، حيث أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية، تضع إسرائيل على رأس أولوياتها، وبالنسبة للإدارة الأمريكية الحالية، فقد أعلن "هاغل" وزير الدفاع الأمريكي، في مؤتمر صحافي مع وزير الدفاع الإسرائيلي في تل أبيب، إن الولايات المتحدة ستمنح إسرائيل عدداً من الوسائل العسكرية، ومن ضمنها صواريخ مضادة للإشعاع وأجهزة رادار متطورة لأسطولها الجوي من المقاتلات وطائرات تزويد بالوقود للهجمات البعيدة، وطائرات "ف – ٢٢ " التي لم تزودها لأية دولة أخرى، وذلك يضمن أن تبقى إسرائيل صاحبة التفوق الجوي في المنطقة المشرقية [٢]، كما أن الأبحاث المشتركة والتعاون في مشاريع التطوير تمكّن الصناعات العسكرية الإسرائيلية من إدخال تحسينات نوعية إلى أنظمة السلاح الأمريكي، وتمكّن إسرائيل بدورها من الحفاظ على تفوقها النوعي.

إن أهم ما تجدر الإشارة إليه أن إسرائيل وبالرغم من العلاقات الوثيقة والاتفاقيات المبرمة مع الولايات المتحدة لم توقع لغاية الآن اتفاقاً للدفاع المشترك معها، خشية أن يقيدها هذا الاتفاق بشروط والتزامات تمنعها، من شن هجمات استباقية ضد أهداف محددة من غير موافقة الولايات المتحدة المسبقة على ذلك، وفى المقابل فإن إسرائيل لديها اليقين بأنها وبالرغم من عدم وجود اتفاق للدفاع المشترك مع واشنطن لن تستطيع تحقيق استقلالية تامة عن الولايات المتحدة حتى لو استطاعت تأمين كل حاجاتها الدفاعية، لأن إسرائيل بحاجة ماسة إلى الدعم المالي والاقتصادي، وعليه فإن خطط إسرائيل العسكرية ستبقى خاضعة لجملة من التقييدات التي تضعها واشنطن كي لا تتعارض هذه الخطط مع المصالح الحيوية الأمريكية، التي لا يمكن لإسرائيل تجاهلها خشية فقدان الدعم والرعاية اللذين تؤمنهما لها الولايات المتحدة [٣]، أما بالنسبة للسلاح النووي؛ فإن الموقف الأمريكي من هذا الموضوع، يتثمل بالسماح لها بامتلاك السلاح النووي ودعمها، والعمل من غير وضع مفاعلها النووية تحت المراقبة الدولية، كما تسعى بعض الدول العربية إلى تحقيقه، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن إسرائيل هي القوة العسكرية الأكثر جبروت في المشرق العربي، حيث أن قواتها التقليدية متفوقة كثيراً على

---

(١) جون جي ميرشهايمر، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، وزير الدفاع الأمريكي يفتح ترسانه الجيش الإسرائيلي، الصادرة بتاريخ ٢٣ /نيسان /٢٠١٣.

(3) http://www.alwaie.com/StudiesAndResearch/Details.aspx?News_ID=12214

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظيراتها لدى البلدان المجاورة لها، وهي الدولة الوحيدة التي تملك السلاح النووي، وأنها استطاعت أن تجعل كل من مصر والأردن يوقعان معاهدة سلام، وأبدت السعودية أيضاً استعداد للحذو حذوهما، كما وقد تعرض العراق للهلاك جراء حروبه الكارثية، ولا يكاد الفلسطينيون أن يشكلوا تهديداً لها، فهي بذلك استطاعت أن توسع الهوّة النوعية بينها وبين جاراتها على صعيد القدرات العسكرية وإمكانات الردع، وبالرغم مما ذكر؛ فإنه إذا كان الوقوف مع الحليف منطقاً، فإن الولايات المتحدة ستقف مع حليفتها إسرائيل.

ثانيًا: الحليف الاستراتيجي والأهداف الأمريكية

أن الشعب الأمريكي يعطف على الأماني اليهودية لكون البيئة فيها تشبعه بالآيديولوجيا اليهودية، وأصبح الفرد الأمريكي أسيراً للطروحات التوراتية، التي أسرت علية عقلة، وأن رجال السياسة في الولايات المتحدة يضمنون في كل تصريحاتهم بالدعم والولاء لدولة الكيان الصهيوني في فلسطين، فهذا الرئيس (جفرسون) نادى بأن يمثل رمز الولايات المتحدة على شكل أبناء إسرائيل تقودهم في النهار غيمة وفي الليل عامود من نار بدلاً من النسر) [١]، وهذا الرئيس كارتر يقول "إن إنشاء دولة إسرائيل ما هو إلا إنجاز للنبوءة التوراتية وجوهرها) [٢]، وقد عبر الصحافي الأمريكي "دوجلاس ريد" لوصف رجال السياسات في الإدارة الأمريكية بالقول: (إن رؤساء أمريكا ومن يعملون معهم ينحنون أمام الصهيونية كما لو كانوا ينحنون أمام ضريح له قداسته) [٣]، وقد جسد هذا القول واقعا لا مجال فيه للشك، "بيل كلينتون" كعلامة الصدق لمقولة "دوجلاس ريد" وخاصة في ولايته الثانية فقد سلم أمر الولايات المتحدة وخاصة المراكز الحساسة في الدولة، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة لليهود، رغم نسبتهم لسكان الولايات المتحدة القليلة، فهي لا تتجاوز ٣% فقط، حيث كان ٤٠ يهوديا وصهيونيا يحيطون بالرئيس كالسوار في المعصم [٤]، وتتابعت تصريحات الزعماء الأمريكيين من "بوش الابن" ووزيرة خارجيته "كونداليز رايز" و "أوباما" ووزيرة خارجيته "هيلاري كلينتون"، و

---

(١) كلود جوليان، الإمبراطورية الأمريكية "مترجم "، دار الحقيقة، بيروت، د.ت، ص ٧ .

(٢) ابراهيم يحيى، نقاط على الحروف في الصراع العربي الصهيوني، دار الادهم للترجمة، دمشق، ١٩٨٦، ص ٥٤.

(٣) محمد عوض الهزايمة، الايدلوجيا اليهودية، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٩، ص ٥٦ .

(٤) المرجع السابق، ص ٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"كيري"، حيث أن تصريحاتهم فيما يخص لبنان تدور حول ما يأتي:

١- الالتزام بأمن دولة الكيان الصهيوني، فكانت قوات "اليونيفيل" في لبنان لضبط عمليات التسلل إلى الحدود الشمالية لدولة الكيان الصهيوني.

٢- الالتزام بتفوق الكيان الصهيوني عسكريا واقتصاديا وسياسيا، وكان الدعم في هذه المجالات الثلاثة غير محدود (وقد بيّنا ذلك سابقاً)

٣- إسقاط أي قرار بحق دولة الكيان الصهيوني بسلاح "الفيتو" الأمريكي في هيئة الأمم المتحدة، وهذا ما نلاحظه عند عدم تعجل الولايات المتحدة في اتخاذ قرار لوقف إطلاق النار في حرب دولة الكيان مع حزب الله في ٢٠٠٦ ، حيث وهذه "كوندرليز رايز" عندما سئلت عن نية الولايات المتحدة للاستعجال في إصدار القرار لوقف النار فقالت: (لم يحن الوقت بعد).

٤- كسر المقاطعة العربية وأي مقاطعه أخرى تقف في وجه إنماء اقتصاد دولة الكيان الصهيوني .

٥- الوقوف إلى جانب دولة الكيان الصهيوني في حروبها ومؤازرتها وهذا ما كان، فتمثلت المؤازرة من خلال تعطيل أي قرار صادر من هيئة الأمم المتحدة، لحين تحقيق أهداف الكيان في الحرب، واستعجال اتخاذ أي قرار عندما تكون الدائرة تدور لغير صالح دولة الكيان.

ويمكننا أن نبين الأهداف الأمريكية - الصهيونية، في لبنان على النحو الآتي:

الاستحواذ على المياه اللبنانية: إن الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية ليست وليدة الحرب المستعرة الآن بين إسرائيل وحزب الله، ولا حتى وليدة العقدين الأخيرين، وإنما هي أطماع تاريخية موجودة قبل قيام دولة إسرائيل، ففي الخطاب الذي وقعه "حاييم وايزمن" باسم الحركة الصهيونية عام ١٩١٩ والموجه لرئيس الوزراء البريطاني "ديفد لويد"، أشار وايزمن صراحة إلى حاجة إسرائيل إلى سد جزء من احتياجات المناطق الشمالية اعتماداً على المياه اللبنانية، فكتب يقول: "نحن نعتقد أنه من الضروري أن تشمل الحدود الشمالية لفلسطين سهل الليطاني لمسافة ٢٥ ميلاً والمنحدرات الغربية والجنوبية لجبل الشيخ، وذلك لحاجة مناطقنا الشمالية للمياه من أجل الزراعة والصناعة والطاقة"، وتتمثل أهم مصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المياه في جنوب لبنان بـ: الليطاني، الحاصباني، الزهراني الأوّلي، بالإضافة إلى العيون والينابيع المتفرقة، ومن بين كل هذه الموارد يبقى الليطاني الغنيمة الأهم والأسمن التي تطمح إلى مياهه إسرائيل، فهو أهم الأنهار اللبنانية الداخلية طولاً وطاقة [١]،وعندما اجتاحت إسرائيل لبنان عام ١٩٧٨م، قامت على الفور بالسيطرة على نهر الوزاني الذي يغذي نهر الأردن، وقامت كذلك بوضع مضخات ومواسير لتوصيل المياه من نهر الحاصباني إلى شمال إسرائيل، إذن فالاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية واحتلالها لجنوب لبنان، لم تكن لأسباب أمنية بقدر ما كانت رغبة في التوسع والسيطرة على جزء من الأراضي والمياه، وبالفعل تمكنت إسرائيل من ري ٢٥ ألف هكتار من الأراضي بعد احتلالها للجنوب، وكانت "إسرائيل " قد وضعت عينها على نهر الليطاني اللبناني، وكان ذلك أحد أهداف الغزو "الإسرائيلي" للبنان واحتلال العاصمة بيروت العام ١٩٨٢، وأطلقت على هذه العملية "عملية الليطاني"[٢]، وفي أيار ٢٠٠٠ تم تحرير معظم الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي باستثناء مزارع شبعا وثلاثة مواقع على "الخط الأزرق" الذي تبنته الأمم المتحدة على أنه خط الانسحاب، وفي ٣١ آب ٢٠٠٢، بدأت الحكومة اللبنانية بالأعمال الإنشائية لمشروع ضخ مياه الحاصباني، وذلك لجر ١٢ ألف متر مكعب من مياه الشرب يومياً (أي حوالى ٤,٤ مليون متر مكعب سنوياً) من منابع الحاصباني إلى القرى والبلدات الواقعة ضمن المنطقة المحيطة بمجرى الحاصباني، ويتجاوب هذا المشروع مع الحاجات الاجتماعية، والاقتصادية، والحيوية، والأساسية، والإنسانية في هذه المناطق [٣]، فما كان من إسرائيل إلا أن هدد رئيس وزرائها " أرييل شارون" بالحرب على لبنان بسبب تنفيذ المشروع، وصرح كذلك "شمعون بيريز" وزير الخارجية آنذاك قائلا: "إن إسرائيل ترى في مساعي لبنان لتحويل مجرى مياه الحاصباني عملاً خطيراً واستفزازاً لا يمكن تحمله"، وعلى هذا المنوال أكد مفوض المياه السابق في إسرائيل "دان زاسلافسكي" أنه : "ينبغي علينا الآن أولا إيقاف تزويد قرى جنوب لبنان بالمياه، وإعلان أنه في اللحظة التي يخرج فيها أول متر مكعب من مياه الحاصباني؛ فإننا سنقوم بتدمير الآلات. إن قضية الوزاني لا

---

(١) نينا عقل خليل، محاضرة حول "الاطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية "، مجلة الجيش، العدد (٢١٨)، ٢٠١٣، ص ٣٣ .

(2) http://atf.org.jo/article.php?id=123

(٣) نينا عقل خليل، مرجع سابق ص٣٤- ٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحتاج إلى مفاوضات واتصالات، وإنما دبابة تقوم بتدمير المنشآت اللبنانية على النبع "[١].

وفي ضوء هذا العجز المائي الحالي والمستقبلي وخطط الكيان الصهيوني الاستيطانية والتوسعية، تنطلق عناصر الاستراتيجية الصهيونية، من مسلمات أبرزها التمسك ببقاء السيادة الإسرائيلية على مصادر الموارد المائية العربية، وأن تأمين احتياجاته المائية يتوازى مع المتطلبات الأمنية، ورفض مفهوم السيادة الوطنية لأية دولة في المنطقة على ثروتها المائية، وبموجب ذلك لا بد من تزويد "إسرائيل" بموارد مائية إضافية يوازيها تقييد استخدام العرب للمياه[٢]، نجد أن السياسة التي يتبعها الكيان الصهيوني بخصوص المياه اللبنانية من الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠١ – ٢٠١٣) تتلخص فيما يأتي :

١- إن المشاريع الإسرائيلية التي سبقت عام ٢٠٠١ بخصوص المياه اللبنانية لم تكتمل بعد، فهي ماضية مع انجاز سرقة مياه الوزراني والليطاني والمحاولات جارية لا تنفك حتى هذا العام [٣] .

٢- إن السياسة الإسرائيلية قائمة على تخريب كل عمل لبناني خاص بالمياه والذي يحول دون إنجاز الخطط الإسرائيلية المائية، وذلك بافتعال أحداث تقوم الطائرات بتفجير أنابيب المياه اللبنانية وتحطيم مضخات المياه التي قسم في عدم إعطاء إسرائيل الفرصة في سرقة المياه اللبنانية [٤].

٣- إن السياسة الإسرائيلية نشطت في مجال المشاريع الزراعية في الشمال الفلسطيني، وتسعى من خلال الولايات المتحدة إلى اكتساب الشرعية الدولية من خلال المؤتمرات الدولية في إعطاء إسرائيل حق غزو لبنان واحتلال منابع المياه لتصريفها نحو مشاريعها الزراعية تلك [٥].

---

(١) صحيفة الوسط البحرينية، البعد المائي في الصراع العربي – الإسرائيلي، الصادرة بتاريخ ١٦ حزيران٢٠٠٦.

(٢) عصام خليفة، لبنان الحدود والمياه، بيروت، ١٩٩٦، ص ٤٧.

(٣) صحيفة النهار اللبنانية، إسرائيل والمياة اللبنانية الصادرة بتاريخ ٢٥ / كانون الاول /٢٠١٢.

(٤)صحيفة السفير اللبنانية، إسرائيل تفشل عمليات تحويل المياه اللبنانية للداخل اللبناني، الصادرة بتاريخ ٢٥ / نيسان /٢٠١٣.

(٥) سمارة خضر، المياة اللبنانية والشرعية الدولية، مجلة الحوادث، العدد (١٣٣)، ٢٠٠٨، ص ٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- سرقه النفط اللبناني: منذ أيام الانتداب الفرنسي بدا الاهتمام بالنفط اللبناني، لكن بسبب الظروف التي عاشتاها لبنان والحروب الأهلية ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى عدم إعطاء هذا الأمر الأهمية اللازمة إلى أن تحرك الملف بشكل فعلي عام ٢٠١٠ عندما أعلنت شركة نوبل الأمريكية في ٢٢ حزيران عن وجود حقل نفط في لبنان [١]، ومن ثم جاءت دراسات أجرتها قبرص تؤكد وجود حوض نفطي كبير يمتد حتى المياه الإقليمية والاقتصادية لسوريا مروراً بمياه قبرص فلبنان وصولاً إلى المياه الإقليمية والاقتصادية لفلسطين المحتلة، وتعني هذه النتائج أن لبنان بات أمام تحدٍ جدي حقيقي يفترض منه الإسراع في الخطوات الواجبة من أجل الإفادة والحصول على هذه الثروة الوطنية والحيوية من نفط وغاز والدفاع عنها أيضاً، لا سيما أن إسرائيل اندفعت بقوة إلى العمل، ويخشى أن تقوم بسرقة هذه الثروة بطرق مختلفة، لا سيما أن عمليات الاستكشاف والتنقيب التي يقوم بها تمتد إلى الحدود اللبنانية الجنوبية [٢]، ما يعني أن هناك احتمالاً قوياً بأن تكون قد بدأت بطريقة أو بأخرى باعتدائها على هذه الثروة اللبنانية، وأعتبر النائب اللبناني "محمد قباني" أن المعركة الأصعب التي تنتظر لبنان، هي معركة تثبيت حدوده الدولية البحرية وحقه في ثرواته الطبيعية النفطية والغازية ضمن حدود مياهه الإقليمية، في ظل التهديد الإسرائيلي الدائم لقضم حقوق لبنان النفطية، جراء خطأ في الترسيم البحري ما بين قبرص ولبنان، الذي استغلته إسرائيل فوقّعت اتفاقية مع قبرص تهدد بتضييع مساحة بحرية على لبنان تزيد عن٨٥٠ كيلو متر مربعً، وقال: "إن إسرائيل تستغل هذه الثغرة في الاتفاقية الثنائية التي وقعت بين لبنان وقبرص عام ٢٠٠٧، لكن حقنا في مياهنا الإقليمية لن نفرط به أبداً "[٣]، وقال وزير الطاقة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال "جبران باسيل": (إنه أصبح لدى إسرائيل إمكانية لسرقة النفط اللبناني في البحر المتوسط بعد اكتشاف حقل إسرائيلي جديد يبعد حوالي أربعة كيلو مترات عن الحدود اللبنانية ووصف هذا الأمر بأنه "خطير للغاية) [٤].

وفي خطاب ألقاه نهاية الشهر الماضي في الذكرى السنوية الخامسة لحرب إسرائيل على

---

(1) http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/89cbf8c3-c9d2-4c47-a3d0-620937857fcd

(٢) جريدة السفير اللبنانية، الثروة النفطية في لبنان، الصادرة بتاريخ ٢٤ / شباط / ٢٠١٢.

(3) http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/21/202096.html

(٤) جريدة القبس الكويتية، لبنان: إسرائيل تستطيع سرقة النفط اللبناني في البحر المتوسط، الصادرة بتاريخ ٥/تموز/ ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لبنان، حذر الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله إسرائيل من عواقب سرقة موارد لبنان الطبيعية وخيمة[١].

ج- احتلال الأراضي اللبنانية: إن المطامع الإسرائيلية تجاه لبنان واضحة وقديمة، وقد كشف عنها في يوميات "دافيد بن غوريون"، حيث كتب في ٢١ أيار ١٩٤٨: (إن نقطة الضعف في الائتلاف العربي هي لبنان، فالتفوق العددي للمسلمين هناك غير فعال، ويمكن تغييره بسهولة، ولا بد من إقامة دولة مسيحية هناك، حيث الحدود الجنوبية عند نهر الليطاني)[٢]. إن المخطط التوسعي الصهيوني كان ملازماً لمخطط إقامة الكيان وتعدي مشروع "الدولة"، حدود فلسطين المغتصبة في العام ١٩٤٨ إلى أراضٍ عربية أخرى في عدوان ١٩٦٧، ثم إلى مساحة واسعة من لبنان على امتداد حقبة السبعينات، توصلاً إلى الاجتياح عام ١٩٨٢، وجاء احتلال مزارع شبعا ليؤكد أن أراضي لبنان ومياهه هي في صلب الأطماع الصهيونية وتتضح الأطماع الصهيونية من خلال الحجج الواهية التي تتذرع بها "إسرائيل"، فبعد عدوان حزيران ١٩٦٧، احتلت "إسرائيل " مزارع شبعا اللبنانية متذرعة بأن رئيس وزراء لبنان آنذاك "رشيد كرامي" بعث برسالة تضامن إلى دول المواجهة في ٣١/تموز/١٩٦٧، فسارع وزير خارجية "إسرائيل" في ١٤/اب/١٩٦٧ إلى إلغاء اتفاقية الهدنة مع لبنان من طرف واحد، في حين أن لبنان أكد على استمرار تمسك لبنان باتفاقية الهدنة، ولم تكتفِ إسرائيل بشبعا، بل تعدى الأمر إلى حرب ١٩٨٢ التي بها احتلت الجنوب اللبناني والذي ظل تحت احتلالها إلى عام ٢٠٠٠، ولم ينتظر الكونغرس الأميركي قيام الأمم المتحدة بوضع بيانها الختامي حول الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وسارع بعد أقل من يومين على هذا الانسحاب بمجلسيه، الشيوخ والنواب، إلى امتداح إسرائيل لوفائها بالتزامها في تنفيذ القرار ٤٢٥، مقراً بحقها في الدفاع عن نفسها إذا تعرضت لهجوم من لبنان، في وقت بدأت فيه الأمم المتحدة بالتحقق من انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية، الذي لم يكتمل بشكل صحيح لكون إسرائيل مازالت تحتفظ بشبعا بحجة أنها أرض سورية[٣]، وبالرغم من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، إلا أنها بقيت تتحين الفرص من

---

(1) http://www.mepanorama.com/2941/

(٢) جريدة الرأي الأردنية، الاطماع اليهودية بالجنوب اللبناني، الصادرة بتاريخ ٨/ اب / ٢٠٠٦.

(٣) جريدة السفير اللبنانية، الخط الأزرق: لبنان يستعيد آلاف "الدونمات " وعديسه عينها على أرضها المحتلة العام ٧٨، الصادرة بتاريخ ٢٤ ايار ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل السيطرة عليه من جديد، فما كانت حرب ٢٠٠٦ إلا للقضاء على حزب الله واستعادة الجنوب اللبناني، فقد كان من المفترض أن ترد إسرائيل بقصف لواقع محددة لمواقع المقاومة اللبنانية، ومن ثم اللجوء إلى التفاوض لتبادل الأسرى، إلا أنها أعلنت حرباً مفتوحة على لبنان، واستعملت إسرائيل كل طاقاتها في السلاح الجوي المتطور وجعلت من منطقة الجنوب أرضاً محروقة وهجرت سكانها، وقامت بتدمير البنية التحتية لها، ولكن ملامح الفشل الإسرائيلية بدأت تظهر في ضرب المقاومة وتدمير سلاحها، فما كان من إسرائيل إلا أن تدخل القوات البرية في الميدان لاحتلال جنوبي الليطاني بهدف السيطرة والمفاوضة، ولكن المقاومة اللبنانية حالت دون سيطرة إسرائيل على هذه الأرضي، وجاء قرار الأمم المتحدة لوقف النار في ١١ اب ٢٠٠٦ وتم تنفيذ هذا القرار في ١٤ اب ٢٠٠٦ فعاد النازحون إلى أراضيهم ولم تنجح إسرائيل من تحقيق أهدافها [١].

إن مظاهر السياسة الإسرائيلية تجاة النفط والأراضي اللبنانية للفترة (٢٠٠١- ٢٠١٣) تتجلى فيما يأتي [٢] :

١- إن لبنان يدخل ضمن الرؤية السياسية الإسرائيلية القائمة على أساس إسرائيل الكبرى، فتتجه إليه الزعامات الإسرائيلية، لإضعاف حكوماته وزيادة الهوة بين طوائفه؛ لأنها بذلك تستطيع أن تتغلغل في الداخل اللبناني وتصيغه بما يتناسب وتحقيق هدفها الكبير.

٢- إن احتلال الأراضي اللبنانية تسوغه السياسة الإسرائيلية، لإبعاد شبح الخطر عن العمق الإسرائيلي في فلسطين المحتلة.

٣- إن احتلال الأراضي اللبنانية يعني إفشال خطط كل الفئات التي تؤمن بالكفاح المسلح من الوصول إلى الحدود الشمالية لدولة الكيان الصهيوني، وهذا يؤدي إلى إبعاد الخطر عن المستوطنات الشمالية في فلسطين.

٤- إن احتلال الأراضي اللبنانية، يعني زيادة الدخل الإسرائيلي وتحقيق الرفاه الاقتصادي لدولة الكيان، وذلك يعني الأرض اللبنانية زراعياً، وظهور بوادر وجود بترول على أرض هذا القطر.

---

(١) سليمان تقي الدين، لبنان بين التجاذبات الإقليمية، مرجع سابق، ص ١٧٣ -١٧٥.

(٢) جريدة البيان اللبنانية، الثروة النفطية في لبنان: المحاصصة السياسية أولاً، الصادرة بتاريخ ٢٣/ تموز / ٢٠١٣، - وانظر أيضاً جريدة الخليج الامارتية، إلى متى يبقى لبنان بلا حكومة وامن وغاز، الصادره بتاريخ ١٦ / تشرين الثاني / ٢٠١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين مما سبق، أن أسباب أزمات لبنان السياسية والأمنية ترد إلى المخطط أمريكي-صهيوني، تتمثل غايته بتفتيت الدول القائمة في محيط "إسرائيل" العربي، لاسيما لبنان وسوريا والعراق والأردن، وتحويلها جمهوريات موز تقوم على أسس قبلية وطائفية وإثنية، فلا تستطيع أن تشكّل فيما بينها جبهة قومية قادرة على مواجهة الكيان الصهيوني الاستيطاني التوسعي [1]وهذا يتماشى مع المشروع الأمريكي الشرق الأوسط الجديد الذي أتت به الوزيرة الأمريكية "كونداليزا رايز" وهذا لدليل على انسجام السياسات الأمريكية مع حليفتها دولة إسرائيل، ويمكننا القول: إن الأهداف الصهيونية، هي أهداف أمريكية، والأهداف الأمريكية تتحقق من خلال تحقيق الأهداف الصهيونية؛ فكلاهما وجهان لعملة واحدة، فاتخذت الولايات المتحدة من الكيان الصهيوني، أداة لتنفيذ أهدافها في لبنان لطالما الحديث عن لبنان، من هنا نقول: إن الكيان الصهيوني من أهدافه التي تتماشى مع الأهداف الأمريكية، تدويل لبنان، وإقامة دولة فيدرالية فيه لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، من أجل تسهيل مهمة الكيان الصهيوني في التخلص من هذا العبء الثقيل وكذلك إحلال الفوضى بين الطوائف اللبنانية من أجل التصارع فيما بينها".

---

(١) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

تبين لنا من خلال سياق دراستنا هذه، الموسومة بـ (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي: لبنان حالة دراسة) أن الولايات المتحدة حتى أربعينات القرن العشرين قد سلمت بأولوية الدور البريطاني والفرنسي في منطقة المشرق العربي، وكان جل تركيزها ينصب على الأنشطة الاقتصادية والتبشير بثقافة أمريكية شرق أوسطية يراد لها أن تحل محل ثقافة الاستعمار الغربي الكلاسيكي في المنظور الأمريكي، وكانت قنواتها الثقافية المعول عليها أداء هذا الدور تتمثل آنذاك في مدارس الإرساليات البروتسنتية التي تأسس قسم كبير منها في بلاد الشام، وتحديداً في لبنان، كونه النافذة التي تطل منها الثقافة الغربية إلى المنطقة العربية، والإقليم العربي الأكثر استجابة وتفاعلاً مع معطيات العصر وقيم الحداثة، وانطلاقاً من هذا المفهوم كان النفوذ الأمريكي يتنامى بوتيرة تصاعدية في البلاد العربية مستفيداً من التناقضات الحادة بين قوى الاستعمار القديم، والصراع الدائر بينها حول محاولة كل منها الاحتفاظ بمساحة ممكنة من النفوذ الاقتصادي والهيمنة السياسية والعسكرية في الأقطار العربية الخاضعة لها.

يبدو أن الأنظمة الاستعمارية القائمة في المنطقة بدت عاجزة عن الاحتفاظ بأي دور يطيل أمد بقائها ويحفظ لها مكانتها التقليدية، بسبب صعود وتنامي التيارات الوطنية والإقليمية في المنطقة وبروز دورها الثوري بصورة اتسعت مداها في حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، لتصل إلى ذروتها في ستينات القرن المنصرم، فتبين للولايات المتحدة حينها أن فراغاً سياسياً سيعم المنطقة، بعد أفول نجم القوى الأوروبية، وأدركت أن من شأن ذلك الفراغ أن يغري بعض القوى المنافسة لملئه، وبالتالي ستختل موازين القوى بصورة تتهاوى معها طموحات الولايات المتحدة في قيادة العالم، وبذلك أرادت الولايات المتحدة أن يكون لها نصيب أوفر في الكعة الاستعمارية وأن تبسط هيمنتها علي أكبر رقعة من جغرافية العالم، ولتكن انطلاقتها من منطقة المشرق العربي، الغني بثرواته الطبيعية وموقعه العالمي المتميز، إذ يتحكم بطرق الملاحة الدولية من خلال مضائق (السويس، وهرمز، وباب المندب) وتطل دوله على أهم بحار العالم، فضلاً عن مخزون النفط الهائل عصب الحياة الصناعية والتقنية الغربية، لذلك سعت الولايات المتحدة إلى بلورة المشرق العربي وفقاً لأهدافها، وابتكرت من أجل ذلك الأفكار والمخططات وعملت على رسمها بدقة.

إن الولايات المتحدة برزت في المنطقة المشرقية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين - الشرقي والغربي-، أواخر العقد الثامن من القرن العشرين، وكنتيجة للنصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي الذي أحرزته الولايات المتحدة، ازداد ارتباط الأخير بالمشرق العربي، وزادت درجة وصايتها على أنظمة وشعوب المنطقة، واتسعت مصالحها، وبالتالي ازداد قربها في الكيان الإسرائيلي الذي تبنّت حمايته منذ نشأته، وشعرت بأنها على درجة عالية من النضج السياسي يحقق لها مزيداً من الهيمنة، وبسط السيطرة على رقعة واسعة من العالم تتجاوز حدود جغرافية العالم العربي.

إن الولايات المتحدة وهي تنظر إلى الوطن العربي، قد جعلت المنطقة المشرقية منه ضمن أولويات سياستها على اعتبار أن المنطقة المغربية أصبحت السياسة الفرنسية متنفذة فيها، وكان الوطن العربي دخل في التقسيمات الاستعمارية منذ معاهدة سايكس – بيكو عام ١٩١٦ ولم يخرج منها، لا بل زادت الدول الاستعمارية قبضتها وتسلطها على المنطقة العربية، فإذا كانت الاستراتيجية الغربية في القرن الماضي قامت على أساس تجزئة الوطن العربي منذ عام ١٩٥٠ وانعقاد مؤتمر (بنرمان) أو مؤتمر لندن كما يذكر البعض الأدبيات السياسية، والذي فتح الطريق للعمل الغربي من أجل تجزئة الوطن العربي، فإن القرن الجديد دخل في استراتيجية أخرى متمثلة للاستراتيجية الغربية التي رسمت في القرن الماضي، وهذه الاستراتيجية قوامها تجزئة المجزئ.

أن هذه الدراسة المعنية بدولة لبنان، والسياسة الخارجية اتجاهها، قد قامت على فرضية مفادها: (توجد علاقة ارتباطية بين توجهات السياسة الأمريكية ومنطقة المشرق العربي بعامة ولبنان بخاصة ومقومات المنطقة الجيوسياسية، هذه العلاقة تتأرجح سلباً وإيجاباً صعوداً وهبوطاً مع الأحداث التي تجتاح المنطقة العربية)، ودارت مشكلة الدراسة حول سؤال محوري مفاده (ما هو الأسلوب السياسي الذي رسمته الولايات المتحدة لسياستها في المشرق العربي بعامة، ولبنان بخاصة)، وقد اتبعنا منهج صنع القرار في السياسة الخارجية ومنهج النظام الدولي ومنهج المصلحة الوطنية، للتحقق من صحة الفرضية وتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على سؤالها المحوري من خلال عدة أسئلة فرعية انبثقت منه. وقد وصلنا من خلال البحث الاستقرار والاستدلال إلى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة، والإجابة على كل أسئلة البحث التي في مجموعها الإجابة على السؤال المحوري المشار إلية آنفا.

لقد أوصلتنا الدراسة إلى عدة استنتاجات، استوجبت هي الأخرى عدة توصيات وسنبينها على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الاستنتاجات

لقد توصلنا من خلال البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- إن سياسة الولايات المتحدة في المشرق العربي بدأت بعد خروج الولايات المتحدة من عزلتها الثانية، ومارست الدور البعيد عن مبادئ ويلسون الـ (١٤) التي ظنت الدول الضعيفة أنها المنجية لها.

٢- إن المشرق العربي وفق السياسة الأمريكية ما هو إلا منطقه مصالح لها، وهذا ما يدلل علية قيام الولايات المتحدة بالعمل بكل ما أوتيت من قوه لدحر كل من يقترب منها.

٣- إن دولة لبنان دولة عربية عضو في جامعه الدول العربية وليس كما يقال إنها دولة في منطقة عربية وبتوجه غربي، فهي والحالة تابعه للتوجه، أي بمعنى دولة غربية.

٤- إن الولايات المتحدة تقوم بكل ما أوتيت من أساليب سياسية لأضعاف النظام السياسي اللبناني، وهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى تفتيت لبنان وجعله كنتونات لا تقوى على الدفاع عن نفسها، فتبحث عندها عن حليف والحليف في هذه الحالة هو الولايات المتحدة نفسها.

٥- إن سياسة التوطين التي تقوم بها الولايات المتحدة ما هي إلا سياسة ذات حدين، الحد الأوّل لحل مشكلة الفلسطينيين الذين يؤرقون مضاجع دولة الكيان الصهيوني، والذين قد منحتهم الأمم المتحدة حق العودة، وأما الحد الثاني، فهي بذلك تنشأ في القريب أو البعيد من الزمان الآتي.

٦- إن السياسة الأمريكية تعمل من أجل فدرلة لبنان، وهذه الفدرلة هي بمثابة الطلقة الأخيرة على النظام السياسي اللبناني؛ لأن كل منطقة ستشكل دولة قائمة بذاتها تحتكم لحزبها أو لطائفتها، وبالتالي سيكون الوطن الواحد عدة أوطان، وهذا مطلب أمريكي – صهيوني قديم يتجدد.

٧- إن السياسة الأمريكية وجدت في الطائفية، نقطة ارتكاز ترتكز علية في التعامل مع الشأن اللبناني، إذ اتبعت سياسة استقواء طرف على آخر.

٨- إن الهيئة الدولية تعمل في خدمة الأهداف الأمريكية، فهي المسيطرة والمتنفذة عليها، وبالتالي تسخرها لخدمة أهدافها، فهي تملك حق النقض "الفيتو" أولا، وتجاري الدول السياسية الأمريكية الأقوى في العالم، وبالتالي تدور في مجلس الأمن أو الجمعية العامة حيث تدور السياسة الأمريكية، أن مجلس الأمن يصدر القرارات وفق المشيئة الأمريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك كل الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

٩- إن المحكمة الدولية على الرغم من كونها هيئة مستقلة أو منظمة مستقلة إلا أنها تجابي السياسة الأمريكية، فإن ما هدفت إلية الولايات المتحدة على أهداف في المنطقة العربية تحققت من خلال المحكمة الدولية وانقسام الشارع اللبناني بين مؤيد ومعارض لها.

١٠- إن السياسة الخارجية للولايات الممتدة، تقوم على أساس دعم الحلفاء في المنطقة العربية، وفي الشأن اللبناني قامت الولايات المتحدة بدعم دولة الكيان الصهيوني تجاه لبنان، لتحقيق أهداف أمريكية – صهيونية وكلا الأهداف هذه ، ما هي إلا عملة صعبة، وأمر مربح جداً.

ثانيًا: التوصيات

إن الاستنتاجات السابقة أوجبت بدورها توصيات، أهمها:

١- حياء وبعث التعاون العربي من جديد ليقف العرب سداً منيعاً أمام السياسيات الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وذلك عن طريق بعث روح الحياة من جديد في جامعه الدول العربية على اعتبارها حلقة اتصال مع كل الدول العربية.

٢- ضرورة قيام العرب بتحديد أعداء الأمة العربية بدقة، وعم الركود إلى ما يسمى بالحليف الغربي، عندها توجه الحراب إلى صدر العدو الذي تم تحديه، ولم تنطلِ علينا الخداعات الأمريكية التي مارستها منذ الخمسينات من القرن المنصرم، وهذا لا يتم إلا بالعودة إلى الموروثات التاريخية التي تعزز العربي بالمبادئ التي يوما ما كانت سبباً في قوته ومنعته، وعدم التطلع إلى الغرب على اعتباره حليف بل علينا أن ننظر إليه على اعتبار أنه عدو بثوب صديق كونه ينتصر لأعداء الأمة على الأمة. ونتعامل مع الولايات المتحدة بنديّة تامة، لكون منطقتنا العربية فيها كل أسباب قوة الولايات المتحدة.

٣- يقع على العرب مسؤولية كبيرة تتجلى في عدم ترك لبنان فريسة للغرب الطامع وفي مقدمته الولايات المتحدة، حيث أن استسلام لبنان للولايات المتحدة هو الطريق لاستسلام دولة عربية أخرى.

٤- تقدم الدعم العربي للبنان السياسي والاقتصادي والإعلامي، لكي يبقى قادراً يقاوم السياسات الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- العمل على بناء استراتيجية لبنانية من خلال مساعدة عربية قائمة على ضرورة توجيه كل اللبنانيين بطوائفهم وتياراتهم الفكرية وأحزابهم تجاه مقاومة الأهداف الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- دعم لبنان في مواجهه الفدرلة الأمريكية، كون هذه الفدرلة تضرب بالإنسان اللبناني والعمل اللبناني... الخ.

٧- ضرورة تعطيل أعمال المحكمة الدولية؛ لأنها في واقع الأمر تسبب الأضرار وتعمل على تهييج الشعب اللبناني وتسهم في انقسام البلد الواحد، فلا يوجد طرف من الأطراف اللبناني يسلم من الاتهام المباشر أو غير المباشر.

٨- توجيه المقاومة اللبنانية إلى العمق في فلسطين، حيث دولة الكيان الصهيوني التي لا تنفك يوماً من الأيام في الاعتداء ودل الفوضى والقتل والتدمير في لبنان.

أن الولايات المتحدة لم تتورع يوماً عن انتهاج مختلف السبل والوسائل الكفيلة بحماية مصالحها والحفاظ عليها والحيلولة دون ظهور أو تبلور تيار مناهض لها، أو مخل بمبدأ توازن القوى الذي تحرص من خلاله على إبقاء الكيان الإسرائيلي في حالة من القوى، ومن تلك الوسائل إثارة التنافس بين الأنظمة العربية وبذر بذور الفتن والخلافات في أوساطها، وتأليب بعضها ضد البعض الآخر، وخلق أزمات من الثقة بينها وتشجيعها للنظم السياسية المحافظة، فضلاً عن خلق الأزمات في داخل كل قطر عربي بإثارة قضايا قومية وطائفية ومذهبية، وسعيها إلى توسيع شق الخلافات والعداوات بينها وبين الأنظمة الحاكمة، وإعلانها عن تبني مواقفها ومشروعية مطالبها، وبالتالي التدخل في الشؤون الداخلية لكل قطر عربي بصورة سافرة، وفرض شروط ووصايا باسم حقوق القوميات أو الأقليات المنتهكة، والمطلوب من الأنظمة الحاكمة الانصياع للقرارات والتجاوب معها، وإلا فرضت عليها عقوبات عسكرية واقتصادية، والتاريخ العربي المعاصر مليء بالأمثلة الدالة على ذلك، وأن هذه الوسائل والأساليب التي تتبعها الولايات المتحدة تندرج ضمن سياستها لتجزئة الصراع العربي الإسرائيلي وتحويله إلى دوائر متشابكة من النزاعات الإقليمية، إضافة إلى المشكلات والأزمات التي تشعلها داخل الدول، لتصب جميعها في اتجاه يغذي مفهوم تجزئة المجزّأ، وهو المفهوم الذي ترتكز عليه الاستراتيجية الأمريكية لبناء شرق أوسطي جديد، ونجد أن استراتيجية الولايات المتحدة في لبنان تقضي في نهاية الأمر إلى جعل دولة تتماشى مع السياسة الأمريكية، فعمدت إلى إغراق النظام السياسي بالكثير من المصاعب الداخلية واستغلال ظاهرة الاغتيالات ليتسنى لها التدخل من خلال الهيئة الدولية، وحاولت بكل قوتها خلق فجوة بين الأطراف اللبنانية السياسية، من أجل إشعال الفتنة الطائفية، حتى تتمكن من تحقيق مآربها في لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

الكتب باللغة العربية:

- ابراهيم العتابي، قانون العلاقات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤.
- ابراهيم عبد العزيز، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الجامعة، بيروت، ١٩٨٠.
- ابراهيم محمد، مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣- ١٩٥٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- ابراهيم يحيى، نقاط على الحروف في الصراع العربي الصهيوني، دار الادهم للترجمة، دمشق، ١٩٨٦ .
- أحمد البرصان، إسرائيل والولايات المتحدة وحرب حزيران ١٩٦٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠.
- احمد الخالدي، واغا حسين، سورية وايران تنافس وتعاون، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٧.
- احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٤ .
- احمد شبلي، حرب ١٩٦٧-١٩٧٣، مكتبه النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٤.
- احمد صبوح الحاج سليمان، المحكمة الجنائية الدولية والدول العربية، جامعه الحكمة، بيروت، ٢٠١١.
- احمد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧.
- اسكندر بشير، إلغاء الطائفية: دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية ومستقبل الغاءها، دار العلم لملايين، بيروت، ١٩٩٣.
- البرت الحوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار، بيروت، ١٩٦٨.
- بطرس غالي، ومحمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، ١٩٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البير فرحات، لبنان الدين والدنيا، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٦.
- ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٤.
- جواد بولس، تاريخ لبنان، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢.
- حازم صاغية، سوريا ولبنان: اصول العلاقات وافاقها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧.
- حسن نافعة، الابعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٣.
- حلمي الاسمر، مجزره الحضارة، دار العددي، عمان، ١٩٨٣.
- حليم ابو عز الدين، تلك الايام مذكرات وذكريات، ج١، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢.
- حمدي الطاهر، سياسة الحكم في لبنان، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٧.
- حمدي عبد الرحمن، المنهج في العلوم السياسية، منشورات جامعه ال البيت، الأردن، ١٩٩٨.
- خلف جراد، ابعاد الاستهداف الأمريكي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٥.
- خلودالاسمر، انعكاسات التطورات الدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٥.
- راشد البراوي، من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.
- راضي عبد الهادي ورفقاه، الوطن العربي، وزراه التربية، عمان، ١٩٧٠.
- ربيع محمود وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعه الكويت، ١٩٩٤.
- روبرت برانغر، القضية في الاستراتيجية الأمريكية المشكلات والخيارات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، ١٩٨٣.
- سامي ذيبان، الحركة الوطنية اللبنانية، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧.
- سعد التوفيق، مبادى العلوم السياسية، دار الوائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
- سمير عبدة، المسيحيون العرب إلى اين، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شادي ابو عيسى، الولايات غير المتحدة اللبنانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- شفيق المصري، لبنان والشرعية الدولية: القضية اللبنانية أمام المحافل الدولية وفي ضوء القانون الدولي، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨.
- صباح محمود محمد ورفقاه، الجغرافيا السياسية، منشورات وزارة التعليم العالي، بغداد.
- عبد الرؤوف فضل الله، جغرافية لبنان، دراسة إقليمية شاملة، مكتب اكريوية إخوان، بيروت، ١٩٧٦.
- عبد السلام القادري، المحاكم الدولية والنظام الدولي، دار الحكمة للنشر، بيروت، ٢٠٠٦.
- عبد الله الاشعل، المؤامرة القانونية على سوريا، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.
- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٣.
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٣.
- عبدالرؤوف فضل الله، جغرافية لبنان، دراسة اقليمية شاملة، مكتب اكريوية اخوان، بيروت، ١٩٧٦.
- عبدة عويدات، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، منشورات عويدات، عمان، ١٩٩٠.
- عدنان السيد حسين، لبنان الطائفية المقيتة، دار الجامعة للنشر، بيروت، ٢٠١١.
- عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، دار الشرق، القاهرة، ٢٠٠٥
- عصام خليفة، لبنان الحدود والمياة، د.د.ن، بيروت، ١٩٩٦ .
- عطا محمد، النظام السياسي العربي المعاصر، جامعه قاربوس، بنغازي، ١٩٨٨.
- عطية الله احمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- علي محمود، العلاقات الايرانية في ضوء حروب الخليج العربي والاحتلال الأمريكي، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
- غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥
- فليب رفلة واحمد سامي مصطفى، جغرافية الوطن العربي، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٦٢.
- محسن صالح، اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢.
- محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمد الهزايمة، الايدلوجيا اليهودية، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٩ ،
- محمد الهزايمة، القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي، دار حامد، عمان، ٢٠١٠.
- محمد الهزايمة، قضايا دولية معاصرة، المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠٤.
- محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والادارية والسياسية، دار المستقبل العربي، عمان، ١٩٩٠.
- محمد بدوي، اصول علم السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.
- محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي حرب اكتوبر ١٩٧٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمد ليلة، النظم السياسية الدولية والحكومة، مطبعه النهضة، القاهرة، ١٩٦٧.
- محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، دار المجد، بيروت، ٢٠٠٤.
- محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، جامعه الكويت، الكويت، ١٩٩٤.
- محمد مومني، الحرب العراقية الايرانية دراسة في الجغرافية السياسية، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، عمان، ١٩٨٨.
- محمود خيري عيسى وبطرس غالي، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلومصرية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاهرة، ١٩٧٩.

- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٥.
- مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسالة الطائفية اللبنانية، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٢.
- مصطفى أبو الخير، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي، ابتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، الجزء الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٧٩.
- ناصر المعايطة، أمريكا والشرق الأوسط، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.
- ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧.
- نبيل السمان، إل سعود أمريكا الاحتلال، المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٠.
- نضال العضايلة، تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
- نظام بركات ورفقاه، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٩.
- هادي الشوبكي، قراءة تحليلية لنصوص اتفاق الطائف، مركز الرأي للدراسات، عمان، ٢٠٠٥.
- هاني الياس الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢.
- وجية كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.
- ياسر الخزاعلة، دور الحكومة والقوى الغربية في لبنان، دار الخليج للنشر والطباعة، عمان، ٢٠١٠.
- يونس الجمرة، الرؤية العقائدية الجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي، المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكتب المترجمة:

- **اوسييوف، الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية في السبعينيات وبداية الثمانينات، ترجمة: محمد شعبان، دمشق، ١٩٨٥.**
- **جليان كنج، أهداف الاستثمار في عدن، ترجمة: خيري عماد، القاهرة.**
- **جون جي ميرشايمر، أمريكا المختطفة: اللوبي الصهيوني وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبات العبكان، الرياض، ٢٠٠٦.**
- **دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ترجمة:عماد شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.**
- **كلود جوليان، الإمبراطورية الأمريكية "مترجم "، دار الحقيقة، بيروت، د.ت.**
- **كولبل يورغون كاين، اغتيال الحريري أدلة مخفية، ترجمة: انطوان باسيل، دار الحصاد، دمشق، ٢٠٠٦.**
- **مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمه: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، ٢٠٠٦.**

دوريات عربية.

- **الامانة العامة، الاحصاء السكاني للعالم العربي، الجامعه العربية، تونس ،٢٠١٣**
- **ابو بكر الدسوقي، "اقليم جديد يتشكل: التحولات الهيكلية الكبرى في الشرق الأوسط "، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٥)، ٢٠١١.**
- **احمد يوسف، "الدعم الأمريكي للعدو الإسرائيلي "، مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٥)، ١٩٦٧.**
- **ايليا رول، المستقبل للتفكير، مجلة افاق، العدد (٣)، ١٩٩٩.**
- **باحثون (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، قانون محاسبة سوريا، مجلة قضايا راهنه، العدد(١٦)، ٢٠٠٤.**
- **جمال عبد الجواد، "العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية ١٩٤٨-١٩٨٢ (المسار – المنطق – التطور) "، مجله الفكر الاستراتيجي العربي، عدد (١٣)، ١٩٨٢.**
- **جمعية المقاصد الخيرية، اشكالية السلام في لبنان، مركز الجمعية للنشر، بيروت،**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٨٧.

- جميل مطر، "اعادة تقويم السياسات العربية تجاه الولايات المتحدة "، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد (٣٢)، ١٩٨١.
- جورج عرموني، المحاكم الجنائية الدولية الخاصة بين ضرورات الوجود ومحظورات الاستمرار، مجلة الغدير، العدد (٥٣)، ٢٠١١.
- جورج قرم، أزمة النظام اللبناني، مجلة دراسات عربية، العدد (٧، ٨، ٩)، ايار، حزيران، تموز، ١٩٩٣.
- حسن نافعة، واخرون، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، مركز البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١.
- خير الدين حسيب، "حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها "، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد (٣٣١)، ٢٠٠٦.
- رضوان زيادة، "العلاقات السورية اللبنانية.. بين الماضي والحاضر "مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٤)، ٢٠٠٦.
- سامح راشد، "لبنان.. أزمة التشابك بين الداخل والخارج "، مجله السياسة الدولية، العدد (١٦٨)، ٢٠٠٧.
- سامر الصقر، "اوهام التوطين "، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٣٧)، ٢٠١١.
- سليم الحص، مدخل إلى القضية اللبنانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤)، ١٩٨١.
- سليمان تقي، "لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطابات الطائفية والمذهبية "، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٩)،، ٢٠٠٧.
- سماء سليمان، "التهديدات الأمريكية لسوريا ولبنان.. لماذا؟ "، شؤون خليجية، العدد (٣٤)، ٢٠٠٣.
- سمارة خضر، "المياة اللبنانية والشرعية الدولية "، مجلة الاحداث، العدد (١٣٣)، ٢٠٠٨ .
- الشامخ ادريس، "مشروع المحكمة الدولية يفجر لبنان "، مجلة العصر، ٢٠٠٦.
- شفيق المصري، "القانون الجنائي الدولي في بعض الياته القضائية "، مجلة الغدير،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العدد (٥٣)، ٢٠١١.

- عاطف الجولاني، "العراق ولبنان نموذجان للطائفية في الشرق الأوسط "، مجله الخليج، العدد (١٦٥٥)، ٢٠٠٥.
- عبد السلام هماش، "دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام "، دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد (٢)، الأردن، ٢٠١١.
- عبد العليم محمد، "الأمم المتحدة وحرب الخليج "، قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم، العدد (٢)، ١٩٩٢.
- عبد المنعم سعيد، "العلاقات الأمريكية – العربي: الماضي والحاضر والمستقبل "، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٨)، ١٩٨٨.
- عصام نعمان، طائفية النظام اللبناني، الخلفية.الازمة.المخرج.، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٣)، ١٩٨٤.
- علي باكير، "استراتيجية ((الفوضى الخلاقة)).. لبنان نموذجا "مجلة المجتمعالكويتية ،العدد (١٦٦٥)، ٢٠٠٥.
- عماد جاد، "الازمة العراقية والتحرك داخل مجلس الأمن "، مجله السياسة الدولية، عدد (١٣٢)، ١٩٩٨.
- فواد اليوسف، "اسبوع لبنان في نيويورك "تدويل " لـ "إعلان بعبدا "، مجله الاسبوع العربي، العدد (٢٨١٦)، ٢٠١٣.
- فيصل جول، "عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان "، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٢)، القاهرة، ١٩٨٥
- ماريا معلوف، "لبنان بين التدويل والوحدة الوطنية "، مجلة جهينة (لبنان)، العدد (٢٣)، سنه ٢٠٠٧.
- محسن صالح، "محددات الرؤى اللبنانية للازمة الفلسطينية "، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، القاهرة، ٢٠٠٧.
- محمد مجذوب، استراتيجية أمريكية لتسيس المحاكم الجنائية الدولية، مجلة الغدير، العدد(٥٣)، لسنه ٢٠١١.
- محمد الحموري، "امكانية ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان "، مركز دراسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوحدة العربية، العدد (٣٣٣)، ٢٠٠٦.

- مرغريت الحلو، السياسة الأمريكية تجاه لبنان ٢٠٠١ – ٢٠٠٧: تصادم الأهداف، مجلة الدفاع الوطني، العدد الثاني، ٢٠٠٧.
- منار الشوربجي، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية "، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦١)، ٢٠٠٥.
- منح الصلح، "لبنان بعد اتفاق الطائف الايجابيات والسلبيات "، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٦٥)، بيروت، ١٩٩٢.
- المنصف وناس، "النظام الجديد والعالم العربي الإسلامي "، مجلة الوحدة، العدد(٨٨)، ١٩٩١.
- نادية فاضل، "التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية "، مجله دراسات دولية، العدد (٤٧)، ٢٠١٣.
- ناصيف حتي، "الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الاوروبية "، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩)، ١٩٨٢.
- نهى قاطري جي، مشاعر لبنانية تعيش وسط الطوفان، مجلة المجتمع الكويتية، العدد (٧١٤١)، ٢٠٠٧.
- نواف سلام، بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٩)، ١٩٩٤.
- نيفين مسعود، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
- نينا عقل خليل، محاضرة حول "الاطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية "، مجلة الجيش، العدد (٢١٨) ٢٠١٣.

صحف عربية.

- جريدة الخليج الامارتية، نحو تدويل لبنان سلما أو حربا، الصادرة بتاريخ ٣٠ / حزيران / ٢٠٠٧.
- جريدة الدستور الأردنية، اغتيال النائب الكتائبي بيار الجميل في بيروت، الصادرة بتاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣ / كانون الأوّل / ٢٠٠٥.

- جريدة الدستور الاردنية، الدعم الأمريكي للإسرائيل الصادرة بتاريخ ٦/ ايار/٢٠١١.
- جريدة الدستور الاردنية، كلينتون أمام "ايباك "هدفنا ضمان بقاء إسرائيل ورفاهيتها، الصادرة بتاريخ ٢٣/ آذار / ٢٠١٠.
- جريدة الدستور الاردنية، مجلس التعاون العربي، الصادرة بتاريخ ١٧ / اب/ ٢٠١١.
- جريدة الدستور الاردنية، مشروع تقسيم العالم العربي والإسلامي، ٣٠ / كانون الثاني / ٢٠١٣.
- جريدة الرأي الأردنية، اتفاقية أوسلو، الصادرة بتاريخ ١٨/كانون الاول/١٩٩١.
- جريدة الشرق الأوسط، صفير: تدويل الازمة سيخرب لبنان، الصادرة بتاريخ ١٦/ شباط / ٢٠٠٨.
- جريدة الشرق الأوسط، مسؤول سوري يحذر من اجتماع اصدقاء لبنان، الصادرة بتاريخ ٢٦/ نيسان / ٢٠٠٨.
- صحيفة الرأي الاردنية، انقسامات طائفية ومذهبية بوحدة لبنان، الصادرة بتاريخ ١٧ / اب /٢٠١٣.
- صحيفة الرياض السعودية، نصر الله القرار وضفته أمريكا خدمة لإسرائيل، الصادرة بتاريخ ٢٨ / ايار / ٢٠٠٥.
- صحيفة الزمان العراقية، اغتيال العميد وسام العيدو، الصادرة بتاريخ ١٢ / تشرين الأوّل / ٢٠١٢.
- صحيفة الشرق الأوسط اللبنانية، ١٢عباس يجدد رفضه لتوطين اللاجئين، الصادرة بتاريخ ١٢ /تموز/ ٢٠٠٨.
- صحيفة الشرق الأوسط، اغتيال سفير الولايات المتحدة، الصادرة بتاريخ ١٣ / أيلول / ٢٠١٢
- صحيفة الصباح اللبنانية، ميقاتي اكد رفض التوطين، الصادرة بتاريخ ١٨ / آذار / ٢٠١٣.
- صحيفة المدى العراقية، مزايا الفدرالية مالها وما عليها، الصادرة بتاريخ ٣ / تشرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوّل/ ٢٠٠٥.

- صحيفة النهار اللبنانية، إسرائيل والمياة اللبنانية، الصادرة بتاريخ، ٢٥ كانون الاول ٢٠١٢.
- صحيفة الوسط البحرينية، البعد المائي في الصراع العربي – الإسرائيلي، الصادرة بتاريخ ١٦ حزيران٢٠٠٦.
- صحيفة الوسط البحرينية، اللبنانيون منقسمون بشان القرار ١٦٨٠، الصادرة بتاريخ ٣ / ايار / ٢٠٠٧.
- صحيفه الديار اللبنانية، ترحيب جهات لبنانية بالتدويل، الصادرة بتاريخ ١١ /حزيران/ ٢٠٠٦.
- صحيفه السفير اللبنانية، هل لبنان على طريق الفدرالية، ١٩ الصادرة بتاريخ / كانون الأوّل / ٢٠٠٧.
- صحيفه النهار اللبنانية، اعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان، الصادرة بتاريخ١٦ / حزيران/ ٢٠٠٧.
- صحيفه قاسيون السورية، تقرير يكشف النشاط الأمريكي المشتبه، الصادرة بتاريخ ١ / حزيران /٢٠١٣.

هـ - رسائل جامعية.

- احمد حجة، "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في اطار التسوية السياسية للقضية الفلسطينية "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاردنية،عمان، ٢٠٠٤.
- رائد شهاب محمد، " اثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي العراقي " (رساله ماجستير غير منشوره)، جامعه بغداد، كليه العلوم السياسية،بغداد، ٢٠٠٥.
- رايق البريزات، "مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات) "، (رساله ماجستير غير منشورة)، جامعه الشرق الأوسط، عمان،٢٠٠٨.
- سعاد العنزي، "التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط "، (رساله ماجستير غير منشورة)، جامعه ال البيت، معهد بيت الحكمة،عمان، ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سعد الشبلي، "التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، (رساله ماجستير غير منشورة)، جامعه الشرق الأوسط،عمان، ٢٠٠٨.
- سهام هلال هلالات، "الايدولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية اتجاة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ :دراسة حالة (العراق وفلسطين)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة، عمان، ٢٠٠١ .
- صالح خلف، "آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الكويتية (١٩٨٨ – ٢٠٠٨) "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان، ٢٠١٠.
- علي حوامدة، "الابعاد السياسية والاقتصادية للمشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير)واثره على المنطقة العربية "، (رساله ماجستير غير منشورة)، جامعه ال البيت، معهد بيت الحكمة،عمان، ٢٠٠٥.
- محمد عوض الهزايمة، "الآيديولوجيا والسياسة لبعض الدول العربية "، (رساله دكتوراه غير منشورة)، الجامعة التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،تونس، ١٩٩٢.
- وائل كلوب، "دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٩) "، (رساله ماجستير غير منشورة)، جامعه الشرق الأوسط، للدراسات العليا، عمان، ٢٠١١.
- يونس الجمرة، "الرؤية العقائدية الجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي "، (رساله ماجستير غير منشورة)،، جامعه الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، ٢٠٠٨.
- علي دعسان الهقيش، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (٢٠٠١-٢٠١١) "، (رساله ماجستير غير منشورة)، عمان، جامعه الشرق الأوسط، للدراسات العليا، عمان، ٢٠١٢.

و - مواقع الكترونية.

- المركز الفلسطيني للاعلام ،ابراهيم السنوار، مشروع ريغان للسلام،تاريخ الاطلاع ٨/١٣ ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=85097

- **موقع ويكيبيديا، المشرق العربي، تاريخ الاطلاع: ١٢/ ٤ / ٢٠١٣.**

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.

- **الموقع الرسمي لتيار المستقبل، تأسيس التيار، تاريخ الاطلاع: ٢٥ / ٦ / ٢٠١٣.**

http://www.almustaqbal.org/category.php?i=NzA=

- **موقع ويكيبيديا، حزب الوطنيين الاحرار، تاريخ الاطلاع:١٣ /٥ / ٢٠١٣.**

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1

- **موقع ويكيبيديا، اتفاق الطائف، تاريخ الاطلاع: ٢٥ /٥ /٢٠١٣.**

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81_(1989)

- **بانوراما الشرق الأوسط، كلمة السيد حسن نصر الله في الذكرى الخامسة للانتصار، تاريخ الاطلاع، ٢٠١٣/٨/١٦.**

http://www.mepanorama.com/2941/

- **مركز الوعي العربي، العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل والغرب، تاريخ الاطلاع ٢٠١٣/ ١٠/٢٥.**

http://www.alwaie.com/StudiesAndResearch/Details.aspx?News_ID=12214

- **عبد الرووف سنو، خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفيدرالية، أم الدولة المدنية؟، تاريخ الاطلاع ٢٣/ ٥ / ٢٠١٣.**

http://www.lebanonfiles.com/news/365304

- **مجله الدفاع الوطني، مقدمات وتداعيات قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ حول الوضع في لبنان والمنطقة لا سيما بعد ١٤ شباط ٢٠٠٥، تاريخ الاطلاع ١٢ / ٤ / ٢٠١٣.**

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?10116#.UmKOdnCnpWU

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **العربية نت، إسرائيل تستثمر في حقول نفط متنازع عليها مع لبنان، تاريخ الاطلاع ١٢/ ١١ / ٢٠١٣.**

http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/21/202096.html

- **واصف عريقات، حرب لبنان عام ١٩٨٢، وكالة الاخبارية، تاريخ الاطلاع ٢٥/ ٦/ ٢٠١٣.**

http://www.naba.ps/arabic/?Action=Details&ID=21779

- **موقع ويكيبيديا، العلاقات الأمريكية اللبنانية، تاريخ الاطلاع ٢٥ / ٧ / ٢٠١٣.**

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

- **جهينة نيوز، خريطة الدم الأمريكية الوجه الحقيقي للربيع العربي، تاريخ الاطلاع ٢٠١٣/١١/٨.**

http://www.jpnews-sy.com/ar/mobile/news.php?id=34797

- **مخاطر الفدرالية، عبد الاله الطاهش، تاريخ الاطلاع، ٨ / ١١ /٢٠١٣.**

http://alahale.net/article/546

- **عمون نيوز، جمال ايوب، مؤامرة تجزئة المجيء في الوطن العربي، تاريخ الاطلاع ٧ / ١١/ ٢٠١٣.**

http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=147135

- **مؤسسة الحوار الانساني، أوباما يرفض عباس رفضه لتوجة فلسطين للامم المتحدة، تاريخ الاطلاع ٥ /٧ / ٢٠١٣.**

http://www.dialogueyemen.org/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=20787

- **عمون الاخبارية، جمال ايوب، مؤامرة تجزئة الوطن العربي، تاريخ الاطلاع ٢٠١٣/٨/١٣.**

http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=147135

- **موقع المحكمة الخاصة بلبنان، تعريف بالمحكمة الخاصة بلبنان، تاريخ الاطلاع ٢٠١٣/٦/٢٥.**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

http://www.stl-tsl.org/ar/

- **مندى الفكر العربي، عبد الحسين شعبان، إسرائيل والمياة، تاريخ الاطلاع ١٣ / ١١ /٢٠١٣.**

http://atf.org.jo/article.php?id=123

- **الجزيرة نت، لبنان على عتبة ثروة نفطية واعدة، تاريخ الاطلاع ١٣/١٠ /٢٠١٣.**

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/89cbf8c3-c9d2-4c47-a3d0-620937857fcd

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

هـ ـ مقابلة تلفزيونية:

- **رغيد الصلح، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين التوطين والتهجير المقنعين، مقابلة في فضائية العربية، الساعة (١٨٠٠) يوم ٢٨ تموز ٢٠١٠.**
- **حركة حماس، توطين لاجئ لبنان، مقابلة في فضائية العربية، يوم ١٥ نيسان ٢٠١٠.**

ز ـ كتب اجنبية.

- Macrides.r.c, **foreign policy in world poltics Englewood.cliffs** , new jersey ,1976.
- Lebanon country study **, federal research division library of congress edited by Thomas**, collator , library of congress cataloging in publication date , 3ed ,1989.
- yale.w, **the near east , a modern history – Michigan** - ,university of Michigan,1968.
- John Siron , **US Attitudes Toward International Criminal Courts and Tribunals, published in (The Sword and the Scales) Edited by Prof**. C. Romano, Cambridge University Press, 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق (١) نص القرار (مواد النظام الاساسي للمحكمة الدولية)[١].

وتضمن النظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنان عدة مواد، ويمكن أخذ الفرع الخاص الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق وتضمّن سبع مواد وهي كالآتي:

- المادة الأولى الأساسية

للمحكمة "اختصاص على الأشخاص المسؤولين عن الهجوم الذي وقع في ١٤ شباط ٢٠٠٥ وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وإلى مقتل أو إصابة أشخاص آخرين ".

ويشمل اختصاص المحكمة أيضاً اعتداءات أخرى وقعت في لبنان بين ١ تشرين الأوّل ٢٠٠٤ و١٢ كانون الأوّل ٢٠٠٥ إذا تبين أنها مرتبطة بأحداث ١٤ شباط ومماثلة لها من حيث طبيعتها وخطورتها، وولاية المحكمة تجيز لها أيضاً ممارسة الاختصاص على جرائم ارتكبت في أي تاريخ لاحق، ويقرر ذلك الطرفان وبموافقة مجلس الأمن، إذا كانت هذه الجرائم مرتبطة باعتداء ١٤ شباط ٢٠٠٥.

- المادة الثانية القانون الجنائي الواجب التطبيق:

رهنًا بأحكام هذا النظام الأساسي، يسري ما يلي على الملاحقة القضائية والمعاقبة على الجرائم المشار إليها في المادة ١:

أ- أحكام قانون العقوبات اللبناني المتعلقة بالملاحقة والمعاقبة على الأعمال الإرهابية والجرائم والجنح التي تُرتكب ضد حياة الأشخاص وسلامتهم الشخصية؛ والتجمعات غير المشروعة؛ وعدم الإبلاغ عن الجرائم والجنح، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالعناصر المادية للجريمة والمشاركة فيها والتآمر لارتكابها.

ب- المادتان ٦و٧ من القانون اللبناني المؤرخ ١١ كانون الثاني ١٩٥٨ بشأن "تشديد العقوبات على العصيان والحرب الأهلية والتقاتل بين الأديان ".

---

(1) http://www.stl-tsl.org/ar/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المادة الثالثة المسؤولية الجنائية الفردية

١- يتحمل الشخص مسؤولية فردية عن الجرائم الداخلة ضمن اختصاص المحكمة الخاصة إذا كان ذلك الشخص ضالعًا في أحد الأفعال التالية:

أ- ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا النظام الأساسي أو المساهمة فيها كشريك أو تنظيمها أو توجيه الآخرين أو ارتكابها.

ب- المساهمة بأي طريقة أخرى في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا النظام الأساسي ضمن مجموعة من الأشخاص يعملون على تحقيق هدف مشترك، عندما تكون هذه المساهمة مقصودة أو يكون هدفها تصعيد النشاط الإجرامي العام للمجموعة، أو تحقيق هدف المجموعة أو معرفة المجموعة لارتكاب الجريمة.

٢ - وفيما يتصل بالعلاقة بين الرئيس والمرؤوس، يتحمل الرئيس المسؤولية الجنائية عن أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا النظام الأساسي، والتي يرتكبها مرؤوسون يخضعون لسلطته وسيطرته الفعليتين، نتيجة لعدم سيطرته سيطرة سليمة على هؤلاء المرؤوسين، حيث:

أ- يكون الرئيس قد عرف أو تجاهل عن عمد أية معلومات تبين بوضوح أن مرؤوسيه يرتكبون أو هم على وشك أن يرتكبوا تلك الجرائم.

ب- تتعلق الجرائم بأنشطة تندرج في إطار المسؤولية والسيطرة الفعليتين للرئيس.

ج- لم يتخذ الرئيس جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب مرؤوسيه لتلك الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والملاحقة القضائية.

٣ - لا يعفى مرتكب الجريمة من المسؤولية الجنائية لكونه تصرف بأمر من رئيسه، إلا أنه يجوز للمحكمة الخاصة أن تنظر في تخفيف العقوبة إذا رأت في ذلك استيفاء لمقتضيات العدالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المادة الرابعة الاختصاص المشترك:

١ - للمحكمة الخاصة والمحاكم الوطنية في لبنان اختصاص مشترك. وتكون للمحكمة الخاصة ضمن اختصاصها أسبقية على المحاكم الوطنية في لبنان.

٢ - في موعد يحدّده الأمين العام، على ألا يتجاوز شهرين بعد تسلم المدعي العام مهامه، تطلب المحكمة الخاصة من السلطة القضائية الوطنية المعروضة عليها قضية الهجوم على رئيس الوزراء رفيق الحريري وآخرين، أن تتنازل عن اختصاصها. وتحيل السلطة القضائية اللبنانية إلى المحكمة الخاصة نتائج التحقيق ونسخة من سجلات المحكمة إن وُجدت، ويُنقل الأشخاص المحتجزون رهن التحقيق إلى عهدة المحكمة.

٣ – أ- بناء على طلب المحكمة الخاصة، فإن السلطة القضائية الوطنية المعروض عليها أي من الجرائم الأخرى المرتكبة في الفترة من ١ تشرين الأوّل ٢٠٠٤ إلى ١٢ كانون الأوّل ٢٠٠٥، أو في تاريخ لاحق يحدد عملا بالمادة الأولى، تحيل إلى المحكمة نتائج التحقيق ونسخة من سجلات المحكمة إن وُجدت، إلى المدعي العام لمراجعتها.

ب- بناء على طلب إضافي من المحكمة، تتنازل السلطة الوطنية المعنية عن اختصاصها لصالح المحكمة. وتحيل إلى المحكمة الخاصة نتائج التحقيق ونسخة من سجلات المحكمة، إن وُجدت، كما يُحال الأشخاص المحتجزون رهن التحقيق في أي من هذه القضايا إلى عُهدة المحكمة.

ج- تطلع السلطات القضائية الوطنية المحكمة بانتظام على التقدم المحرز في تحقيقاتها، في أي مرحلة من مراحل الإجراءات، أن تطلب رسميا من السلطة القضائية الوطنية التنازل عن اختصاصها.

- المادة الخامسة عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين

١ - لا تجوز محاكمة شخص أمام محكمة وطنية في لبنان على أفعال إذا كان قد سبقت محاكمته عليها أمام المحكمة الخاصة.

٢ - يجوز للمحكمة الخاصة أن تحاكم شخصًا سبقت محاكمته أمام محكمة وطنية إذا كانت إجراءات المحكمة الوطنية تفتقر إلى الحياد أو الاستقلال، أو إذا كانت موجهة نحو حماية المتهم من المسؤولية الجنائية عن جرائم داخلة في اختصاص المحكمة، أو لم يكن الادعاء قد أدى دوره بالعناية الواجبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ - تراعي المحكمة الخاصة، عند النظر في العقوبة التي توقعها على شخص أُدين بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام الأساسي، مدة العقوبة التي قضاها الشخص ذاته لنفس الفعل بقرار من إحدى المحاكم الوطنية.

- المادة السادسة العفو العام

لا يحول العفو العام الممنوح لأي شخص عن أي جريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة الخاصة دون ملاحقة ذلك الشخص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

U.S. foreign policy towards the Arab East:

Lebanon as a Case Study 2001 – 2013

Prepared by:

Student: Sabreen Mhaimeid Abdullah Al-Shamare

Supervisor:

Prof. Mohammad Awad Al-Hazaymah

This study aimed at identifying the U.S. foreign policy towards the Arab East, Lebanon as a case study "This study is based on the premise that: "There is a correlation between the U.S. foreign policy attitudes and the Arab East region in general and Lebanon in particular , while the problem of the study lies in the U.S foreign policy and how effective it is ,whether negatively or positively in the Arab East in general and Lebanon in particular. This study has focused on one central question:

What is the style drawn by the United States for its policy in the Arab East in general. And Lebanon in particular. To verify the hypothesis of the study and in order to answer the central question of the problem , we have Followed the approach of decision - making in foreign policy, and the international system approach and the methodology of the national interest These approaches are common in such studies and they fit and achieve the general goals of the study.

This study concluded the authenticity of the hypothesis and it brought us to several conclusions, including: that there is a correlation between the Arab East region in general and Lebanon in particular, and the American foreign policy, because the region is brimful with treasures which enables the United States, to keep the major power in the world. The American foreign policy in Lebanon stems from the interest of the United States aiming at achieving the so-called project "Greater Middle East ", and

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Lebanon in its current situation is considered as the weakest link ,and when it is submitted ,the beyond will be easier , in addition to the United Nations, and in particular its influential subsidiaries, it has become tool at the hand of the foreign policy which was activated in Lebanon , through the Security Council and the international Court of Justice. More over, the U.S. support for the Zionist entity in Palestine makes it an executive tool to the United States and Israel, as to achieve goals together.

The previous conclusions necessitated several recommendations, including: the need to maintain on the integrity of the Arab East in general, and Lebanon in particular, in order to prevent others so as not to penetrate through by disrupting the structure of the Arab East in general, and Lebanon in particular, to revive the spirit of Arab solidarity to form a force in the face of all enemies and exploiters. the need of the people of Lebanon to unite themselves for the sake of their one homeland , and to get away from the sectarian alliances with the foreign powers because they aim to achieve their interests not the interests of Lebanon.

Key words: American foreign policy, the Arab East, Lebanon.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com